





٢٩ ٣٧٢
٢٠٧٥٣٧

فقه المارح
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين اما بعد فقد
وكلت على الخي الدنيا لموت لا توفقت عنه ان يوفقي للطاعة وبعد في
من المعصية وجعلني من العلماء العالمين العارفين بغير صافي فقه السيد
لمسلمين فلهذا قد كتبت هذه الكتب ومقتضى ان الكتب لتبطل في الدين
شعب وانك من دون استاذي الخي بر السيد الميرزا محمد باقر سيدنا
اطلاوي وفتنا الميرزا الدارين ستريلندة وتوفيقاته امين امين
نزل الحق في كتابه لا توفقت في قبل الشر في اصل الفقه فيقول انه
كما يجوز في العبادة البدنية المباشرة في نفسه والتامة في العمل في العبادات
المالية الوكالة والتامة والشرع مثل المباشرة ام لا فيقول بحسب الاصل
الدولي يكون عدم الجواز لكنه لا يقصد الا يطالب في العبادات المالية اللبا
شركة في نفسه ولكن بحسب الاصل الثاني يقتضي الجواز بوجه ثلثة احكام
مما قالها صاحب الجواز ان الاصل الثاني فيهما يقتضي الجواز لان المباشرة اعلم
من ان تكون المباشرة في مباشرة النفس والغير وثانيها ما قالها صاحبها في
القطا

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجموعه استفتايات فقهاء صالح الخياط

مؤلف: ٢- حاشية شرح الهداية

مترجم: ٣- بکاء العالمين

شماره قفسه: ٤- تفصیلات فی فقه

شماره ثبت کتاب: ٥- حاشیه العقل

٢٠٧٥٣٧

مجلس شورای اسلامی ایران

ان كل من قال بجواز الوكالة في العبادات البدنية فيقول ان الذي في العبادات
المالية لعدم القول بالفصل فيما بينهما وثانيها ما قاله الاستاذ السيد
مباقر بمان الاصل الاول وان اقتضى عدم الجواز ولكن لنا اوجه في
مثل الاخبار الواردة في اعطاء الوكيل في الجواز فلا بد ان يفتى
في ثلثة مراتب المراتب الاول في مسئلة الوكالة في العبادات المالية
وعملها في المقتامين المقام الاول في بيان جهة نفس العبادة في
وتارة في بيان جهة المالية فيها لان الوكالة وكل العقود عبارة
عن الفعل المار من قبل من المقتضى بان جهة تفعلها بفعل عبادة
ومن جهة ترتيب غاية فاعلم على الايجاب والقبول معاملة فالوكالة
بعبارة عن الاذن المار في المال عن الوكيل من قبل المالك جهة تصادق
فيها انه تدل عليها الاخبار المستفيضة التي تدل على رتبة الشرائع اما
المالية فيشترط في الوكيل ان يكون مسلما وموسما لانه يشترط في الوكالة
التي تروى فيها موقوفة على الاسلام والديان فلا يقع وكالته في الف
وكل شيء موافقة الوكيل لغيره في جهة الاجتهاد والتقليد لهذا امان

ان يكونا معتدلين او مقلدين او محققين فلا كلام في ضرورة التزام
اما في ضرورة التي لا تقتضيه تكون الخالف في اصل الفعل وتارة تكون في
كيفية الفعل وتارة تكون في ليتها فاعلم الاولين لا يجعلوا للوكيل ان يوافق
الموكل ويتابعه لانه من قبله ولا يجوز مخالفة واسما على الثالث فلا بد ان
مثل استثناء المرة عن صلوة الرجل والمال وكن يقول انه يشترط في الوكيل
العدالة وعدم النقص ام لا فيقول انه قد يفسد المهر من العلم الى الشرايط
عالمه ولعله لانه لا يفتى في يد الفاسق ولكن يقول للشرط ان كان
ان يعلم كونه فاسقا ولكن في ضرورة الاصل لا يشترط عقل العدالة لانه لو وكل شخص
وكان في عدالة وصحة بانه قد يفتى في عدمه ام لا فيقول ان في ضرورة قد يفتى
لان كل فعل المار على العمى وكل يشترط في الوكيل البلوغ والعقل فيقول
اما الثاني فالتفاني لان وكالة الجنون غير معتد لان يكون كالمهرور والوكيل
معتد لان عبادة الصبي المجنون قد يفتى عليه الامر فاذا صار وكيل
يخبر عن قبل موطوء ويعطى عن قبله ومثلنا نكون غير مسئلة العاقل لان عبادة
للاكون محبة ولا تشترط جهة النية فيه ولكن يفتى ان كل موقوفة على الاصل

هذا اتمام الكلام في المرتبة الاولى المرقبة الثانية في بيان
الفضل فنقول ان الفضل على ما مر منه عبارة عن تصرف ما لا يكون
ما ذكرنا من صاحبه فيمثل هذا التعريف ~~الفضل الحاصل في المال~~
الحجور عليه ومال المومن وغيرهما اعلم اوله انه لا شك في ان
في حمة وقوع الفضل في العقود ومثل المعاملات للمساهمة
عن اللجاجة القبول صدر من الله ووقع في محله ولا ينفك
الحاصل مما نحن فيه وهو التفرق في مال الغير انما الاشكال يكون في
العبادات المالية لانها هي في العبادات من صلبها وما فيها
يلزم اجتماع الامر والاشياء لان الحصول البيع وجعله هو يكون ما سزا
ولكنه تصرف في مال الغير يكون انتهى عنه واجتماعهما في واحد مخفي
جميع فإما بين المتناضين وكل قاله ان العبادة لا تقبل الا من
المستقلين وكل الاتفاق في نفس الله الشريعة ولكن اقول ان المحل
غير محله ولا يكون الاشكال في ايراد الله اذ احدث الله المحل لمالك
الفضل من رفع الشيء بغير الاخبار فالاشكال من رفعه على هذا الوجه

... فبني للمقامين كالوكالة اعمها في حمة العبادة لكون الفضل
... عنه في هذه العبادة وينتفع في سبيل الله فما قلنا في الوكالة فنقول
كون الفضل على وجه منا ومنفق في نفس الفعل كيفية لمالك الفضل
وكونه العادل على قول العاقل والبالغ لو اعتبرناه وفيه التبعين
تارة في الرفع وهو الفضل وتارة في المنفعة المدفوعة وهو المال
وتارة في المدفوع عنه وتارة في المدفوع اليه وتارة في المدفوع
الاربعة تارة تقوم منفردة وتارة تقوم مرتبة المقام الثاني في بيان
حمة المالية وحصول المعاملة في الفضل قبل الاجارة وبعد حصول الاجارة
من المالك اما على سبيل النقل او الكف حقيقا او حكما على ما قيل في محله
ولكن كما نفى الفضايل من ان يباع ثلثه او اقلها انه لو باع شئ
مالا عسرا على غيره كونه زيد الفقير فعلى هذا فنقول ان زيد لو اجاز
ذلك في بيعه كونه بغيره من غير منتهى الامر من مدون للمالك
وهو زيد ولكن لو قال زيد ~~فقد~~ قبل الاجارة اسرته وشك عن
على هذا لا يبرهنه من غير عن الزيادة من غير من غير من غير من غير
لدا لا يبرهنه

المرتبة الثالثة في بيان التبرع فنقول اوله ان معنى التبرع
عن بابه استنابة تخص عن المالك من غير اذنه تبرع كفي العبادة
المالية ليس النائب وفي العبادات المالية لمع التبرع اعلم اوله
ان الكلام في التبرع تارة يكون بالنسبة الى العبادات المالية
وتارة يكون بالنسبة الى العبادات البدنية اما بالنسبة الى التبرع
فنقول وان ادعى بعض ان مقتضى اصل المحمة يكون التبرع عن الغير
محال كما مضى في ذلك انه يقتضي بعض الاخبار مثل النيابة في الزكاة
تارة تبرع من غير اذن الزائر ولكن ذلك يقتضي الزيادة تبرع من
غير اذنه المحمة التبرع في امثال ذلك ولكن الحق في المقام ان النيابة
في حق الحق في العبادات غير معقول لان شرط العبادات يكون قصد
القبلة والنيابة فيه غير معقول فضلا ان يحصل تصرف ذلك في
التبرع لان الامر قد تعلق في العبادات البدنية الى مباشرة طاعة
للاطلاق المباشر الذي انه من كان لم يقبل الدورات الحرة للتبرع
التبرع عنه نعم الاخبار الدالة في حمة الزيادة تبرع ما يكون هذا
في

في التحيات مضافا الى ذلك انه يصير تابعا عن الفاعل كانه هو المالك
بل فنقول ان الزائر يرفع الثواب عن قبله ويصل اليه تبرعا وذلك لا يبرهن
اصل الامر بل الاحتجاج بالوارد في باب الزيادة عنه كما في في المقام ان
التبرع والنيابة في العبادات عن التبرع غير معقول واما عن التبرع
بمحج لانها كالجار ولا يتصور الفعل عنه واما في العبادات المالية
ان التبرع تارة يصير تبرعا عنه في اصل العبادة لان افعاله الزكاة عنه
عبادة واعلم انه الى الفجر معاملة فنقول انه بعد اجارة المالك محج
وتبرع من المالك عنه اما بيان ولادة الفقيه للفقير او فنقول
ان الولاية عبارة عن تصرف الذي مخصوص بغيره مخصوصا او مضافا
وهذه اما ان تكون ولادة الى صفة او الى خاص الماهل او العامة
او عام العام وغير ذلك كما قلنا فلم يجمع على ولادة الفقير
وليس في القدر المتيقن منه يكون الولاية على الامر المعاشية مثل
المطامير ولكن الامر في عام طبع ولهم حقوق لا يكون لهم مثل حرج الزكاة
على الطلاق وصلة الجعة والجار والامر بالعرف والحق عن التبرع
الى التبرع

فالاحاصل ان الولاية المقررة للامام على حصر منها الولاية العامة
الحاصلة له على مصالح العباد من الاموال والنفوس والاديار
كما يتفاد ذلك من الاخبار والنظر الى جملة الخلفاء والفقهاء
ومنها ولا يمتنع على امورات الخبيثة كالامر بالعرف والحق
عن النكاح ومنها ولا يمتنع المحضرة بهم العدد من الامم
والاجبار الزوج على طلاق زوجته ومنها ولا يمتنع على حصر الامور
العاشية مثل الامر بالزكاة ودرء الظالم وغيرها ومنها ولا يمتنع
على الانتفاء والقضاء فيما بين الامم كالمهادن والامم
باعتقاد ذلك من الاخبار المتواترة انما الكلام في ان
انه لا يكون الاشياء المنكورة للفقهاء في زمان الغيبة اقول اما
الولاية الخاصة فهي محققة للامام واما الولاية العامة فانها
تجب على الناس فيها من غير ان يكونوا فقهاء فثبت له ذلك
لان مقتضى التيقن واما الولاية العامة للفقهاء على القضاء والادب
فخصوصا لما يتفاد ذلك من الاخبار لا سيما من الشيخ الشرف

الشريف ولا يمتنع من ذلك على نيابة وولايتهم في
لعامة بل التي العبادات المالية له ولا يمتنع في اخذ ما يلزم
الطالبة وللناس اجابته ما دام لم يخرج الى ملكه النفوس هذا
من الولاية واما التي فنقول ان عبارة عن التسلط الحاصل في الاموال
ولا يمتنع الا بالقبض فلا بد ان يكون بقرات هذه القضية حتى تحصل العينة
هذه القضية التصديقية فنقول ان التي على تعيين حق الله وحق الناس وتعيين
فما بينهما لو كان التي تابعاً للامام كما انه لو صدر الامر بعد حصول التي
منه حق الله مثل امر بالصلوة وبعد حصول التي وان حصل التي قبل صدور
الامر وبعد صدوره الامر هو يكون حق الناس مثل ان تدفع حق الدين
على الدين بسبب الدين وبعد جلاء الامر بالكلية حق الناس قد يكون
الشيء الواحد حق الناس من جهة حق الله من جهة اخرى مثل الزكاة وغيره قد يكون
الشيء الواحد حق الله فقط مثل العبادات الدينية وقد يكون الشيء الواحد حق
حق الناس فقط مثل العقود والديقات واداء التي لا يحصل الا بالقبض
فلما على غيرهم لا يكون قابلاً للولاية لان مقتضى نيابة بل مقتضى نيابة

لان له الولاية العامة واما القبض فله اطلاقاً بالنسبة الى الغائبين
بالقبض بالنسبة الى المدعى عليه ليس له القبض الذي يكون شرطاً
لحقه انما هو الذي تارة لا يرفع الا بما مثل ما نحن فيه لان الزكاة لا ترفع الا
زمنه انما هو القبض والافاض وتارة يحصل بغير القبض مثل البيع وتارة
يقطع بغير الضمان والحق الذي عرفتم للقبض مختلف كما انه لا يخرج القلبي
اختلافات عديدة لانه يقول ان قبض كل شيء يكون على حصة لان القبض
المكمل يكون بحسب الكيل في الاموال عداً في العقارات يكون بحسب النفل
وفي غير العقارات يكون التسلط العرفي وفي غير ذلك جعله القابض نفساً
اصل القبض ولكن التي في المقام ان معنى الطيق في القبض يكون الا في
وهو جعل القابض بمن له نفسه كما نعلم ان القبض في الغيبين لا يكون
مشتركا فلفظاً او معنواً او فيقوم الجارية والحق ان عبارة عن جعل القابض بمن له
الدفع وله معارضة مستعدة فيكون شرطاً معنواً نعم اعلم ان القبض لا يمتنع
بل يحتاج الى الازدواج الجدي بين مالك الاموال والقبض لا يحتاج الى الازدواج
الحاصل في اول الامر يكفي في سائر الامور لان العلة المدعونة هي العلة للقبض
قال بعض محقق في كل زمان لا يحصل الا في زمان الثاني والاول
القبض لان حقيقة القبض عبارة عن رفع اليد عن المال لا في قبض الغيبة
معافاة الا ان القبض من قبله امر رفعه مالك يده عن المال
وتسلط

وتسلط القبض عليه والاذن الحاصل من المالك والمالك يفتي باحلاله
ولكن قلنا والاذن لم يحصل الاذن لما لم يرفع فيه نعم لو كان القبض من
مقتضيات العقد لم يسلط القبض بدون حصول الازدواج في القبض لان القبض
قارة يكون من مقتضيات العقد في شرط العدة فعلى هذا لا بد من حصول الازدواج
وتارة يكون من مقتضيات المدعى عليه في العدة والافاض بل هو امر انما هو العقد
فلا يحتاج الى حصول الازدواج ولكن فيه بان الازدواج امر خارج عن القبض وشرط
من شرط ابطال العقد لا القبض الا ترى انه يصح على قبض الغاصب الحاكم
انما قبضاً وصدق القبض امر عرفي وعرفاً يصح بدون الازدواج واصل القبض
يكون في العبادات المالية فنقول ان التي الا في قبض لا يسلط الا على القبض
لوهو الاصل لان الاصل الاول في كل شيء يكون عدم التمليك اتملك
بما لا يتحققان الاول لا يوجد له السبب والليل والدليل الدال على حصولها
يكون الاخبار الدالة على ان التمليك اتملك لا يكون الذي القبض لقوله
نعم واعلم انما عنت من شيء فان له خمسة والرسول في العرف والبيان الى
وهي الام على قول التمليك وهو لا يحصل الا بالقبض ولكن فيه ان الازدواج
يكون للاختصاص لان التمليك انما يكون بالنسبة الى السبع او الى شخص فان
الثاني للمع خالف الحكم لان المقدم يتبين ببيان مقام الحق وان كان الاذن

فلا بد من عمل اللام على الاختصاص ببيان مصارف الزكوة والخمس وثانها ان
القائم في المقام ان الزكوة والخمس لا يقطر الى الله تعالى ولا يعبر بغير ثابته
ان لو سقط الى الله تعالى قبل القبض لم يكن له من الشبهة الحاصلة للفقر
في مال غير الخبز زكوة وخمس فلا بد ان يكون جميع ارازم الشبهة مبرورة
مثل انه لا بد ان يحصل الدسقاط والقبول في ارجاء الفقير وصاحبها معه
لا بد له وان اطعم شريك معه ورايهم لا بد ان لا يتعلق حق الزكوة والخمس
على من قبله لا بد ان يتعلق على نفس العبد والحال انه لا يملك ولا يبيع ولا
ان لا يبيع ولا يملك المال الا بالان الشراء وجميع الزكوة والخمس لا يملك
المقدّم عليها فثبت ان الزكوة والخمس لا يملك الا بعد القبض ورايها
ان ارازم الملكية لا تقهر ولا تصح على المال الزكوي قبل القبض لانه لا يبيع
بيع ولا يملك ولا اجازته لان جميع ذلك مشروط بالقبض وفاسدها ان
الملكية في العبادات الماسة قبل القبض غير معقول لان الملكية قد ثبتت
لا تثبت الا بعد القبض لا قبله وبما وسها انه لو سقط الى الله تعالى قبل القبض
لان من جهة القسمة في حين احدى هذه المال والحال قالوا انها لا يملك الا بعد
ثبت من جميع ما ذكرنا ان الحق لله لا يملك الا بعد القبض وبما ذكرنا

فرعان احدهما العلم بالهوى بان من قبل يحصل الدسقاط من مال الزكوة والخمس
بالمصاحبة وغيره بالحق وانما ملكه فثبت بان لو اعطى الزكوة والخمس
الى الحاكم الذي له جهة الولاية في امور العامة بل يترتب منه وحصل القبض لا
بل يقطر الى الله تعالى وحصل القبض فثبت ان الدسقاط الى المستحق فثبت ان لا يقطر
عن منتهى الذي هو ضرورة وصاحبها الى المالك والاولى ان لا يملك من غير ان لا يقطر
للايقظان عن منتهى ولا يعلق الى المالك وبما تبينها ان الغنية لا تملك
من الدلالة المذكورة ان حق الله في الحقوق المالية لا يقطر الا بعد القبض ولا يقطر
حق الله واحتسابه على الفقير يحصل بامور ثلاثة احدها سقوط حق الله وثانها
حصول القبض العائن للمالك لو لم يملك الا بعد القبض وثالثها حصول الملكية
للمستحق فثبت ان هذه الامور منتهى فقد حصل القبض والاولى ان لا يملك من غير ان لا يقطر
على المستحق او ليله او وصيه ولا يملك الا بعد القبض والاولى ان لا يملك من غير ان لا يقطر
فقد حصل الامر ان من الامور المذكورة احدها الدسقاط حق الله لانه لا يملك
قد اذن الدسقاط العالم الشرع وثالثها سقوط الضمان ولما التفت الى ان لا يملك
ما دام لم يحصل الى المستحق لم يصح له ان يملك الا بالتبعية الثاني ان لا يملك الا بعد القبض
العين الخارجة عن يد المالك وحصل القبض على ما في الدسقاط على الله تعالى
حقيقة التي هي ملكية افعلى هذا الوكان الفقير على ما عليه واحتساب الدسقاط

زكوة التي على منتهى الاحتساب وانما لو كان الشخص مدبر ناومات ولا يكون له مال
يجب على ما في منتهى زكوة الدائن ام لا يملكه وحيث عدم الاحتساب
لان المنة لا يكون لها ان يبيع في محضه بغيره وحيث حصول الاحتساب
وهو الاقوى لان الناطق حصول القبض على المالك المنة لا يملك الا بعد القبض
فالاقوى هو الاول وهو قد حصل قبل موته الذي انه لو كانت تملكه موطوعة
في المال الميت وفي كل موته قد وقعت فيها المسئلة فيكون لها ملكية
وايضا لو وقعت حيا على رجل وفي المنة الذي انما مومات ويقترون ان عليه
ويشترط اعطاءها الى ورثتها وجميع ذلك دليل على الذي ولا يخفى ان القبض
معين في جميع العقود من قبيل لا ياتي جميع العبادات المالية من غيرها
وخاصتها والاف في ذلك لان القبض على من يكون بحسبه مثلاً فثبت
الاف في العامة مثلاً لا يجدون على مرقف على مرقف على مرقف على مرقف
الواحد وقبض القناطر يحصل بالمرور ونظيرها ان لا يملك الا بعد القبض
يتمتع بمقتضى الرجوع لان القبض امر اضافي ليس له حصول الوجود الذي
وبما رفعه بها حاله من تخلفه للغير وتسلط الغلبة في مرقف على مرقف
الذين صاروا قائلين على عدم اعتبار القبض في الذوق العامة وهو ينفذ

التي حصل للمنة والائمة وذكر المصاحبة الحاصلة ان المنة ان المنة
سواء كان المنة من اللذات او اللذات بشرط انها القبض ولا يملك
الملكية فيها الا بالقبض وقبض كل شيء يكون بحسبه وقال الشيخ رحمه
بان المنة ورأت على فاسين قسم منها يكون له ولا بد ان متعلقا بالحق
اللهي مثل ان يقول نذرت لك كذا ان اعطى ربحا الى زيد وكذا الله
فثبت ان فعل كذا او قسم منها يتعلق بالمالك المملك وحصله في الاول
تكون الملكية حاصلة لا توجد الملكية الا بالقبض وقبل القبض لا يملك
النذر ولو لم يقبض ليس عليه شيء من الامانة انهم وعلى الثاني انها حصل
ولا يملك الى القبض لانها قد تمت للملكية الفعلية وانما الحق الذي على منتهى
ولكن الحق انه لا فرق فيما بين العبدان فان الملكية محتاجة الى القبض انهم
لعل ان التعليق على النذر القبض في الفعل غير معقول لان القبض
لا يتعلق ولا يعلق العبادات التي العبادات المحققة ولما الفعل
هو يكون من قبيل الدوام المعلقة وفيما بين التعليق والتحقيق تكون سائفة

فليعلم ايضا انه لا يوجب على الدافع اعطاء المدعى عليه ان يذلل حاله حق من الحقوق
بعد ميرورته عالما بان الحق لا يثبت في حق المدعى من الا وهو وقع في حيزه لا يوجب
على الدافع اعطاء الحق والى قوة على مستحقها العلم انه يقبلها ولا يجوز ان يحا
عنده ترشحاته ومن ثمة نعم بشرط في هذه الصورة في حق المدعى ومنه المالك
ويصوره في ملكه المستحق ان لا يذلل الى الحق والى المستحق المالك والى المستحق
ومنه المالك باتيانها له ويجب عليه اعطائه على غيره وحكي العلم في النذر
الحاصر بان لو نذر شيئا على شخص فحضر من قبله يراث ومنه واما لو كان
المتحق مديونا على المالك لم يكن حكمه حكم العبد بان لو يقبله لم يذلل ومنه
ان المالك حصل الملك القوي لا يعني انه يشترط في حصول الرقعة عن ذمة المالك
عدم الرام بحصول الملك القوي له ولو كان فيه وجهان محتملان
اقرب الى المدعى لانه قد حصل القيد سابقا وبذلك الاحتساب كما ثبت
التحقيق ان ملك القوي الذي قد حصل له وتحتمل ان يقال ان الملك الفعلي
معتبر في المقام وهو مشروط على عدم الرقعة وليعلم ايضا انه لا يوجب الاحتساب
الشرعي من الصلح او الهبة او الفضل في الحقوق الذي للفقر لانه لا يقطع
الذ

الذ بالاداء والاداء لا يجاز للفقر الواحد جواز صلح الهبة وغيره للزم ان لا
الطام في العلم لانه يلزم ان يصاب اشياء كثيرة على في قليل مصنف الى ذلك
انه من الفقهاء وليس له من جهات الولد حتى يصاب مال الغير ولا يذلل
من قبل والد لا يوجب عليه نذر في الذمة لانه لا يوجب على الشخص الواحد نذر
قبل نفسه والغير بل يجوز ذلك لمن له جهة الولد في ارضه المصلحة او غيره
الاستنفاز مع عدم التحكم من تمام الاستيفاء او مع جهاته مفقدا الى
وجهه بل اقوال فيظهر الاول من القائلين بجموع ولله العلم والثاني
من كاشف القطار وقال ان الحاكم فاسخ في الامور الحسبية فلا يصح
في كل شيء بتقريره المصلحة ولكن رده بعض بان يشترط في انقطاع حق
الولاية النية والخلل منه وما سوطان على صورة القوي لانه انما يقبل
الشر من التقيد والدافع في مثل هذا الذي يصح له ان يذلل او يعين له
ليس المتقيد ولكن من يذلل في حين الدفع متقيا لان الحاكم قد اصار ذلك
هذه الطريق واما في صورة الاستنفاز وهو ان المال منه بالبر وغيره
فج

يختلف على الحاكم ان يرضى ولو بصلح لانه يكون في هذا المال تلف سال السلم
واما في حرة التي كان الحق مقفلا غير معلوم فهل يجب على الحاكم
صلحه ام لا يجب فقول في حرة عدم التمكن من حصول العلم او العلم برفع
الجملة فيجب عليه صلحه واما في حرة التمكن فان يمكن تحصيل العلم فقلنا
ان الاشتغال بالقبض يقتضي الرتبة القينية فيجب عليه تحصيل العلم وان كان
العلم بل يمكن تحصيل العلم فقل يجب على الحاكم ان يصلح او الفعل بالمستوفى او
التحيز او اعطاء الدافع حتى يحصل العلم بالاداء فيه وجهه بل اقوال ارباب
الذلل وارضواها الا غير وليعلم ايضا انه لا يوجب القيد العوي في الحقوق
الالهية بان يقضي ما في ذمة على الحق صورة وبعد استرد عنه ثابته
للان القبض العوي لا يذلل في ذمة بل الاداء يكون في القبض الحقيقي
ولكن لا يجوز تقييد ذمة الدافع على بيعه في الرباع شيئا اكثر من ثمة التي
موجودة له فعلا لانه غير على الحق ولا يبيع الغير باطل لانه يصح ان
قبله بامانة الحلفه وان يجوز للدافع اعطاء حق من حقوق الذي
قبل

قبل حلول الحكم لول لم لا يجوز فقول انه جاز وبعد حلول الوال يجب
عليه ولان الحال فيه وانما الاشكال يكون في صورة التي اعطى الحق على
بذره المعلق الذي لا يوجد اصلا فشرع يعون له وتوفيقا اصل
القبض وهو الزكوة فقول انها عبادة مالية بحيث تعلق التعلق بها
تيانها ويكون الامر باتيانها اصلية ووجهه المالية فيها تكون من باب
الاصولية لا الشريعة كما يحكي في العلم فبانه يكون تحت الحسنة والبر
القبض وقارة يكون تحت النزوع وهو كونهما العبادة والنزوع القريب
والبعيد كونهما العبادة المالية وقارة يكون تحت النزوع الخاص
او الصف الخاص والشخص الخاص وقارة يكون العلم فيها تحت الشرط
العامة او الخاصة فتعلم في سبل الشرط العامة كما فعله صاحب الطائفة
فقول ان من شرطها العامة يكون البلوغ فقول ان البلوغ معتبر
في جميع الاشياء من العلم عقلاوت وهي سوانه شرط لا يمكن ان لا
سلام بان القليق باصول الذم فلا يربط الاداء بالبلوغ انه شرط باتيانها
او اجاب

واما في العبادات فانيض انه شرط اجماعي فيها واماني العقود فانه انما
فيها الذي للمرضعين بانه يحمل الملائك احد في البيع والى ان الملائك قد
حصة ببيع الصبي البالغ بعينه في الدنيا والحق قولنا انها جوهرية في
وصية الصبي واماني العقود الايقاعات فانيض ان البلوغ شرط للصحة فيها
الذي الطلاق والعقود فقد قال بعض الحكماء عن الصبي واماني الاعمال
ماتد الجنايات ففي الزنا انه شرط انها تخضع اعلم ان موضوع البلوغ مائة
ففقول انه من الموضوعات الصرفة للاستنباط لانها لا يطبقه محفل
الملائك ان يحتمل ان يربوا بالاساليب والحكم على ما هو محقق في كتب الفقه
والطبية فعلى هذا فنقول ان بيانات الشرع بانه يحصل للملائك العقل
او بانيات الشرع الزنا او غير ذلك من الواضحة صفة البين يكون
اما اللتام به وامان انه بانهم عالون بفعلهم وغير ذلك من الوجوه
نعم اعلم ان البلوغ في الصبي الذي عقوباته لا يكون كشرط التكليف
لذلك ان شرط الصحة في معلوم فالجاء ان العقل كان في مقامات
في حالات البلوغ المقام الذي كان العقل في حقيقة البلوغ وقد سمي

وقد سمي الكلام فيه المقام الثاني يكون في بيان اشتراط العقل
والاعمال في البلوغ فالاعمال تارة يكون في اصل اشتراط التكليف فيها
باصل البلوغ وتارة في بيان صحتها في الصبي فالاعلام يقع في فصل الفصل
الاول في بيان محلها مواضع التي لا يصح التكليف فيها للبلوغ فقولنا ذلك
ولاشبهة انه لا يصح التكليف في العبادات البدنية والمالية الا بالبلوغ
لان ان رجع قد جعل موضوعها البلوغ واماني العبادات الاعتقادية كالزنا
والزنا فحل بعينه في البلوغ ام لا فنقول ان حال الصبي في هذه المسئلة
تارة يكون قبل التمييز وتارة يكون بعد التمييز فان كان قبله فنقول انه في
الطهارة فاما ما سئل من تارة لها بانه طاهر ولا يجوز الاسترقاق له لانه
ولذلك سئل ولكن ذلك لو كان احدهما مسلمين لانه تابع للارث في الرعية
الديات والخبار واما لو كان اياه كافرين او مرتدين مسلم فغيره كان
او غيرهما فانه تابع لهما في الخامسة والاسترقاق القتل يذني الاحكام الذي
واما الاحكام الاخرى فنقول ان كلمات العلماء مشوشة في هذا المقام بعضهم
يقولون انه لهما تبعات وبعضهم يقولون انهم في النار وبعضهم يقولون على خلاف ذلك
والكذلك ولكن الحق ان الصبي لا يملك عليه شيء حتى يعاقب ولا يصح الكفر من الكفر

نعم قد ورد في الاخبار انه يؤمر الصبي بالقيام في القيمة ان يبلغ سنه
حتى يتأخر الطبع عن غيره ويكلف الخبز عن غيره كما يذوق النار من دون
تأمل بغير النار ثم ختمت من الحيات والذئب فلو علم النار في غير بابها لم يكن
الصبي بعد التمييز فحل بشرط بلوغه والاسلام ام لا ففيه قولان الثاني في
كما نقل عن التمسك بها بشرط بلوغه والاسلام ام لا ففيه قولان الثاني في
والاخر وبهية وقولنا انما لا يشرط بلوغه في ذلك في علمه وقولنا بانها
في شرط بلوغه من باب التمييز واختار الاستدلال بمجده العالي في قوله
التحريم عن بوجوه احدها ان الحكم بوجوب العفة وهذا الاسلام والدين
يكون العقل والادراك الشئ لازم للدور لكن صحة العبادات موقوف
على العفة ولو كانت العفة موقوفة على العبادات ووصولها من الشئ اليها
لزم الدور فالعقل حاله بما لا يفرق فيما بين الصبي والمجنون واما ما
انكره واوجب حكم العقل وهو لا يحصل الا بالعرفه في الفصل الاول
والدين وايضا في كل فعل كسبي من الغنى التي اعطاه الله نعم وفاته ان الصبي المجنون
او المظهر للدين والاسلام في كل من طهره ويدين عليه انما بان لا يملك
ولا علم بماتته ولا يفتي احد من العلماء بوجوب ذلك انه تابع للدين وما

واما اوله الفاعلين بانها لا يشرط بلوغه في الداء بالبلوغ فعدا استلزامه
احد ما اننا لاحظ في ذكر العقود انما يشرط بلوغه فيهما ولكن انما يطالب
المجنون في الزنا والبيع والشرط بلوغه فيهما وقيل بانه لو لم يصل الياس من ان
فقد بان فلان البيع وعرضه من الصبي المجنون فكيف يمكن العقل ان يفتنه علمه
ومشروطها وانما بانها انه لو كان الاسلام والدين مشروطا في الامور
الاعتقادية فليعلم انما لا يشرط بلوغه علم التكليف الشرعية مشروطه فيه
ومشروطه ليس كذلك وقيل بان العقل حاله بما لا يفرق فيما بين البالغ
غيره ولكن يختلف التكليف الشرعية فان في جهة اخذ ان رجع في موضوعها
البلوغ وثانها لا يفرق في ذلك من دفع العلم عن الصبي بل لا بد من
اشتراطها فيه ولكن فيه بان هذا حكم علم والعقل عطفه بانه قد يفتنه
الذي الاسلام والدين الفصل الثاني في محال الاشغال او الاحكام
الوصفية ثابتة في حق الصبي وكان محال الاشغال ان بعض الاحكام العقلية
مثل مسألة الاحكام التي لا يملك من ربح وانما في ذلك من ربح المحل
ذلك من الاحكام العقلية موضوعية في حقيقة واحكامها لا يملك
وكان محال الاشغال ان الاحكام التوسعية التي تباين من التكليف في العقل

فصل في بيان العقل والدين في الصبي

الصبي

كانت رافعة عن مثل صلوة الميت مثل تكفين الميت وتدفينه للميت
 ان رافعة عن مثل صلوة الميت التي قد جعلها الله تعالى في حق
 وغيره وكلها لا الكمال ان الاحكام العقلية من نوعه من التي قد
 التيقن الذي ثابت عندنا في نفسها من كون الارزاسيات التي رافعة
 عقاب مثل الواجب والامام في الاماير الارزاسيات مثل الاحكام والآراء
 والمباح وغيره من غير ان يكون في حقيقة محبة والامام ملكا فلا بد من جعل
 المحققين المقامين المقام في بيان ان الادلة القائمة على ان الاحكام
 العقلية من نوعه من التي يكون الاجتماع وهو دليل على جلال القدر التيقن من
 رافعة الاحكام العقلية الارزاسية من التي يكون الدليل الدام الذي قائم
 على رافعة من يكون الدليل العقلي وهو حديث رافعة القدر التيقن من التي
 حتى بعد التحول على رافعة الاحكام الارزاسية او تحول على رافعة انما رافعة العقاب
 المترتبة على رافعة الاحكام العقلية الباقية فلا دليل على انها
 الادلة العقلية على مثل صلوة الارزاسية والاحكام العقلية واصالة العلم على قول
 بان اصله الارزاسية في مجموع الاحكام من الارزاسيات المقام الثاني
 بيان ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العلم ان رافعة العلم في رافعة العلم
 شرعي بان رافعة من رافعة الاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب
 وقول

وقول بان عبادته تسمى بعبادة الله تعالى ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 من رافعة الاحكام وقول بان عبادته تسمى بعبادة الله تعالى ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 على نفس العباد بل رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب وقول بان عبادته تسمى بعبادة الله تعالى
 شرعية لوجوه الدلائل والاحكام ودليل العقل اما الدلائل فمفصلة
 تدل على كون عبادته التي شرعية في بابي الاحكام الثلاثة غير الارزاسيات
 بخلافها من رافعة العلم في رافعة العقاب وقول بان عبادته تسمى بعبادة الله تعالى
 فمن الدلائل قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ان الله لا يضيع
 اجر من احسن عملا وقوله نعم لا يضيع الله اجر من احسن عملا من
 ذكره الله في رافعة العلم في رافعة العقاب تدل على ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 عملا ولا اصله من رافعة العلم في رافعة العقاب ولا يضيع الله اجر من احسن عملا من
 منها تدل على عنوان العام ان عبادته التي شرعية كقوله من رافعة العلم في رافعة العقاب
 فلكل من فعل كذا فلكل او اذا اصدر الله امره كذا فلكل او اذا امر الله فلكل
 فهو من رافعة العلم في رافعة العقاب وقول بان عبادته تسمى بعبادة الله تعالى
 ان الاستكشاف في رافعة العلم في رافعة العقاب تدل على ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب

كون عبادته البينة شرعية بحيث ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 يحل على الاحكام المؤكدة فلا بد من رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 ملابز الله الزايل اما دليل العقل فوجوه قد استدلوا بها على كون رافعة
 البينة شرعية وان كان بعضها قابلية للخذشة اولها ان العقل هو الذي
 تحل الاحكام العبادية اقتدارية كانت او علمية كانت ولا يفتقد
 في حكم العقل في حال ان السلب في رافعة العلم في رافعة العقاب
 فلا راعى الدلائل ولكن من رافعة العلم في رافعة العقاب
 جميع حبات الحسنه والمفجعة وعدم كون الفيد في حكمه ولكن حكمه يكون
 في الاسرار والاعتقادية للتقديرية لانه لا ادراك له في غير رافعة
 العقلية لا بد من ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 عالم عن الاشياء ووجها لو لم يعلم تفصيل الاشياء في العلم الذي يكون في رافعة
 من رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب بالاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب
 رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب بالاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب
 حكمه لا يفتقد في رافعة العلم في رافعة العقاب بالاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب

لا يضيع اجر العالمين ويترتب على مقابل علم الزايل والالزام على
 الحكم الذي فلا اصله من رافعة العلم في رافعة العقاب فلا بد من رافعة
 الاخر على ما يقتضيه اللطف وفيه بان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 سلم ولكن انما الكلام يكون في رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 المعصية والمقرب الى الطاعة في الاحكام الشرعية فتوقفية فلا بد من رافعة
 البياض في بيان ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 شرعية لكن قد يرد على رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 انه بما يصح عبادته عن البين بحيث تكون جامعة للاجزاء الشراعية التي
 لا يصح رافعة العلم في رافعة العقاب فلو ترتب على فعل البالغ نكاحا لم يعطى
 ثوابا بل انما هو للزم فقدم المجرى على رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 هذه العادة من البالغ فلو اول الكلام وفاسها فمن رافعة العلم في رافعة العقاب
 وقد سلم الاستاد دام محله العالي وهذا يقتضي ان رافعة من رافعة العلم في رافعة العقاب
 فعله من رافعة العلم في رافعة العقاب بالاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب
 عن رافعة العلم في رافعة العقاب بالاحكام من رافعة العلم في رافعة العقاب

ولما ادلة القائلين بانها عبادة الصبي ليست شرعية فقول ان القائلين
بمستحق من الصبي ليس احد من علماء الدلالة العامة بل من رتب التهديد
الى زماننا فقد تبعه المتأخرين بان مبادرتهم تمنع من شرعي معنى انه لا يجوز
الشراب بالنسبة الى التمرين واستدلوا عليه بوجوه احدها الاجتماع العام
على رغبة القائلين الشرعية عن الصبي وبقية ان الاجتماع دليل على القدر اليقين
منه يكون الرغبة القائلين معنى الدلائل والامانة من شرعية العبادة
في المجتمعات وسائر الاحكام لا يتفاد ذلك من الاجتماع الاول من الذين
قالوا ان الاحكامات الدلائل اسمية لا يرفع عنهم الاصل بل تنقلها الى السجدة
في الواجبات والالتزامات في المجتمعات لان ما يرفع لا ينقل بل يعود
وقائما حديث الرغبة بانها رغبة على الصبي يبلغ ويصل اليه على رغبة
جميع القائلين عنهم وبقية بانها رغبة على رغبة القائلين عنهم وبقية بانها
الدلائل الاحكام الدلائل اسمية واما رغبة الدلائل اسمية فلا يدل فعلا على
مشرعية مضافا الى ذلك ان الحديث برفع اثار الشرعية من رغبة القائلين
للعنصر الاحكام لا يقال ان الاحكام الدلالة على رغبة القائلين في
علم بالمكان او غيره وقائدين حديث الرغبة بانها رغبة على الصبي
لان

لان محل اجتماعهما يكون في شئ من سائر الاحكام غير الدلائل اسمية في معنى
الشرع ان من الطرفين ان العجومات الدالة على شرعية القائلين بانها
عنها العام سواء كان البالغ او غيره وفي حديث الرغبة بانها رغبة على الصبي
فقط دون غيره فان العارض بان العام وان من رغبة القائلين بانها
يقتضي تعليل القائلين اصلا وبقية ان القائلين بانها رغبة على الصبي
الرغبة على الرغبة الدلائل لا يرفع عن القائلين لانها ان امر الدلائل ليس بانها
منه بل طاعة لان الامر قد تعلق الى الولد وبقية بانها رغبة على الصبي
اولا بالذات وبعد قد يد من الولد ليس بانها رغبة على الصبي لانها رغبة
من الدلائل اسمية واما رغبة الدلائل اسمية ليس بانها رغبة على الصبي
الشرعية ومن الكياسة السنية جها يكون من هذا القبيل وثانيا لانها رغبة على الصبي
ليس بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
انه لو امر المراد على الدلائل اسمية بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
عنى اوجه امر القائلين بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
عنى وانها ان القائلين اسمية القائلين وهي اسمية عن رغبة القائلين في
تغيره وانها رغبة القائلين عن البيان رغبة بانها رغبة على الصبي
لانها رغبة على الصبي

واما دليل القائلين بان عبادة الصبي شرعية فمنهم من قال بان الرغبة قائلين
على رغبة بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
للاول شرعية وثانيا بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
كما دللنا ان مبادرتهم شرعية وقد دللنا بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
المراد بها عبادة الصبي ان شرعية رغبة لان الشرعية تكون بالنسبة
الى الولد بل رغبة القائلين اسمية لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
على اعماله الثواب وبقية بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
لم يعلل من رغبة القائلين لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
في حقه شرعية لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
بان العبد رغبة يكون حصول ذلك اي شخص حصل غل القائلين القائلين
والتدليل على انها مبادرتهم من الصبي شرعية وبقية بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الوجه بالقائلين القائلين فان كانت الصلة الموجودة بين القائلين مثل
رواها ان الصلة تكون من رغبة الدلائل على القائلين وانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي

تغيره واما الروايات جهة الصلة في الجهر لعلها مقلد الصلة على البت فيجعل
الصبي لا يقطع عن غيره وان كانت متغيرة شرعية عنه ولا من لا يقطع
عنهم عن القائلين ساقا بعض انه لو جعل لقطعت عن القائلين لانها رغبة على الصبي
الامر انهم انتم رغبة ان الواجب لهم مقام الصبي لما رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الواجب لان صلة الصبي تحب في حق الصبي طاعة طاعة لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الصبي شرعية فمنه لان الاجتماع وحديث رغبة القائلين على الصبي لانها رغبة على الصبي
من الصبي واما غيرهم من الاحكام الثلاثة الباقية فهي ثانيا رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
وقد دللنا بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الدعوى وانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الطاعة لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
العام قد دللنا بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
الزوجة وبقية بانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
في بيانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي
فقط لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي لانها رغبة على الصبي

فنقول ان الدلالة في المسئلة هي قول عدم وجوبها على الصبي
علم سواء كان في الغلات او في المواشي او في مال الصامتة او
في غير ما صلت سواه او في الاموال المحبوسين بوجوبها عليه علم سواء كان
في مال الصامتة الى اخر ما قاله الثاني وقولنا بان الفضل في مال الصامتة
وعلمه هو العلم بان الفضل في ما بين الغلات والمواشي وغيره من ذلك بان
الزكوة لا تجوز في الغلات او في المواشي دون غيرها وكل من قال بغير
دليل اما الذي قال بعدم وجوبها على فلان له الذي ذكرنا من ما صلت
وجوب الزكوة في غير ما صلت له من الدواب والحيوانات وقوله ما قلنا
من انية ولما اوله المصلين فلهذا سلكوا برأيه محجة بانه قد علم
على وجهه من حاله بان الزكوة على مال الصبي فاما ما علمه
من كون الزكوة على ما علمه من الغلات وقوله المواشي ما صلت
الفضل على ما صلت بها من غيرها فلهذا سلكوا بعض من ذلك ان كان
للزكوة في الزكوة ليس على مثله الحقيقي بل يكون للزكوة في الدواب والحيوانات
يكون خلاف الظاهر ولكن انما نحول على النية لانهما من الوجوب
واما

العامة فالحق في المقام يكون القول الثاني وهو وجوبها عليه علم سواء كان
لوجود الدلالة المذكورة او لغيره من حيث لا يقيد البرغ بل في كل ما صلت
فحق عليه الزكوة لا لاجل الدلالة الزكوة في وجوبها عليه واما القول
باعتبارها على ما يكون ذلك الغرض ان عنوان المقام الثاني فنقول ان
اول الدلالة هي قولنا بان اعتبارها في خصوص مال الصامتة الذي لم يتجرب
بعدم الوجوب والاعتبار على ما يكون من قبل اكل المال الباطل في ام علمه
الزكوة لان ان كان علمه يتاخر علم اعطاء الزكوة وقوله ما صلت بها في الغلات
والمواشي وقوله ما صلت بها في مال التجارة التي ترجع منها العلم اول ان مال التجارة
اخرهم على ان قد قسمه بين انهم للمال عند الذي الذي يتجرب من قبلهم
وقسمه بين انهم عند الذي الذي لا يكون المتحول ويترجم وقسمه بين
بالعلم وقسمه بين انهم عند كل تجرب من قبلهم وقسمه بين
انهم وقسمه بين انهم التام عند كل تجرب من قبلهم بل التجارة يكون
لأنفسهم من غير ان يرجع للمصلحة تهرأهم فنقول ان القائلين بايجاب
الزكوة عليهم في مال التجارة يكون انما استفادوا تجارة من قبلهم اختيار من ان
مصلحة

فالحق في المقام انه لا يجب على الصبي زكوة اصلا الا في مال اخر به
فنجعل اصل المسئلة في المقامين المقام الاول في بيان عدم ايجاب
الزكوة في الغلات والمواشي والحيوانات لا تجوز في مال الصبي
ليل على ذلك ان اول الاجماع القول الذي روي عنه في مال الصبي
الراية حاله على عدم ايجابها على الصبي وثالثا استصحاب عدم ايجابها على
انهم وراعي الاخبار الخاصة الواردة حيث انه فلا يخفى الايجاب في
مال اخر به لاجل رواية وردت في المقام وهو قوله عن ابي بصير حيث
قوله من زكوا في ماله من الغلات او من المواشي لا وجوبها ولا تجزأ
لما ان الرواية المذكورة فتدلى على الوجوب علمنا بما على النية والحيات
المعارضة مما يثبتها العمل بطريق الروايتين يقتضي ان ينفى الوجوب
في زكوة الغلات والمواشي وغيرها بل فنقول ان الروايات الواردة تكون
في خصوص الغلات وما سواها من المواشي بل هي في مواز اول
الرواية على نفي الوجوب والاعتبار عن الصبي في الغلات وغيرها من المواشي
يكون بطريق الدلالة لا يجوز ان يقال ان الرواية محمولة على نفي الوجوب
ولا

ولا تنفي الايجاب لان ذلك يكون على خلاف الرواية ولا يجوز ان
يقال ان الرواية تنفي الوجوب والاعتبار عن الصبي في الغلات والمواشي
وغير ما سواها من المواشي وتنفي الايجاب عنه في ما سواها من المواشي
لان تنفي الايجاب لا ينفى في مقام ان زكوة الغلات خاصة على البالغ
وغير ما سواها من المواشي والرواية تنفي الوجوب في الغلات وتنفي
ايجابها في ما سواها من المواشي ولكن لا تنفي الايجاب عن الغلات
لما قال به الشيخ في السوط وغيره لان الرواية صريحة في نفي الايجاب عنه
في الاخر من الغلات فلهذا قلنا ان القائل بعدم الايجاب علمه وراية
في الغلات من غير ان له وجه لهم مع وجود الدلالة اما المقام الثاني
وهو اعتبار الزكوة عليهم في مال الصامتة التي اخرجها فنقول ان قد سلكوا
ان الزكوة عليه ليس بواجبة ولا يجب الا في مال اخر به لانهما من الوجوب
مستحبا لا مانع الحكم من جماعة وطرف من الاخبار التي لا على ذلك منها
التي عن محمد بن الحسن قال قلت للذي عبد السلام على مال الصبي زكوة قال
لا تجزأ او جعل بر من ان ليس من الصامتة ان الزكوة صفة لا على
اموالهم

والصورة الباردة ان يكون التجزئتين من مال الصبي وليا من دون آو منه.
على امر منها ما يكون مع المصلحة ومنها مع المصلحة وعدم المصلحة
فعل ان يكون من فقير الى الاول ان يقرضه جازن ولكنه من لفقد شرط الذي
قد اعتدنا فيه الملائمة وان الزكوة المحي والار ان لا تقبل التجزئتين الزكوة وقطع
الطفل وان كان مع المصلحة فاصلا للفرقة والاداء حرام وان ضامن وان
احتمل الصبي ان لا يكون قطعة ولنا بها تقاسان المقام الاول في بيان
انه لو اشترى شيئا من مال الصبي فبما هو من ماله انما للصبي وليس له ماله
فيه ولكنه قد يفسد ما حصل له ان اصل العقد باطل لان العقد تابع للمقدور
فما قد يقع وما قد لم يقع ولكن فيه بان اصل العقد لم يفسد الا بالرد
اللفظ الذي في النقل الانتقال وجميعها قد حصل وقال الشيخ صاحب السرائر
بان اصل العقد صحيح مطلقا الى الاجازة وفيه بان الاجازة متفق عليها
حصل الرضا وهو قد حصل من المالك فله فضاء الى ان يكون كرها للمالك على المقام
الثاني انه لو اشترى من ماله شيئا بعد ان كان له مال الصبي فله العقد وانما
اتفاقا ففقط ان الصبي يفسد بيع الفاسد لاننا لا نرى في العبادات عليه
امتنان الزكوة احتيايا بالزكوة قد تجوز الصورة ان لا يكون التجزئتين
مليان من دون ولا فتقول ان اجازة امثال يكون من مال الصبي في الزكوة فله

فكان فتقول ان اجازة من الولي في حاله كمال الى ان يقرضه جازن ان اجازة
ما قد عمنه وان الزكوة ليس للصبي احتيايا من الزكوة وان لم يحصل الاجازة فانه
علمه وان ضامن وان الزكوة للعلم وان احتيايا من الزكوة في العلم فله العلم
قال بعض شيوخنا انه يكون يجب الظاهر الثاني في بيان الاجازة والعقد لان
القواعد حكم بعدم كون الزكوة للعلم وهو ملازم مع عدم الغان والافاض
في غير خلاف ذلك فقال ان ذلك يكون بحسب الاجازة وعدمها ولكن
العلم ان الملائمة اذن التي في حوزة الصبي والافاض الى ذلك لا يفسد
ولكن التي ان تخاف الى الاجازة العورة الثامنة ان يكون التجزئتين من مال الصبي
للزكوة والملازمة فتقول حاله كمال الصبي فان اجازة الولي ففرضه جازن ولكنه
ضامن والى العلم وان احتيايا من الزكوة على العلم معطى او على القول بان
الاجازة ناقصة وان لم يحسب الزكوة بقرضه محرم وان ضامن والى للعلم وان
الزكوة عليه ثابت بعد تمام العلم في الشرط الاول من الشرط العامة الثانية
في العبادات للمالكية البدنية وهو صاحب البلوغ الشرط الثاني من الشرط العامة
يكون العقل وهذا الشرط معقوب بجميع احوال العبادات من البدنية والمالية وكل
معنى العقول والادعاءات في كل شيء محتاج الى العقد حتى في المباحات التي
تحتاج ملكية مال العقد مثل الحياة وغيره ولا يكون يجوز عقل فله العقد

فلا يقال انه لا يصح صدور نقل من التجزئتين ولا تعلق عليه بغيره
في بيان الوجوه والاحتجاب وغيرهما على ما ليس في ماله فتقول تارة في
مال الصبي الذي انما به فارة في غير ما المال في المسئلة ان قال
ثلاثة قول بالاحتجاب بعدم تعلق الزكوة عليه عظم وهو باو احتيايا من الزكوة
ماله وقول بالاحتجاب والحوصل الثالث لا يدل عليه الاخبار الفتاوى في
ان كان بعضا من ماله من ماله معقود لانه يعمل الاحتجاب وهو ان يكون ان
الواردة في المقام لا تدل على ذلك بل يكون فيها التهايط والتمنع فقول ان
القوم قد اخطوا الرباء المركب عدم القول بالعقل على كل ما قلنا في الفتاوى
بمصلحة العلم في حفظ مال الصبي ليجوز له ان يبيع على ما في ماله ولا يبيع
افضل شرط الملائمة لانه لا يبيع بل يبيع الزكوة والاداء عليه من
ضامنا وكون الزكوة لكونه احتيايا من الزكوة عليه فالحاصل اننا قد بينا ان العلم
الثاني من الشرط العبرة يكون العقل في معناه قد وقع كما في مختلف
قول بان عبارة عن حاله معقود للان بحيث يتم في جميع الحالات
المنفعة عن الضرر وبما كان او اخرها وبما فيه بالزكوة المصلحة
من صفة القوة الواحدة لان هذه الصفة هي من ماله كماله في
على التماس وقول بان عبارة عن حاله وكيفية حاله للان لا يثبت
باعتبار

باعتبارها لان عن الهام وفيه بان هذا الاعتبار يعينه من التجزئتين
وقول بان عبارة عن حاله كماله للان بحيث يملك النفقة لا يفسد
وتدفع المخرج عن ملكه من الدين الذي هو في بيان العقل بان ما عمنه
به الزمان والتمس به الجواز على تقديره فان قلنا انه لا تعلق للعلم ان اصل
في العبادات المالية للالتفات في العبادات البدنية لكن الاصل
الاولى للوارث في المقام مثل العتقات الدالة على حرمة الصبي في اموال النكاح
ولكن الاخبار الواردة في المقام في حضور الاحتيايا من الزكوة عليه وقد بينا
في المال التجزئتين سابقا وانما في الحوائج والفتلات ففي تعلق الزكوة فيها
وعدم مالوية ففيه قول ثلثة قول بعدم تعلق الزكوة عليه اصل الارحونا
والاحتيايا لما في رواية ابن ادریس بقاء قال على حرمة الصبي في ماله وقول
في حضوره لانه يملك الزكوة عليه وهو باو احتيايا من الزكوة عليه
لما في رواية ابن ادریس بقاء قال على حرمة الصبي في ماله وقول
ابن ادریس بقاء الى اصل الاول والعتقات الواردة على حرمة الصبي في اموال
الناس ولكن بعد زكوة الاخبار للمناسم على ذلك واما القول على الاحتيايا
فليس بهم وليا على ذلك الاخبار الواردة في مال الصبي فما هو من الاجازة

ولهما فرع منها ان المحبون ملازم محبون لا يتعلق عليه اذا انما يتعلق
عليه التكليف ابتداء ويعتبر في تعلل الصواب عليه اسم العقل في ظل الال
التي وقت اذ انما فاز انما في حين الاداء لا يجب عليه ان يركب كل ذلك
من الروايات الكثيرة ومنها ان اذ كان عقله لا يبعد عن قبل حلول المل
يعني في وسطه لا يجب عليه الزكوة مادام لم يفتقر وبعد الدافعة من رجوع المادونا
لغيره لا يتعلق عليه الزكوة ويعد من تفيد الدافعة يجب عليه اذ انما في
سائر العبادات ومنها ان السكك والعمى بل يكون حالها حال المحبون الم
بل يكونا كما التام معنى ان التكليف بالزكوة ويعد من تفيد الدافعة ويجب عليه اذ انما في
فقط الحق انما كما التام معنى ان التكليف بالزكوة ويعد من تفيد الدافعة ويجب عليه اذ انما في
في عقله ومنها ان السكك والعمى بل يكون حالها حال المحبون الم
التفكير في انما الدافعة يمكن ومقدور على اتيان التكليف يجب عليه اذ انما في
زكوة في الدافعة لم يزل عقله ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
فقط ان وضع الشاخص في بين الروايات الكثيرة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
مقدم على كل شيء لانها كانت في الحقيقة وان وقع الشاخص في اتيان
الزكوة لا يجب ان لا يكون على الدافعة بل الدافعة في الدافعة وانما في الدافعة

مقدم على الدافعة في الحقيقة والقرية السيرة والحق في المسئلة يكون الدافعة
الروايات الكثيرة تدل على التام في الحقيقة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
لكن الذي كان للتفكير فيها من تدل على الدافعة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
والمحبون زكوة المال بنفسه كما يجب فان كانا مادونا من الروايات الكثيرة
والدافعة الى الدافعة لانها كانت في الحقيقة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
مدين الدافعة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
كما زعم بعض بان العسر والمضرة في الروايات الكثيرة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
لكن اشترط ان لا يكون في الروايات الكثيرة ومنها ان لو شاع الدواب في اتيان الحقوق
السقف من جميع الجهات فالحق فيه لا يلزم بل يلزم على كل شيء ومنها
الاصل الجارية في المقام فتقول ان المحبون اذ انما في الدافعة
بل لا يقتضيه العبرة في القول في حين الدافعة بل لا يقتضيه انما في الدافعة
في التكليف والشبهة شبهة وجودية واصل الدافعة وعدم تعلل التكليف
على ذلك ولو كان بانها في حين القول بل لا يقتضيه بل لا يقتضيه بل لا يقتضيه
ولو كان بانها في زكوة القول بل لا يقتضيه بل لا يقتضيه بل لا يقتضيه

الشرط الثالث من الشروط العبرة في العبادات المالية تكون الحرة للرب
ان العبد لا يتكفل شيئا في الحرة وانما على هذا لا يقتضيه العبادات المالية
والعقود والابقايات في الحرة الا باذن مولاه فلا بد من الشرع في تحريم
حمل الزنا ان يتكفل اولاد في الاصل الاول والدليل الاول وانما في الدافعة
فتقول ان الاصل الاول يقتضي الاشتراك في جميع التكليفات الواردة من
ان راعى المقدر الياسر وانما كانت مخالفة على طريق الاطلاق او على فرع خاص
او على صنف خاص او على شخص خاص وانما كانت متفقة بنفسه من الدافعة
الخاصة مثل ان العقر في الفلقة يكون في السيرة وغيره والعبد على ذلك
وجوه الاول الاصل وهو يرد بوجوه اربعة السجدة انما التكليف لا
يغل بغيره على صورة التكليف ذلك بل هو محقق بنفسه او باجماع المحققين
او ان لا يعمل على حد سواء الاصل يقتضي بقاءه ومنها استحباب عدم تعدد التكليف
ومنها استحباب البقاء حتى يحيل النسخ نعم بها فكل في التكليف لا اجراء امارة
الربانية محل ولكن قد حقق في محله ان الاستحباب مقدم على الدافعة لان
باب الردود او من باب الحكومة ومنها الدافعة الواردة في المقام بانها
جميع الناس من الامراء وغيرهم في التكليف الواردة في المقام بانها
خاتمة الواردة في المقام في اشتراك التكليف بان محلال محله وجوه ورواياتها

وراعاها الاخبار الواردة في خصوص التام على النبي بان يقتضيه هذا التكليف
فتثبت من جميع ما ذكرنا ان الاصل الاول يقتضي الاشتراك في التكليف
وان خرج منه بعض الخصوصيات في التكليف فتجوز في شخص مثل خاص
النبي وغيره اذ اعتمد ذلك فتقول وان اقتضى الاصل الاول الدافعة
في التكليف ولا يفرق فيما بين الحرة والعبد وغيرها ولكن الدليل القاطع في المقام
محسب الاصل الثاني فيتحقق قاعدة الاشتراك ولا ريب في ذلك ان
الاصل الاول في نفس العبادات البدنية وما لا يتعلق على طرف المال بل
بل لا يكون محققا بغير الاقتناع وما يتعلق بامور المعاشية الصادرة من
عالة في العبد الصغار لا يمتد الى اذن مولاه ولكن في العبادات الصورية
والعقود والابقايات وكل شيء يمتد الى طرف المال يمتد الى اذن مولاه ويقتضي
الاستيذان بغير حال حال الفصول فتقول اولاد في موضوع المسئلة ان العبد
لا يكون متحكما في بل في ما يملكه يكون مولاه ان في موضوعات المسئلة
تعتبر فيه فتقول ان المولى بالعبد يكون العبد القن الذي لا يملك من
محرور يخرج عما يخصه المكاتب والكسوة والعتق وغير ذلك فتقول ان
محال ان لا يكون في العبد القن وفيه اولاد سبعة في المحال المتكلم في عدم
الاشارة الى ان

قول بعدم الملكية مطلق بانه لا يملك شيئا من الاشياء وقول بانه
يملك مطلق وقول بالتفصيل واما اول دليل القائلين بالملك لعدم الملكية
تكون الدلالة الاربعه الكتابيه السنه والجماع ودليل العقل واما
دليل العقل فواجب لان كل ناقل يختص الى سببه قيام دليل فادام لم يعم
دليل فالاصل الاول ان كل شئ يكون عدم الملكية لان كل شئ يكون علموا
لعدم عدم حصول الملكية الا بما قل ودليل شرعي في العبد لا يملك
ودليل في حصول الملكية واما الايات فمنها قوله تعالى انما الله غني
عما في السموات والارض انما الله الغني عن العالمين في ذلك المعنى
العموم وتنفي الملكية عنه مطلقا ولكن فيه بان اطلاقه صفة لتلك واقعة
في سياق الاثبات وسواء كان املا او الاصل في كل صفة تكون الصفة
التفصيلية الاخرى لا في التوكيد لموضوعها فاعلى هذا ان عدم قدس
العبد لما كان على ما بين من من لا يقدح على شئ ومنه يقدح فكيف يتم
التعقيب ومنها الدلالة الواردة في مقام اخر من ان الله لا يملك
اشياء الا وجهه القريب كما في قوله تعالى ان الله لا يملك
الامر ان يهب من يشاء من الاموال ولا يملك الامر ان يهب من يشاء من
الاموال ولا يملك الامر ان يهب من يشاء من الاموال ولا يملك الامر ان يهب من يشاء من الاموال

الذي انك بانه الله قدس لم يملك ما به على امره مطلق العلم وجهه الشرعية من
واما الاجماع الوارد في المقام على عدم ملكية المحبون مطلق فكثير في المقام
في الغيبة ولكن فيه بانه غير معتد به مع وجود كراهة المخالف في المقام واما الله
خبر الواردة في المقام على عدم ملكية المحبون مطلق فطوائف منها انه لو كان
المولى عبده واذ كان له مال فان باع به مع ماله فما اشترى والا فاما المال
للمولى والعبد لشرى وهذه الاخبار كثيرة وتدل على عدم الملكية ملكية العبد
بشيئ من الاشياء وفيه بان الاخبار تدل على عكس المدعى لانه ما فيه من
مفهوم المال للعبد بما يملكه لا لانه لا يملكه وقول المولى في ماله لا يدل على عدم الملكية
لانه قد ورد في الاخبار انه امكن في امواله ومنها الاخبار الواردة في صفة
بانه لو اعتق عبده ومات المولى فقال ان علم الوارث ان ماله المرحوم كان
فقبل العتق منه للعبد وان قبل من قبل المولى وفيه بان هذه الاخبار ايضا تدل
على عكس المدعى لان المدعى ايضا قائل بكونه للمولى مطلقا من غير مطلق العلم
لذا انك في خلاف الظاهر فتم تدل على صحة مطلق فقرات الدواعي في ماله
وفيها ايضا تدل على عكس المدعى في المعنى على التبع ولكن الاصل ان
حصيل القول من الجوز انه لا يملك مطلق

توضيح على شرح آية اليسرى
 رب وفقني على طوط المنعم
 آمين باربع المئين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم
 قوله اعلم ان الكلمة علم وان الكلمة والكلام يتبعان عن الوجود في الخارج فلهذا علمه
 البشري ولكن العرف فما بينهما ان الكلمة معبوت عن ما يتعلق بالعقل فيجب ان يكون العلم
 لظان فان رأى ما خالف العقل في الكلام لم يشع به فقول الكلام الشريعة يجب ان يكون العقل
 بحيث يتوافق الشريعة ولو رأى العقل خالف الشريعة لم يشع به فقول الكلام الشريعة يجب ان يكون العقل
 وفان لم يتوافق العرفية باحوال الدنيا الموجودة في الخارج وعلى ما كان فنده الاحوال والافعال اما
 يكون وهو ربما يقدرنا واحتمالنا ان اللفظ الذي له الكلمة علمية العلم على الثاني فلهذا علمه
 وكلها على اربعة اقسام اما الكلمة العلمية فاما ان يثبت في شخص واحد مفرد وملائمة وليست بالعلمية
 فثبت في العلم فلهذا اما ان يثبت في جملة جماعة في شخص واحد وملائمة وليست بالعلمية
 تدل على ان العلم اما ان يثبت في جملة جماعة في شخص واحد وملائمة وليست بالعلمية
 واما ان يثبت في احوال العالم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 العلم باحوال العالم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 الذي واما ان يثبت في احوال العالم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 واما ان يثبت في احوال العالم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 لان ان ارادنا ان لا يكون العلم في احوال العالم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 في العلم بالعلم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 التي في العلم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم
 التي في العلم فيسمى باسم النبوة والامانة واما كلمة العلمية فلهذا العلم في العالم

نزل قول الارز ان تغير مباحث الى معنى لما كان البحث عن الحكمة ولكن المقسم الحكمة وكان
المقال في قسم العلم من الحكمة وهو علم الطبيعي فتغير الطبيعيات بالحكمة الطبيعية يكون الدليل
على ما يتغير على الجسم الطبيعي لان المقام المقسم يكون في الحكمة فتوافق الدلائل مع المقسم يكون
الدليل من مخالف الدلائل عن المقسم قوله وتعدك بقول مباحث الى معنى تغير الطبيعيات
بالحكمة الطبيعية او الجسم الطبيعي اوها معا لا يكون محل الفرق لان الحال واحد للموضوع
عام له ضرورة ان حكمة طبيعي وجسم طبيعي وموضوع الجسم الطبيعي يكون عين الحكمة الطبيعية والعلم
فالتي يتغير بها تغير عن الارز الجسم الطبيعي يكون موضوع الطبيعيات وقاعدة التعليل
ان الموضوع لا يتفك عن المحرر والحكمة الطبيعية تكون من محولات الطبيعيات وقاعدة التعليل
ان المحرر لا يوجد بدون الموضوع فعلى هذا المبدأ التبعي عن احد ما يتغير عن الارز قوله
لا نسلم ان المألو احد الى اعلم ان المألو جابدين الحكمة الطبيعية والجسم الطبيعي ليس بواحد بل
بدليل الذي ذكره في الكتاب قوله وايضا يجب جعل الالهيات الى معنى تغير الطبيعيات
بالحكمة الطبيعية يكون الدليل من تغيرها بالحكمة الطبيعية لان مقصودنا يكون في قسم الالهيات
من الحكمة الطبيعية وهو العلم وكان العلم من الحكمة على ثلثة اقسام الربا مباحث والطبيعيات
والالهيات وتغير الالهيات بالجسم مني لتوالت جسم الالهيات لكان لتغير الالهيات على
من او يجب عليك ان تغيرها بالحكمة الالهيات لتغير الطبيعيات بالحكمة الطبيعية يكون الدليل
من تغيرها بالجسم الطبيعي لان توافق التغير بين يكون الدليل من مخالفا قوله اقول في تغيرها
ان ارادوا بالقابل الى معنى تعريف جسم الطبيعي على بن القسم من التعريف لا يكون خالفا من العلم
اعلم اول لما كان من مسمى التغير بالبيانات الحكمة الطبيعية لهذا المعنى منها ولكن لما في التعريف
الجسم الطبيعي فلهذا اعرفه والتميز بذكر تعريفهم ومناقشة فقال هذا التعريف باطل لانه لا يكون له

مألو

ولا جامع لهما اعلم اول ان مادة الدلائل ومحيتهما ليس بها بالهول في الصورة
ووجوه ذلك المادة ليس جسم طبيعي وصورة التي في قسمها من الدلائل التي
ليس بها الجسم الطبيعي انما هي تلك التي اعلم ان الجسم الذي لا يكون له في العلم
الجسم الطبيعي في تلك الدلائل لا يكون التعريف جامعاً لكون القابل بالذات تحضر في العلم
الذي يكون موضوعاً لتغير العلم والامر اما ان يرد بالقابل بل في الحكمة جسم العلم فلا
لا يكون التعريف مانعاً لانه لا يكون على الهول في الصورة لانه انما قبل لا بعدا ثلثة في العلم
بالعرف قوله اي الطبيعية هي المتبادرة الالهيات الى معنى العلم بالارز الجسم الطبيعي
بدليل ان المألو المطلق سيفرض الى العزلة والظاهر وشر ظاهر للجسم يكون اجسام الطبيعة
اخرى في تغيرها اما اول ان التبادر على العنصرين تبادر الوصف وتبادر المألو اما على الدلائل
فقط فنقطع ان اطلاق الجسم على الطبيعي وغيره يكون على حد سواء ولا يمكن انما على الثاني
فليس معقول عند المصليتين اصلا وانما ان الاصل الى التعريف لا يقع يكون في المألو
للمعنى العمومي ولا يمكن ان يكون في العنصرات الدلائل المطلقات قوله واكثر على ان اطلاق الجسم
اعلم ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليق يكون على طريق الاشتراك اما اشتراك اللغوي حيث
يكون كل واحد من الجسم الطبيعي والتعليق متقلا ويكون كل واحد منهما سائلا للآخر والذات
واما ان يكون كل واحد منهما الجسم على طريق الاشتراك المعنوي حيث يكون الجسم شيئا كلياً وله ضرورة ان
وهذا الجسم الطبيعي والتعليق قوله وهو غير ذلك اعلم ان الجسم عبارة عن المألو في العلم
بين المستقل والعرض عبارة عن المألو في الموضوعين غير المستقل قوله فان قلت لاجابة الى
اقامة ان يكون المألو في العلم من المألو انك قد عرفت من هذا انما يتغير من انما لا يتغير
حتى في التعريف فليكن هذا العلم بالذات من العقل انه قابل للمقتضاه العلم في هذا لا يكون محال
لما في انطوائه فاجاب في الكتاب وارجع السيرة لاجابة الى ذكره فانه باعثة نظره في العلم

الانفصالية لا تعبد الا بواسطة المقدار للصورة فما ملأ من هذا الانفصال ولو كانا مع اللفظ
لزم اجتماع الانفصال واللفظ لان فقه الكلام كان في تلك الزمان مع الانفصال وعدم اللفظ
الانفصال عنها فلو كانا مع الانفصال لم يلزم الاجتماع فثبت ان القابل للانفصال يكون امرا
والخارج وعرضا وليس هو الذي يبرهن قوله لا يفتي عليك انه لا اشعار من هذا الكلام الا في معنى
الذي ارعاه المعجم عام لانه قال اوله الطبع كمن لم يكن ويعتقد ان احد ما حال في الاخر
الحل ما الهوى والحال الصورة وفي مقام الاستدلال استدلال على دليل لا يفتي الا انما يتبعها طبع
للخالية والخلية فلا يفتي الدليل اعم من الذي قلنا ان استدلال على دليل كان مناسبا للذي
كما ذكره قوله في ان الصورة انفسية لا يخرج عن الهوى الى اعلم لها ببيان الدلالة
المذكورة سابقا على كتاب الطبع من الهوى والصورة فكل من يفتي في ان
الطبع من كين الهوى والصورة فكل من يفتي في الملازمة فيما بينها بانه لا يستقيم الانفصال
فيها ايضا فارجع الى الدلالة التي منكرة في الكتاب ولا حاجة الى البيان قوله فصل
في ان الهوى انما لا يخرج الى ما قلنا سابقا ان الصورة لا يخرج عن الهوى ولا يفتي
لن الهوى الذي يخرج عن الصورة حتى يثبت التلازم ان كل هوى ملزم للصورة وان
الدلالة المذكورة هيما لا يخرج في الذكر ما يخرجها فارجع اليها قوله واول هذا الصنيع
لنا لانه لو لم يفتي في ان الهوى يكون اخصا من الذي

كتاب اوله الطبع كمن لم يكن ويعتقد ان احد ما حال في الاخر
الحل ما الهوى والحال الصورة وفي مقام الاستدلال استدلال على دليل لا يفتي الا انما يتبعها طبع
للخالية والخلية فلا يفتي الدليل اعم من الذي قلنا ان استدلال على دليل كان مناسبا للذي
كما ذكره قوله في ان الصورة انفسية لا يخرج عن الهوى الى اعلم لها ببيان الدلالة
المذكورة سابقا على كتاب الطبع من الهوى والصورة فكل من يفتي في ان
الطبع من كين الهوى والصورة فكل من يفتي في الملازمة فيما بينها بانه لا يستقيم الانفصال
فيها ايضا فارجع الى الدلالة التي منكرة في الكتاب ولا حاجة الى البيان قوله فصل
في ان الهوى انما لا يخرج الى ما قلنا سابقا ان الصورة لا يخرج عن الهوى ولا يفتي
لن الهوى الذي يخرج عن الصورة حتى يثبت التلازم ان كل هوى ملزم للصورة وان
الدلالة المذكورة هيما لا يخرج في الذكر ما يخرجها فارجع اليها قوله واول هذا الصنيع
لنا لانه لو لم يفتي في ان الهوى يكون اخصا من الذي

بن قين ودخول الحية في حوران وبلاد وانهل النار في وجهه
 لعنه الله ومثل موسى سيد المجال للعين وعي من الحلال
 تفقاعين لبعض الناس
 ومن اعظم ما دل على كرامته ما يتعلق بقصة الشهيد
 مثل اجتماع استنمام من ربح الفلح من في الاسحار ومثل حيرة الماء
 عنه وعدم انزاله بالخرق وكون قربه شفا واجابة
 الدعاء عنده وذكرنا بعض ما يناسب المقام مما يتعلق بالثريد
 الحائير الباب الثاني في ذكر مصائبه وهي مصائب
 المصيبة الاولى ما جرى عليه في زمانه من محبة لغير الله تعالى من بين
 ابائهم وقتل شقيقه وذلهم وقطع اهلهم الله واستجده محمد بن
 عبد الله بن النبي ما يصل عند ملاقاتهما وما يقع بينهما من المكاشاة
 ويقار السب الى زمانه من عبد العزير وعلية عن سب الامير
 الطاهرة سب الثانية ما جرى عليه في سلطنة يزيد بن معاوية
 لم يكن من المصائب العظام الثالثة ما وقع عليه من خروج الى
 المدينة ودخوله على ملكه والقائمة فيها الابعة في خروجه من مكة
 وقايع الطريق كلاله في نزوله الى محل الحرب والبلد وفي هذا المقام
 ذكرنا بعض الشكوك والشبهات في خروجه الدائم وعدم صلح وكيفية
 علم

علم الدائم من كونه عالمين بالغيب ام لا بقدر ما يدعيه الشهود
 يناسب المقام الخامسة في الوقائع بعد النزول الى ليلة العاشوراء
 وعلينا سب الحال السادسة في ما جرى عليه في ليلة العاشوراء
 الى صبيته تلك الليلة السابعة فما وقع في يوم العاشوراء وفيها
 ما تم وذكرنا في الامم امور الامم الاول في كيفية هذه الامم
 العظمى للخصم ما من بين وقائع الدهر وحال الخطب والاعباء
 المذكورين من الامم واصحابه وعائدهم في هذا اليوم
 في خروجه على جبل التقية الامر الثاني في بيان عدد اصحاب الامم وانفسهم
 وعدد اقربائه الامم الثالث في ذكر نبذة من فضائل الشهداء والاعضاء
 سلام الله عليهم الماتم الاول في تهية القتال وتجهية الضعفي
 للجهاد والمجالد وقتل العدل وشهادة الحداد ايضا الحسين
 وكيفية القتال وما يناسبه من الامور الماتم الثاني في شهادة
 اهل بيت الامم وفيه اهل البيت الاول في شهادة اولاد العقب الثالث
 في شهادة اولاد الحسن بن علي الثالث في شهادة اولاد علي الرابع
 في شهادة علي بن الحسين وبيان حاله الخامس في شهادة علي الاقرين

وبيان ما في هذا المقام من بعض الامور المصيبة الثامنة في شهادة الامم
 وفيها ايمان الدول فما وقع قبل شهادة وبيان بعض شواهد الامم
 على الظاهر الثانية فما وقع بعد شهادة وفي تلك الواقعة وقائع الامم
 في زمانه من اسلم الشرف الى الكوفة وخالف في الثانية في اهل الكوفة
 سائر الشهداء الثالثة قصة من اسلم من اهل الكوفة الرابعة قصة الغلب الثانية
 في اسرا اهل البيت السادسة في حوادث الجهاد الطاهرة المصيبة
 التاسعة في ذر اهل البيت على الكوفة وما جرى عليه في تلك المصيبة وفي
 المقام بيان بعض الامور منها منع ضرب في حبس جبهة حتى كسر المصيبة الثامنة
 في ذر اهل البيت على مجلس يزيد بن معاوية وما جرى عليه في هذا المجلس
 تامة في خروجه الاسلام من الشام وفيها ذكر امور تناسب المقام الاول
 في كيفية كونه يزيد بن معاوية في قلب الثاني في كيفية من اسلم الشرف
 وسدقة الثالث في بلوغ خبر الشهادة الى المدينة الرابع في ذر اهل
 البيت على المدينة ختامه في ذكر من قتل لاجل الدين في غير الطغف
 اشخاص منهم مسلم بن عقيل ومنهم هاني بن عروة ومنهم عبد الله بن عوف
 من سواد الحسين ومنهم عبد الله بن عفيف ومنهم ولد السليم ومنهم
 الشيخ الشامي ومنهم رجل شامي ومنهم جابر بن يزيد بن جابر ومنهم الطيب

وفي هذا المقام بيان وجه تخلف بني هاشم عن الشيعة وذكر
 ذل الشيعة ومخيم وذكر من قتل مع من الكاسين كمن يدين على
 وامرته ولولا ذلك الحادي وعبد الله الدفيس وعقوب بن ابي
 وسبغ النصارى وسبغ الهجري والجزيرة ومن مع وكيل ابن زياد
 وقبيلهم الباسل الثالث في بكاء العالمين على مصائب الحسين
 وفيه مقدمتان
 المقدمة الاولى في معنى بكاء العالمين الوجه الثاني في وجه بكاء الامم
 الفصل الاول في بكاء العالم الثاني وفيه محافل الحفل الاول في بكاء الامم
 من امة الى امة النبيين ثم الحفل الثاني في بكاء امة الانبياء وفاطمة
 الزهراء الحفل الثالث في بكاء الدائم جميعا الى مولدنا صاحب الزمان ع
 وسائر اهل البيت من بني هاشم وغيرهم من البشر خصوصاً اخوان
 الحسين الحفل الرابع في بكاء الملوك الحفل الخامس في بكاء طائفة الجن
 ونحوها الحفل السادس في بكاء السموات الملائكة الحفل السابع
 في بكاء الارضين وما فيها الحفل الثامن في بكاء الارواح الحفل التاسع
 في بكاء الطيور والوحوش الحفل العاشر في بكاء باج الاشياء
 من خلق الله تعالى وما لا يدري الفصل الثاني في بكاء العلم الباقي

من بكاء اهل البر من خرافة الجن والحور والمالك والخنزير والناظر فيها
طرا وحلبى مصيبة الحسين يوم الخندق وهو المحلل للكب

الفصل الثالث في ما يتعلق بالحسين وفيه اربعة

نور في فضيلة الكبا، في رضى فضيلة الديكبا، نور في فضيلة التالى نور في فضيلة
اللائق في سبيله نور في فضيلة من يارته وكرهه اربعة عشر حديثا

تنبه فيه ذكر اسرار

الدول في حكم من يارته الحسين في حجابا بالثاني ان الزبارة في كشف
لكباير ام لا الثالث في ذكر من يارته الحاشية وفيه عين افضل من يارته
وان الافضل هو العاشق الرابع في تحقيق معنى الزبارة ولادها وشملها
ويعنى الزبارة المفضولة منها من يارته علقه في يوم عاشوراء وروى بيان
كيفية تلك الزبارة على ما يناسب المقام ودرج بعض الشهادات

الخاتمة في بيان الدرر

الدول في بيان حال المعاندين اجمالا في حيث النسب والحب وفيه بيان
وخباير ايات الفضيحة الاولى في انسابهم واصولهم للتأنيدي في عدم كونهم
من قرى الحسين الدول في قتلهم في دار الدنيا الثاني في قتلهم في زمان
الرجعة الثالث في قتلهم في يوم القيمة الرابع في عذابهم في البرزخ الخامس
في عذابهم في النار والذين فيها ابدال الدينين

المقصود الثاني

في

في بيان خاتمة آل محمد وشيعتهم وفيه مطلبان الاول في خاتمة
امرهم في الدنيا الثاني في الرجعة الثالث في البرزخ المطلب الثاني في خاتمة
تمت لهم في الشيعة وفيه اسرار الدول في الدنيا الثاني عند الموت
الثالث في الرجعة الرابع في البرزخ الخامس في القيمة السادس
في منازلهم في الجنة هذا اجمال ما وصلنا به من المرام في المقام

التاسع

انتباه في حقيقة المحبس يوم السادس من شهر رجب الحرام
واختتامه في ليلة القدير في ليلة الثامن عشر من شهر رجب الحرام

الخصائص منها اننا
انتباهنا بالجنة في روضة مولانا موسى الكاظمي امير المؤمنين عليه
والسلام ولهذا اصار من زمان التاليف قليلا بالنسبة الى مثل مع لثقة
العوايق والتواضع وان الكذب السعي في الدايام طها هلى والحيث
الديالى بجوى لان كذا بل لا تقيم منهم غير نافع

مطابقا للمسمى بالاسم لان الديوانية اولها في اوصاف الحسين واصولها
وتابها في مصائبه وتابها في بكاء العالمين على مصائب الحسين
اشتماله على جميع ما يتعلق بهذه المقام اساسا على سبيل الدجال او الفضيل التا

واسقاط مشواذ الاسرار الامكان محتاجا الى بيان وذكر
ما فيه كذا ذكر ما فيه محتاج الى بيان اجمالا بما يقتضيه الكتاب
والسلطان ومنها ما وقع قتلهم من اختتامه بحديث ختم بالقيود
والثناء والسلام على محمد وآله

بكاء العالمين

على مصائب الحسين

عليه السلام القلدين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من امته خاتمة الانبياء والمرسلين ففضلنا
على سائر الامم ومن جعلنا من شيعته علي بن ابي طالب
ففضلنا على جميع ولد آدم وفضلنا سمعته اولادها الطيبين
ففضلنا من بين جميع اهل العالم وسد لنا بذكرهم وبيان
مالهم من الرزاياء والحق اكثر من الملائكة اجمعين نستحق كل ربيع
الفرح فلو ساد كرم مصيبة من وصل في حق مصيبتهم الى ما جرى عليه
ففضلنا من كرمه الاقدم وفضلنا الذي ان يذلنا يوم القيمة
لو انهم الاكرم فسال من شفا عنهم الكرى واحسانهم المعظم صلى
الله

الله عليهم اجمعين خصوصا على خير الجاه والهم وامر في من خطا
بين الصفاء المروة وطهر من فخرهم ولغة الله على اعدائهم
اجمعين من الذين اليوم الندم وتجدد يقول المحتاج الى عفو
البارى والفقر كقاصد من الحسنات عاصى محمد ربيع الامم
الحمد لك انى اليك امرى ان الباء على تاليف هذه الادوار
ان لما كنت مشغولا بتأليف كتابي السمع بسوا السبيل الى معرفة
والدليل في اصول الفقه ورايت ان الكافات تكثر من زيادة على
ما هو المعروف من ان لكل شىء قوة من العلوم انات مع العنق عن
سائر السوانح من العلم موم والاحزان التناعات فالهت
بان التوصل بحزن ان علم الله يقم زيادة على ما هو عليه على الريات
في ربيع جميع البليات وتقت ان احب الامور ذكر شائق افضل
السادات الدعة الهمة وما وروى عليهم من المصائب كما
قال الصادق عليه السلام والعلو قلبسون وتحدث في الثاني
تلك الجبال احبها نغم رايت ان ذكر الحسين قبل العزل احب
اليهم من جميع ما يحون من القربات والصلوات سيما ما اصار
من الكرب والبلاء في امر من كرب وبلاء كرا او رثا الكرب

البحث عنه في رسالة جديده من اطلع عليها يعلم ان ما ذكره غير
 مسديد لان التسامح في ادلة السن على من سمعته انما هو
 في العمليات بان ياتي به الفاعل من جهة التواب واماني التقفا
 ليات وبعض التي لا يترتب عليه العمل غير الاعتقاد بقوته
 في الواقع الخارج من ادلة نقلها من حيثها حتى وان كان
 الحجة الخارج جديده لان غاية ما يترتب عليه اعتقاد السامع
 واعتقاد تصديق الكلام حتى يكون موجبا للكمال في العمل
 للتسامح الذي نقل القصة والسر بها وسماها فان كان ذلك
 ثابتا فلا كلام كما لا كلام في نقله ان كان صادقا في نقله ويحيى
 سماعها للملاحة ناعلا ونحج عن الحسن وان كان موافقا للقول
 والاصول ام لا وان كان غير ثابت بطريق نقله وجهه يكون غير
 ثابت وكذا باعنا لما نقله فلا يجوز نقله لان اجاب سببا الى
 بكا مسلم ليس بما ينسب فالخاتام يحصل من كلامه ما يفيد ان الرتبة
 لو كان ناقلا يجوز له النقل مطلقا ولا فلا يجوز مطلقا النقل وحده
 ولعل ما ذكره مجمع في لغير من الكتب جميع ما عيّن ان ينفش
 في

في فقه الامكان او ليس في ان يصور في لوح البيان وان كان
 عن مخرجها عن من لها قبل من يلزم ان يكون الحكمية على
 رتبة في كتاب شهور من محدث بخلاف مع قول الحكمية عنه
 عقلا للاصل ونقلها عن الصريح عن ابا نصر انه اخذ ثم بحث
 فاستدعى ال الذي حدّثه فان كان حقا فلكل وان كان كذبا
 فعليه الا ان كل ما يحكي ان يقال في قوله لا كلام فيه محال
 خصوص ما في السر الذي لا يقوى الامر فاعوان الامور على الكمال
 اصلا وكثرة ذلك المحتاج الى دليل غير اطلاق ادلة
 الابكار بالاكذب والابكار بالاكذب والابكار بالاكذب
 والاخبار الابكار بالاكذب وهو يعلم عقلا ونقله وال
 عند ارباب واقعة الطف واقعة عجيبة من جميع الجهات
 ومنها وقعة الواقعة في مكان حال عن يعتمد على نقله
 بد من التسامح والاعتماد على قول الفاعل ليس في عمله لذلك
 قوت الواقعة ضروري لبعض اجزاءها وهذا كاف في بيان
 مصائبهم فضلا عما ورد عن اهل البيت وغيرهم مما لم ين
 الفران المعروفة ناهضة بوقوعه وصدوره فتأمل علما مع

في نقل الحديث
 في نقل الحديث

ان ذلك له وجه في نفس الواقعة لا في جميع وقائع الشهاد
 وكيف كان فلا بد من مراعات ما ثبت من القواعد الشرعية
 فتمسك الله التوفيق في هذا المرام من الاقتضاه بما هو
 الى الاعتبار فيما كان الناطق فيه الاعتبار وعلى ما يكون لما خذ
 من الاخبار بما هو اقرب الى الاعتبار خصوص الامور
 الخفية التي لم تخبر العادة على الاطلاق عليه ما عدا اخبارهم
 بكون يقال ان نقلها غير كذا ان نقل كذا كذا ان نقل كذا كذا
 الحجة بعد صدوره من العاقل كذا ان يكون نقلها عقلا
 ثبوت ومن هذا ما كان في الاشعار في السر في نقلها لذلك
 منها العدم كونه كذا باني وجه بعد تحويره من الشرع وفي
 من احوال تحقق الكذب فيه نقله لا يكون محمدا بعد
 الانساب الى قائله وليس حال نقله الا كما نقل ما يحكي كونه
 كذا وصدقوا هذا غير ما في الامور الموجهة للابكار وال
 بكا ان كان محمدا من اصليها ومنها عنه كضرب العود
 والتغني بالانسان التسمية او سمائه في محله فلا ينفش
 حوز

ذكر الامور

حوز الغنا في المراتب وقرابة القران للسنن الاول سبب
 للابكار والابكار وفي الثاني سبب الانتقال الذي هو الالهي
 العالمية وهذا القائل عن جبر حرمته الغناء بالالهي
 كالعود والربط والسج والمزمار ومثالها وعكس بعض
 من عامر يقال يجوز ضرب العود والمزمار وفي المراتب
 ومحاسن التقدير ان كان سببا لنظم المجلس وكثرة اهله
 الحاضر بن فيه وشدة الرقة وكثرة الكما والخبز والخبز
 والبيوت ونسبت قدس سره بعض الروايات ونظر في الكلام
 من العلماء وحضروهم في اشكال المجلس ثم قال فانه لا ادراك
 ح الى فتح باب الحسرة والتجزي بان اتقوا لا احضر في نقله
 المجلس او قول بان الحاضر بن فيه يربطون المعصنة المحسن
 حضورهم فيه واستماعهم للاصوات تلك الدلائل بل قول
 تمام عزق كذا فربك حينئذ امرهم انتمى اتقوا في الكل حيز
 عظيمة لعدم مطابقة بالقواعد الشرعية اما الاول فجلد
 شيخ اساتيدنا واشنعنا الكلام فيه في كتابنا المسير بكشف ال
 تتأخر عن القاصر الكبار في باب الغناء ايضا قال ثم في بعض

من سبب

بعضه

في كتابه

من شرفان او المستحق من فضل الله على النعمان لم يكن
 ان يكون مولده في شهر ربيع الثاني او خامسة على تقدير ان
 الولادتين مستاثرتين عشر المولى لولون الفاضل بين
 والحمل حين بلوغه للبدن من كون الحمل ازديت نعتا منها
 تحمل الاربعة الطويلة الاربعة لقولها من تعلم السنة فيجب
 ان يكون السولد في شهر ربيع الثاني لان سنة الحمل سنة النهر من
 ملبات المذهب مع دفع الكلام في الفاصلة بين الولادة
 والحمل كونها اقل الطول وحينئذ ليلته ولد في الثاني والتدبير
 والدروس ان تولد في شهر ربيع الثاني فاستبعد بعض من فقهاء
 الفاضلة سئل القائل ليس في حملك ان كون السولد في شهر ربيع
 الثاني في غايته الوهم واصف من الرهفان ضرورة اظهره
 على رواية تعارضت في كون السنة للولادة المقتولة للمنفعة
 للتاويل لانه لم يذكر بعد عام الحنة من السور بل قال ربيع عشر
 وطلعه

وظاهره الدوام وقولها عام السنة يحتمل ان يكون تمام السنة
 سنة السور والكون سنة الحمل الحين سنة كاملة غير منقصة
 كون السنة حلقا للتعارف فتدبر عدل وقت تلك السنة
 السور صريح الضم للبدن يقال ان تولد الحين الحين لم يثبت ان
 يكون في ربيع او رمضان لعدم شدة من طهر اهل البيت
 وكيف كان ففي ليلته تولد لعمر السور من سنة الحنة وادعى الى
 خازن النار ان اخذ النيران على اهل البيت مولود ولد في
 ربيع ورجوع ورجوع والحال الذي عن ابن عباس عن النبي
 ان له نعمها يقال لها در وابل كان له سنة عشر الفهنا
 ما بين الجاه الى الجاه هو والسهو الى بين السور واللاه
 فجعل يوما يقول في نفسه افوق ربنا على اهل البيت علم السور
 فزاره اخيه منظرها فصار له انسان ونسوان الفهنا غير اوجي
 الله اليه بان طر فطار حنة عام فلم يعط فائمه من ربه
 فلما علم السور الغاية او على اياها الملك عند الوفاة في
 علم

عظيم عرف كل عظيم وليس في شيء الا اوصف بمكان ملكه
 اخوته ومقامه من صفون الملكة فلما ولد الحسين بن علي
 ابطا ب وكان مولده عشية الخميس ليلة الجمعة ادى الله اليه
 خازن الجنان من رخص الجنان وطبها لكرامه مولود ولد
 لمحمد في دار الدنيا وادعى الله الى الملكة ان تسموا صفونا بالبحر
 بالبحر والتجديد والتجديد لكرامه مولود ولد لمحمد في دار الدنيا
 وادعى الله الى اهل البيت ان اهدوا الى علي محمد في الفتيان الملكة
 والقبيل الفاضل على حصوله من صفون ملجئة عليها قباب
 الدوايات ومنه من الملكة يقال لهم الروحانيون بالبحر
 الطابق من نوران محمد مولود واهله بالبحر من الدنيا
 الحسين وعنه وقال يا محمد بقله شرا منك على شرا الدوا
 خويلد لقا وويلد لقا وويلد لقا قال الحسن ان الله يحيي
 وهو يحيى الله لا ياتي احد يوم القيمة الا وقل الحين اعظم
 جهنا

خبرنا

جهنا منه قاتل الحسين بطل النار يوم القيمة مع الذين على
 ان مع الله الها آخر النار شوق الى قاتل الحسين من اطاع
 الله الى الجنة قال في جبريل سبط من السماء الى الارض اذ من
 وابل فقل له در وابل يا جبريل ما هذه الليلة في السور
 قامت القيمة على الدنيا قال لا ولكن ولد الحسين مولود في دار
 الدنيا قد بعثني الله اليه لدهنه مولود فقال الملك يا جبريل
 بالذي خلقني وخلقك ان هبطت للمحمد فتره من السلام
 وقاله بحق بلود عليك السلام سالت الله نعم ربك الكريم
 عن ربي على اخي من صفون الملكة منطهر
 على النبي وهناه كما امره الله فقله فقال النبي انقله
 اني قال نعم يا محمد فقال النبي ما هو الله يا مني اني
 فقال له من اني يا مني مني يا مني فقال النبي على طاعة هناه
 وعنه يا قاتل فاحنه وقالت يا مني لم الله قاتل الحسين في النار

قال النبي وانا اسعد بذلك يا فاطمة ولكنه لا يقتل حتى
 يكون منه امام منه الائمة الهاوية ثم قال النبي و الائمة
 بعدى على الهاوية الى ان عده بقية الائمة عشر فليكن
 فاطمة من البها ثم اخبر جبريل النبي بقصة الملك وما
 قال بن عباس فافذه النبي وهو يلقون بحرقه فاشا ربه
 الى السماء ثم قال اللهم بحق هذا المود عليك لا ابلح بك عليه
 على جده محمد و ابراهيم واسحق ويعقوب ان كان الحسين بن علي
 وابن فاطمة عندك فقد فارض عن درو ابلور وعليه اجمعة
 ومقامه من صفوة الملكة فاجاب الله وعنه الملك
 والملك لا يعرف في الجنة الا ان يقال له اني اهل من نوري
 وابن فاطمة قلت رسول الله وفي بعض النسخ فمن ام ابن
 قلت وصيت ذات يوم الى من لست فاطمة لارزاقها من اهلها
 وكان يومها افاضت الى باب دارها فاباها الباب فغلق فظن

من غرق الباب فلا فاطمة نائمة عند الرضف رابت
 الرضف فظن الرضف يد من غير يد تد برها والمهد
 الى جانبها والاحسن نام والمهد بيت ولم ارس بيتا المهد
 ورايت كقاييح الله فريدا من فاطمة قالت ام ايمن
 من ذلك فذكرته وصيت الى سيدي رسول الله وسلم عليه
 وقلت يا رسول الله اني رايت عجبا ما ايت مثله ابل فقال
 لي ما رايت يا ام ايمن فقصة القصة الى امرنا فقلت
 يا ام ايمن اعلم ان فاطمة صائمة وهي متعبة جارية
 والزمان قيط فالي الله عليها الغاشق فنامت فجلت في الام
 فوط الله طحين عنها قوت عيالها وارسل الله ملكا احمر
 الملكا بن عمر من نومها ووط الله ملكا احمر على الرضف
 كف فاطمة فذكرت ثواب فاطمة لارزاقها من اهلها
 عده الله يومها فاذ انما سمع فقلت فاذ انما سمع فقلت

الطمان جبريل الذي ارسل اليها نيل والبعث من نيل
 وحيي سج وعم ونوع وغيره من كتاب الغيبة عن الغفل
 عن الصادق كما ان ملك يقال له صلصا نيل عنة الله
 في بحث فاطمة قلبه ريشه وورق جناحه وعن مصباح الشيخ
 خيرة الله نعم في عناب الدنيا وعن الاله فافذه عن
 الدنيا ملكه جناحه والقاه في جبريل من جبريل الوعد
 معلقا بشعاره بجمعة سنة لا يجر به حيوان من تحت
 الا احترق من دخان يخرج منه غير منقطع الى ان ذل الحين
 فزلت الملكة واستاذنت الله نعم في تهنية جده رسول الله
 وتهنية امير المؤمنين وفاطمة فاذن الله لهم حتى فزوا
 افوا احسن العرش من سما الى سما عن فاطمة نيل فمولى
 بالحيوة فلما نزلوا الله وقصوا فقال لهم يا ملكة اني ارسل
 فظن فاطمة فقال له الملكة يا صلصا نيل فاذن الله لى

في حياة الملكة من الغفل الحين
 اكرم ولدني الدنيا بعد جده وابيه وامه اجنوه
 الحسين وقلت تاذن الله نعم في تهنية جبريل لولد
 فاذن لنا فقال صلصا نيل يا ملكة الله اني ارسل اليها
 رينا وكم يكره جبريل وحق هذا الولد ان تخلفني معلم الى
 حبس الله واسلكه ان ليل الله بحق هذا الولد ان يغفر لي
 خطيتي ويحبس جناحي ويردني القفاي مع الملكة المؤمنين
 فخلوه وجائوا به الى رسول الله تهنوه بابنة الحسين وقصوا
 عليه بقصة الملكة وسلموا مسئلة الله نعم واللاقام عليه
 بحق الحسين ان يغفر لي خطيتي ويحبس جناحه ويردني القفاي
 مع الملكة المؤمنين فقام رسول الله فدخل على فاطمة فقال
 نالني نبي الحسين فافذه جبريل فوطا وبناعي جده رسول الله

في حياة الملكة من الغفل الحين

مخرج به الى الملائكة فخل الى بطن كفة فماتوا وكرهوا
الله واشوا عليه فتوجه الى القبلة فقال اللهم اني امسك
بحق الحسين ابني ان تغفر لصلواتك عليه وتخرجه
وترده الى مقامه مع الملائكة المقربين فتقبل الملائكة
ما اتهم به عليه غفر لصلواتك عليه وتخرجه وترده
ورقه الى مقامه مع الملائكة المقربين وعن العباس في
حق العظمى قال ان قال فقال رسول الله انك يا مهد
فتمح به وترج فتمح فطره الى هديل الحسين بن علي و
رسول الله يدعوا له قال رسول الله المغنمات الى ريشه
وانه يطير ويحيى منه الدم ويطول حتى ياتي بمحمد وخرج
مع جبرئيل الى السماء صار الى موضع اقول وقدره على ذلك
الاخبار بان ظاهر بالاطلاق مع القواعد الكلية الثابتة
بالبرهان

في غاية الملائكة من العباد المحبين

بالبرهان من ان العصور لا يصدر الطاء عنه والحق على
ان الملائكة منزهون عن الطاء حتى قال النبي حقهم لا يحزن
الله ما امرهم ولا يفعلون ما يأمرون وحقوا على ان
الملائكة عقول محض وصور المعية مع العقل المحض في غاية
العبودية لا بد من منع انما له كقصة ما روت وما روت و
جبرئيل في يد رطله حيث قال انت انت وانا انا
هذه الاخبار التي في نفسها تنافت واطل عن حيث اني
ان الملك صلواتك في بعضها ورواها في بعضها فكل من
الى اختلاف القصة كما رايها واجب عنه باجوبة كثيرة اما
من القضا بانها قصة واحدة والاخبار افعال لا بد من
في مجال القاعدة لان الملك عقل محض لا يصدر عنه الطاء
ان غاية ما ثبت بالبرهان ان الملائكة من اهل العمة والملا

والمراد بالعمه على ما اوخناه في محله في القوة العاقلة
الراعية عن اختيار المعية على الطاعة على انك ان
قوة العقل عند علي وجه يتغير منه وليس في العمه عن
القعدة على المعية والملائكة من صاحبهم محروكا لان الله
والذي على الامور المقدرة وليس لنا ما يدل على ان الملائكة
يخجل ان يصدر عنهم المعية وقوله قد لا يصحون المشاهدة
تلك وترجم في حق العصاة وهذا في غاية البلاغة والعق
واعلى رتبة التحريم في اقطاع الرجا بان اذ قلنا لهم
وعلموه ثم اجمع صلوه لا يتجمل العاصي ولا يرجح الملائكة
لعلمهم عصوه في هذا الامر في افذه وتقليله لانهم لا يصحون
كما كتبه في جواب الهامة بابتدائه سرا ولم يطره فاضاره
عبد العباد لا يدل على انما الصدور في غير هذا المثال
العقل

العقل قرب صدور راعه بالاحالة لان العاقل في حق
العقل بدون كونه مقهورا بالاداعي لا يفعل صدور راعه
عنه وصور الاداعي في الملائكة غير تصور ولذا انقل الدلائل
عليهم لا اجل كونهم محل الاداعي فيكونون اوليهم واعلم في
الطاعة والعبودية فيتحيل بالامر صدور المعية عنهم
العقود لا يعلم بها انهم صدرت عنهم المعية لان الارباب
المعية في القوة اللازمة للطاعة كما قال نعم لا يصحون المشاهدة
في الملائكة مخالفة لا يعين معية وما صدر عنهم لا يكون مخالفة
للامر لما في نفسه ورواها في حق تحيل الامر من الامور المخالفة
في الاخبار والارباب من غير اعتبار كونه منها غير مطابق
للقاعدة واما حكاية صلواتك التي هي في العقل في حق
الروايات ان الله قد بعث في قلوبنا عليه في كل امر



في عمدة الملوك

عرض الولاية على الملوك فقبلوا او ابايا فطرس وعزقيان
الابطال اما في الملوك الذين في الاشغال او في الاطعام
من شئمة الماسورة وعلى التقديم بين الاميرين الاطباء
ومخافة العمل القول بالفورية للشيء الذي لا يمتثل اليه
به فورا فاطمان الامام مع ان الظاهر ان بعض الناس
ما في الجرائد من بعض الولاية وعزقيان على الجرائد
ليس فليقطن القلائف للعرض ولذا عجز عن بعض الولاية
الامر بقبول الولاية وكان عرض على من قبلها وادار ان
القاصد على كل شيء من اللين حتى النار والماء والاهل والارباب
وتصور القلائف فبادرون منه خط القاصد فمن بين خط
الملوك والاهل يقولون ان قصصنا روت وما روت ما روت ولولم
يكن الاخبار للثانية لحياتها فلا بد من اخراج الملوك من
الامر على من في قبلة القدرة القاصد ومنه بعد الوصية
جبر على الامام على من صدقنا للامير خطا منه لانه لا يفرق

هذا هو الذي ذكره في الاشغال

في عمدة الملوك

ربما جوال صواب ان الملك لا يصدر عنه العزيمة
التي ذكرناه ان كان مراد القوم من ذلك لا بد ان
والك عدم فرفض العيان الامانة الامر وارضا
وارضا اليه في حق الملك على ما عرفت غير العزم
الشدة في نفسه فرفض خطا في مخالفة الامر ومخالفة
غير موعود فرفض معقول والسيطان ومن الجواب
توضيح الامر اليه فان قلت ان ظاهر الاخبار ان العزم
خطا يا صبره كماله الحين وهذا صريح في عيانهم فلا بد
الجنين او يكتف بها او القول بعدد اخطا قلنا ان
في ذلك كماله ما قبل في حق الانبياء ونسبة الخطا اليهم
السقم وان خافهم وفي ذلك جوابا ان الجواب عن
الامانة بعد ذلك انه من ان ذلك ليس خطا من الخطايا

هذا هو الذي ذكره في الاشغال



في عمدة الملوك

اي مخالفة الامر الذي لم ترك اول الامر انتم ابتلاءهم
اقتربهم فصدت عنهم الملوك امرهم في صدر البعاد
يخذه ربنا بعدد اولاهل انهم الانبياء والملوك معبودا
ومجدوا من غير ما ينزلونهم عن القلوب ليعلم بانهم
للمجودية اولاد اسرارهم عليها ومنها اطهارا حركات
فالاهل بالحج صادقة مطابقة القاصد وليست باخبار
حتى يعطى بها بل مضاهية مستواقة مشهورة بل كل
العرف في كتب الاحكام وفيه وعاد فطر من عهده
ليست من الخطايا الموجبة للعقاب بل ذلك من باجبات
الادبار بسبب ان القاصد ان سبب الخطا وهو
وضع عن مكره محذور الامام ولم يعلم عقوبته غير ما عهد
الطوسي في المصباح من ان فطر كان معلقا بفارغيته ولم
يخذه

يخذه في غير بل في الاما الصدوق وغيره انه بعد اخطا
ووقوع في الحيرة عيبا له سبحانه واما دروايلها في
النساء انهم بعد تنزلهم عن مقامه هذا اقولنا بان البعثة
في مخالفة الامر والاجاز ان يقال بان عيان الملوك غير
بصيان وعلى حيز القول باحكام الك فلتهم بصدور العزيمة
بناء على كونهم مكلفين بتقليدات يجب شأنهم وعدم صدور العزيمة
عنهم غير جيب لان عدم الصدور على وجه الاستحالة لا يثبت
لعدم العزم في مخالفة القاصد ان المراد بالخطا لو كان
لو كان ارتقايا يقع عند العقل المحرر في مخالفة امر الله في مخالفة
صدور من الملوك في حق قوة عقلم العامة ولم يصدر عنهم
عرفت ان ماصد ليس من ان كان غير واجب على الملوك
ممكن بعد من القلائف بل اوقع والباس في عدم ثبت عدم
على وجه الاستحالة لعدم منافاة بمراتب الملوك لان العزيمة التي

نفقوا بها فيهم سواهم عن مخالفة او امر الله وروايتكم
كما في الدنيا لا تخيل صدور العصفور عنهم وروايتكم
وسنة بان يصحبه ففضل الدنيا على اللامعة على وجه الاموال
يف اما على ببال القاص في تحقيق للقال الا ان بعضكم
لكلمات في المقام حاصله ان ثابت من الضرورة في من هذا
استاء وقوع المعصية وصدورها عن الدنيا والرسولين استاء
بالعصاة واثباتها عن الاختيار او بحقيقة الله من الله واثبات
ذلك في حق اللامعة فغير ثابتة وان كان مفادها من اللامعة
والاختيار فيمكن ان نقول بجواز صدور المعصية من بعضهم اذا
لم يكونوا من قسم الذين ينفون عن انما في بعض هذه الدنيا
للضرورة بل نقول ان ما في منها واراد على علمه من الديار والافعال
فليزود الجاس على العام واما في الديار واللامعة والافعال
التي على طبعها محالة للذين الذين ينفون بل يمكن ان يقال ان حجة ذلك

كل ما هو عليه

قارة مما يقتضيه الحكمه وذاك لان الغام ان الغنى ومعلوم
الحكام والقائلين بان اللامعة على غلط الاطلاق والارباب افضل
من الدنيا والرسولين كذلك وهكذا لانهم معاصيهم
الفلاسفة ومن يدعي ان معاصي اللامعة لا بد ان تكون عقوبة الجحيم
وجواز عقوبة عن المادة في ذاتها وعقوبتها بما بل انهم متفاوتة
بذلك حاصل كل امره ولا يخفى ان له واما اللامعة في حق ان الغنى
بين الدنيا المعصية وبين اللامعة في غاية الاشكال وان النفي
بين الدنيا واللامعة كما ذكرناه وان صدور المعصية عن اللامعة محال
بالعادة وليس صدور من الدنيا كذلك لانها فاعادة
عن ضرورة وتعالى على اللامعة كلاله وقوعها عن اللامعة كذلك
لانهم اول من الدنيا بعد صدور من صدره وهو الضرورة لانهم
دونهم فلا يخفى وما في الغلام وليس المقام مقامه مع ان ما ذكره من
ان وقوع ذلك لانهم الحاصل من الغلام غيرهم من الغنى واللامعة

ما يقرب من العجايبات لان الانفال الغنية التي لا يطوع عليها
اللامعة ورسالة العظماء لا يعقل ان يكون راعيا للامعة منهم
بل ان ذلك لا بد ان يكون امرا محسوسا الى بطلان عليه كل ذي حسن
ليكون ردا على الحكماء والفلاسفة على ان افضلية اللامعة لبعضهم
من بعض ليس لاجل السحابة صدور المعصية عن الفاضل دون
المعقول بل لاجل انهم في فزعة البش في الحسن ما ذكرناه
فمع انهم قد سمعوا او ردوا انما التي اختلفت الوقائع بانها قضية
واحدة ولم متعددة واجاب عنه بان حرم بل انما للثنية بعد
ولادة سيد الشهادت عديده معنى ان في كل مرة من مرات
الزوال للثنية كان ينزل مع انزال من اللامعة الذين لم ينزلوا
معهم في المرة الاولى في فزعة كل قضية يكون حقا ملك من اللامعة
منهم سواهم وكان في ليلة واحدة او يوم واحد في ليالي او ايام متعددة
قلت اما نقد اللامعة ان كان زعم انها زبد من اثنين

كل ما هو عليه

فغير ملزمة ان ما في محو الاختيار ان الملك السعيدة
احدها وروايتكم الذي التمس من حبل ان يدع له رسول الله
ولم يكن له من مقامه من الله الى الذين بل على وجهه وارتفع
والثاني ملصقا بل الذي ملصقا بل الذي التمس من الجنة وسمى
ذلك بالقطر والقصة واحدة واليوسف في الحلة تحلفه
وبذلك الصبح خفي على من تتبع في الحلة ففي مرة واحدة حصل بها
الملكين احدهما بالامانة وثانيهما بالاحسن والتمتع وكلها كانت
تتمية حبل بل وانما ان حبل بل في التمنية مرة واحدة لا
مع ان الزيادة من المرة لغزلة تحصيل الحاصل الغنى كان بغير الحزم
حصولا عند تولد مرارا لكن كل مرة لا مرارة حارث حبيب
او اعلم امر لا يخفى وانما ان الزوال للثنية كان في اليوم
الابيض الزوالا في الكافي عن الحاصل من خالد قال سئل
الرهان عن التمنية بالولد متى سوا قال لما انما ولد الحسن بن علي

هبط جبريل على النبي بالتمني في اليوم السابع وامره ان يتجسس
 ويكنيه بخلفه له ويقع عنه ويلقب له ذلك وكان
 حين ولد الحسين انا في اليوم السابع ابعوا في حوزة الحسين
 مرة واحدة والحاجة ان الكوفة يريدون ان التسمية بعين من
 الولد فلكا عن الاموال عن زيد بن علي بن الحسين قال لما ولد
 فاطمة الحسن قالت علي تسميه فقال ما كنت لاسمك باسمه ولا
 في رسول الله فافترقوا في حوزة فقال لهم انتم انتم
 ما الصواب فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 لعلي تهل سميت فقال ما كنت لاسمك باسمه فقال ما و ما كنت
 لاسمك باسمه فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 ابن فاطمة الى الارض فافترقوا في حوزة فقال لهم انتم انتم
 منك بمنزلة هرون من موسى فسميه باسم ابن هرون فلقنه بذلك
 ففهمه من السبع ثم قال ان السبع بامر ان تسميه باسم
 ابن

ابن هرون قلنا ما كان اسم ابن هرون قال شبر قال ابن
 عمر قال سمى الحسن فسماه الحسن فلقاه ولد الحسين اوحى السبع
 الى جبريل انه قد ولد له الحسن فاطمة السبع فسماه فلقاه ان علما
 منك بمنزلة هرون من موسى فسميه باسم ابن هرون قال وما
 اسمه قال شبر قال اني عمر في قال سمى الحسن فسماه
 الحسين وسمى به وعمر وسبع وعين يا عين برة ابنة امية الهذلي
 قال فلما علمت فاطمة بالحزن فمضى النبي محمد في بعض حوزته
 فقال لها انك ستلدن علما ما قد صانني به جبريل فلقنه
 حتى جعل اليك قال فدخلت على فاطمة حين ولدت الحسن
 ولدت ما ارضعته فلقها اعطيني حتى ارضع فقال لي كل
 ثم ادركها رقة الامهات فارضعته فلما جاء النبي قال لها ما
 صنعت قالت ادركني عليه الرقة فارضعته فقال لي اسمك اللؤلؤ
 فلما

فلما علمت بالحسين قال لها يا فاطمة انك ستلدن علما ما
 قد صانني به جبريل فلقاه حتى اجبت اليك ولوقت شبر
 قالت افعل ذلك فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 فاطمة الحسن فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 قالت ما ارضعته فلقها اعطيني حتى ارضع فقال لي كل
 حتى قال النبي اسمها حسين اسمها حسين ثم قال اني اسم الله ما يريد
 بي فليكن في ذلك وعين يا عين برة ابنة امية الهذلي
 واقام في المدينة فافترقوا في حوزة فقال لهم انتم انتم
 في ابني هرون من موسى فسميه باسم ابن هرون فلقنه بذلك
 حتى عن الحسن بكنى وعن الحسين بكنى واعطى القابلة شيئا طويلا
 رويها يومها بعد ما ورن في حوزة فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 عن ابي جعفر قال لما في رسول الله بالعلوة عشر ركعات فكتبت
 ركعتين فلما ولد الحسن والحسين زاد رسول الله سبع ركعات فكتبت
 فاجاره

ما في الامامة فيك في حوزة

فاجاره السبع ذلك وقال عطاء بن ريقم اذهب
 على فقرو فقال ولوني على من في فاطمة قال فلقه عليها فقال
 لها يا بنت رسول الله افرحي الي ابنك فافترقوا في حوزة
 والحسين فمضى بهما الى واحد فترقبه بيضا فلقنه فيها ثم قال
 حتى لا يجلب طاب وطيب ثم سئل عن حفة النبي فلقاه فلقه قال
 استمدن الله الله الله واستمدن محمد رسول الله وعن
 المناقيل الحسين والحسن اسمان من اسمي الجنة ولم يكونا
 في الدنيا وعن ابي الحسين النسيبة كان السبع حجب هذين الله
 سمين يعني حنك حمين عن الملق حتى سمى بها ابنا فاطمة
 فانه لا يعرف ان احدا من العرب سمى بها في ذلك الزمان الى ان
 واكثر ما سمى الله اسمي اقول يعني بالملوك غير الانبياء والائمة
 اسم الله الطاهرة فلقه بها ثم سئل عن حفة النبي فلقاه فلقه قال

بل جاء من اليهود حيث دعوا الله بهم في نزول المطر فمعه
 معه من حوته كان قطره بعض ما ذكره ان تسمية الحمار
 انما يسمى اليوم السابع من الولادة بل الرمي حوته في ذلك
 ويؤيد ما روايات احمد كرواية ام سلمة والاقرب بالرواية
 لشهر ذلك كون اطلق وقتها لا في العقيقة في ذلك
 اليوم وان الامر للمبدل ان يكون في زمان واحد وعلى من
 كون التسمية قبلها لم يكن التسمية بشي قبل ذلك بخلاف
 الماتون اياي من ان اسم الحمار كان حمة والحمار حقيق
 انما هو ما ذكره العامة كما الجاهل وان كان ان عليا سمي
 الحمار حمة والحمار حمة فاعاد رسول الله عليه وقال قد امرت
 ان اتسمي اسم ابني هذا فقالوا فما قال رسول الله قال فما الحمار
 والحمار وهذا ما تراه فما افعلوا ومن اني لا اله الا الله النبي
 (الظاهر)

عن ابن عباس

الظاهر ان بعض من الاعتبار للامم لا بمقولة بفعل كذا
 صريح قوله ولست اتبع في معاني ان لازم ما ذكره ان يكون
 اسم الحمار باقيا على ما عليه الى زمان قوله الحمارين وهذا يعني
 ولكن كما قيل من انه لما ولد الحمارين اعتلت فاطمة وحفاتها
 فطلب رسول الله منهما فلم يجد فيهما يا نبي فليعلم بهما فمعهما
 ويجعل الله في ايهام رسول الله انما لا يعنده كما عرفت من ذلك
 ذلك من الاسرار التي لا يعقلها الا النبي واخره قبل الولادة
 بل في بعضها روايات كما في المزاج عن ابي عبد الله قال كان رسول الله
 ياتي من ارضها فاطمة فيفعل في اخوانهم ويقول لفاطمة ادرى مني
 ابي الفضل من جليله كان رسول الله يدخل في فمها فيقول
 فمعهما ففعل في ذلك ففعل ذلك اربعين يوما ولبسته
 فثبتت من رسول الله وعن صفية بنت عبد المطلب قالت

كان رسول الله

لما سقط الحمار من فم رسول الله فوقع الى النبي فوقع النبي
 في فيه واقبل الحمار على ان رسول الله عصفقا لثامنت
 احب الله رسول الله بعينه الابن وعمل يدانها الى ما
 روده عن زوجة العباس انما قالت يا رسول الله رأت في المنام
 كان عصفرا من اعفانك في حجر فقال لكذا فاطمة غلاما
 فتكفيله الا ان ذلك سمعته ايضا بل المرام اثبات كذا حقايق
 والتعذير من الاصح لان تلك الكفاية حق الحق ولما الحمارين
 فكفيله ام عمن روى ام الحسن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 قل اقبل حمار ام امين الى رسول الله فقالوا يا رسول الله ان ام
 امين لم تنم البارحة من الهام لم تزل تبكي حتى اصبحت فقال بعثت رسول الله
 الى امين فحمله فقال لها يا ام امين لا ابكي عليك ان حمارك اتوني
 واخر من انك لم تزل الليل تبكين اجمعين فكذا ابكي عليك ما
 الذي ابعالك قالت يا رسول الله رأت رؤيا عظيمة شديدا فقال

عن ابن عباس

لها قصيرا على رسول الله بنان الله ورسوله علم فقلت يعظم علي
 ان اظهرها فقال لها ان الرؤيا ليست على ما ترى ففهمها على
 رسول الله قالت رأت في ليلتي قد كان بعض اعفانك على
 في يدي فقال رسول الله نامت عينك يا ام امين ففهمها
 الحمارين فتر ببيتهم وتبكيه وتكون بعض اعفان في بيتك
 ولدت فاطمة الحمارين هذا يوم ابعث رسول الله خلق
 ربه وصدق بوزن غره ففهمه وعيني عنه ثم هبته ام امين
 ولفته في بر رسول الله ثم اقبلت به الى رسول الله فقال لها
 بالحامل والحول يا ام امين هذا تاويل رؤياك فما الحق في الكلام
 ان رسول الله في الثالث من شهر ربيعان ومدة حملته ستة اشهر
 ولم يسمع قبل الاربعين لبنا من غير النبي وكان لفيله ام امين
 بعد وكان حمارين الولادة طامرا من اللذان ارفع فاطمة
 بنت

ناريخ ولادة
 بعث الحسين بن حنفية بنت عبد المطلب قالت لما سقط الحسين
 من بطن امه وكنت وليتها قال النبي يا عمر قلمي الى ابي فقلت
 يا رسول الله انما سقطت بعد فقل يا عمر انت سقطت من الله
 نعم سقطت وطهره اقول ان كان ظاهرك انك لا تفرق بين
 من بطن امه الا ان الحق ان الامه مملوكة من ابي ذرهم
 فحق عمير العجرات لم تكن رسول الله الحسين من محمد
 اللبس وقرى ان من يرمي امه عنان ولدته عيسى من تحتها
 الامم وحي الطاهر وحي الطاهر وحي الطاهر وحي الطاهر
 وحي كثره اقول وفي الهام في نظرك كيف كان للدين في الامم
 المرحلة الثانية في مدة عمره فقلت كماله من احمدنا
 ان الحسين بن علي بن ابي طالب ساعد وعشرين سنة واشهره على
 انها عمة بن عبد الله كان في رسول الله سبع سنين مع ابي طالب
 سعاد ولثنتين وربع اربعة اربعين سنة وكانت خلافة
 عشر

في سنة ١٠
 في سنة ١٠
 في سنة ١٠

عشر سنين واشهرها عن اعلام الوري وعلمها هذا الزمان
 الصواب بالنظر الى ان ابن الحنفية لم يولد عن ابي عبد الله
 بانه مضي وهو ابن سبع وعشرين سنة في عام التين من الهجرة
 وبالنظر الى ما رواه الثوري عن جعفر بن محمد بن الحسين
 الحسين بن علي قتل له ثمان وعشرون سنة وعشرين على اولى
 الله اية ان الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي
 بعد ما حلف ان التولية في الشعبان والقسم في الحرم للدين
 في الحسين سنة ناقصة فلا بد ان يكون زائدة عن سبع وعشرين
 سنة الله وناقصة عن ثمان وعشرين بقية ما في الدين
 المدة الاولى ناطقة الى السنوات الكاملة من غير ما حلف به
 الزيادة الغالب الباقية الى الامم في الثانية ناطقة الى المطلق السبع
 ولو كانت بعضها ناقصة وكلها مائة وثمانون مقارفا في القمار
 لا يفرق بينه عن في الزيادة والنقصان من المقتدر في هذا يقال

يوم ثلاثة
 في حق من مضي من عمره خمس سنوات واشهره مثلا ان الحسين
 لم يولد ان يقال بانه ابن بنت ابي حمزة ما اذا كان المقصود
 عند يثرب على الوجه العام في المقام كذا كذا الا ان الارز
 به ان الامم والقائم فاقول الحسين وعشرين صفيك
 وعشرين لغيره قالوا اصغفهما القول في الحسين عن الناس
 وصغفهم ابيهم واما يوم فاته فهو يوم الجمعة على الارز الى
 الاعتبار فحق حقا قالوا البواقي انه قتل يوم الجمعة لعشر خلون من
 الحرم سنة احدى وعشرين سنة وستمائة وعشرون سنة وقيل
 قتل يوم السبت وروى في ذلك عن ابي عبد الله الفيل بن سليمان الذي
 ذكرناه اوله في الامم فاما ما نقله العامة انه قتل يوم الاثنين
 فباطل مروي قالوا بل رواية وكان اول الحرم الذي قتل فيه من يوم
 الاربعاء اخر جماد الثاني على الهام من سائر الروايات وروى
 كان كل يلقي بخبره ان يكون العاشر من الحرم يوم الاثنين اقول
 وروى

في سنة ١٠

يوم ثلاثة
 وذكره ابن الحنفية في يومه ما ذكره في التوفيق وغيره من
 ان وروى به بل كان يوم الخميس وهو الثاني من الحرم كما في
 ما حكى عن المفسر في النافذة قال في سنة من الحرم الاربع
 او يوم الخميس بل وروى في الثاني من الحرم والظاهر ان
 ان وروى يوم الزوال الذي يكون الخميس يوم اول الاربعاء في ذلك
 اشارة الى يوم الخميس الذي التزلزل المذلول عليه فقل الزوال
 بعد حضوره طاعة في بشار اليه لما في عن ارادة ولعله
 الزوال في كلامه افي خفف عند قوله الى ان اتوا الرضائل
 وروى في يوم الاربعاء ولا يخفى عن الله ان ذلك لا يفي يوم
 الورد ولكن كلامه افي خفف هذا في الروايات التي في
 رواية الكتاب وساروا جميعا الى ان اتوا الرضائل بل وروى في
 يوم الاربعاء وروى في يوم خزانة الكتاب وساروا الى الزوال
 وساروا ان هو من ابن سعد الى الحسين عشرين سنة

في اولاده
 في ذكر اولاده وازواجه والاخلاق فيها كثير فقال ابن
 خثابة ولد له ستة بنين وثلاث بنات على الابرار
 ابيهم على الامام سيد العابدين وعلى الاصغر محمد وعلى
 مع ابيهم جعفر وزينب وبكرية وفاطمة وروى قال ابيهم
 الغمير والمناقب كل اهل الدان الامم ما في القام ما ذكره فينا
 المفيد الجاني بن الحافظ بن عبد العزيز ويران اولاده
 ستة على بن الحسين الابركية ابو محمد امير المؤمنين بنت كسرى
 يزهر وعلى بن الحسين الاصغر قتل مع ابيه بالطف وامر
 ليل بنت ابي مرقن مرقن بن معمر الثقفي وجعفر بن الحسين
 وامر فضايلة وكانت وفاته في هجرة الحسين وعبد الله بن
 الحسين قتل مع ابيه جعفر اباهم في حجازية فذكره في كسرى
 بنت الحسين وامها الرباب بنت امر القيس وفاطمة بنت
 الحسين

في اولاده
 الحسين وامها ام سحر بنت طلحة بن عبد الله التميمي قتل
 الحنايني وولد الحسين من علي الاصغر وامه ام ولد وكان
 افضل اول زمانه اقوال قبل صاحب الجار قتل الحنايني
 علي زين العابدين حيث قال علي الذكر وعلى الاصغر قتل
 في هذه الزاوية على الذكر والصحاح العلين من اولاده ثلثه
 كما ذكره الدين وزين العابدين وهو الامام والقدر
 دين ذكره كمال الدين والجاني اربعة قتل ان الجاني
 الحنايني في العدد اما ان قاتل الاصغر في اخيه الحسين
 الذي ذكره على الفهرست له ولد عبد الله بن عبد الله بن
 المقول في حجازية كسرى عن جعفر وامره من العلين
 الحسين للعرف اربعة على بن الحسين الابركية الثاني بالاسم
 الامام حيث لم يذكر الاصغر في جعفر قال ان الشبل
 من الاصغر من العلين على بن الحسين الشبل
 والاخلاق في ان ابن العلين بن الامام ولد ان القدر

في اولاده
 قال القدر على بن الحسين الابركية ابو محمد اعني الذي راما
 في حجازية من ان اخي بنات الحسين زينب بنت
 وبنات له ان لم اجد ليل الا ان ثلثة بنات خطها فاطمة
 المدعوة زينب وهي القائمة الصغرى التي بقيت في
 المدينة وثانيها المدعوة بكية وهي القائمة الكبرى وام الامام
 ام السحر وام الثانية رباب وعلى الصغرى اربعة اولاد
 لان الحسين لفظ حبة بلورية في اولاده ذكره اوانا باسمها
 حكاه بعض النسخ قال علي بن الحسين بن الحسين
 عليا وعليما فقال ابي ابيها فمضى باسمه من اوانا
 ابيهم ان مازاه كمال الدين وغيره من ان ابن الحسين
 محمد وجعفر وعبد الله بن العلين انهم اسماهم لان عبد الله
 ماسو على الاصغر محمد وعلى الامام الذي مات اسمه في هجرة ابيه
 كما قال بعض وجها في مازا الاصغر في موت شجره في هجرة
 ابي عبد الله امور منها التجار بقاها في مدة شجرة عشرين من
 بين

اولاده
 من غير تولد ولد منها واحاى عنها ابيها وولد لها مائة
 ابيها عدم ذكر اولادها عن علي ومنها عدم ذكر احد من اجل
 التواريخ والسير في حالها وبقاها في المدينة بعد جعفر في الله
 عنها وعرضت ام السحر فاطمة الصغرى المرحومة ولدت في كوتها
 في راحة الطف عن بعض الامور التي العلوم مثل ما ذكره ابو
 الفرج من انه خرج غلام من تلك المدينة وفي اذنيه قرطان
 يتدبيران وقتله ان بن شيب ففانت غير باره منطرا
 ولا تسفل كالمدهونة وما قبل بعض من انها ركنت في الحسين
 واقع في الكرات وصارت غلاما وانما الامور الغر الراحة
 مع ان على الامام كانت عمته تخرجه ولها كانت امه مع كانت
 اولي به وبعد ان كبر هذا الغلام من اولاد الحسين على في حمة
 مازاه ولعله على الاصغر ابي عبد الله بن علي قتل في الله
 فاشتهت

فاشتبهت اسمع ان للمرح على سائر زوجات الحاشية في
 غاية العبد وكيف كان في حيفه غير بالنوبة في وقت كماله
 كما في كون زينة غير كينة فاطمة الكبرى او الصغرى وفاطمة الباقية
 في المدينة فبنا الحين فغير بعيد ان تكون زينة كينة فاطمة
 بلحاظ ما ذكرناه بان يكون الحنين قد سماه اولاده باسمه
 ويدعوهم باسمه وان لم يذكر ان زينة ام والاهلية كما انه لم يذكر
 المحبة في الاسماء والاهلية فغير بعيد ان يكون محبة الاسماء
 ويقين بان عليا الامام ولدته من حبه علي بن ابي طالب في سنة
 ثمانية وثلاثين على الاصح قبل شهر شعبان في شهر ربيع الاول
 السنة التي تم بها عمر النبي في هذا الوقت قال صلى الله عليه وسلم
 بانتم كما فعل رسول الله بالحنين وعبد النبي في الولد اسمه مع
 حيوة يحيى بن عبد الوهيد فلا بعيد ان يكون اسم محمد لا يوم
 ان يوتى ثم يذكر كما هو الموصوف يحيى بن عبد الوهيد او دعوا له ولد يحيى
 يعلى

في سنة
 ثمانية
 وثلاثين

علي الامام كما عن بعض روايات طحا عن بعض فكل من ملك
 الدعوة بعد تولد على القول فتدبر كيف قال في غير ذلك
 حقة طيات المتدين لبيان تواريج الائمة من اصحابنا و
 غيرهم ان ولد الحسين بن علي ثمان وثلاثة سنون احدى الثمانين
 سكية وتدعوا بفاطمة الصغرى ابيهم وفاطمة فاطمة الكبرى
 ولم يذكر زينة غير اصحابنا ولعل اسم فاطمة الكبرى في التوراة
 ولم يذكر له بنت في كمال غير سكية والفاطمة المذكورة في اصحابنا
 الواقعة لعمري قالت فاطمة بنت الحسين كذا ولد اخوها
 كذا ابي سكية حقا فزرة ان احدا من السرخس لم يذكر
 اربع سنات اثنتان من فاطمة احدهما في المدينة والاخرى
 في كابل بل قد يقال في حقا فاطمة وقد يسمى باسمها الطاهر لها
 كبرية في حكايا الداعي على النبي ولما اذكر في كانت زينة بها
 بن الحسن

في اولاده
 واما السنون فتم ثلثة على الاكثر المفقولة وهو عليه السلام والامام
 يوسف بن ثمانية عشر في الاصل في السنة الثامنة فافضل
 بانه ابن سبعة عشر عن صفان ملاك من جهة الناحية وعلى الاصح
 المتعبد بعد له وهو رضيع على الدجج رواية وحكاية وعلى الامام
 بقبية الله وضاف له وهو على الظاهر للعبد على ثلثة وعشرين
 او ثمانين وعشرين بنينا على ان واقعة الطف في السنين من الهجرة
 او احدى سنين وثمانين والادوة ثمانية وعشرين على الدجج
 الا ان الحكمي في الكتاب بعد ما كتب في هذا القدر انه من اسما
 مكنين واسم محمد الباقر كان من اسما فاطمة وعشر وهو بعيد جدا
 حقا ما في اسمة الان الباقر في قوله في واقعة الطف فكل ان
 ولو سلم لما كان ذلك من انه كان موحدا لكن تاريخ اولاده اما
 سنة ثمانية وعشرين كما هو الدجج او سبعة وعشرين فكل في الحق
 سنين وعشر ثلثة او اربعة وعلل عشر من زيادة السبع او هو
 الكتاب

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

في سنة
 ثمانية
 وعشرين

اولاده
 الكتاب والارواح مقلد الن من الكمال لكان الواجب عليه
 اطباء ومع حجة وادب حقا على القول بحضرة في الواقعة فقي
 فوار على من اسما طحا في عدة من الكتب عن بعض اصحابنا قال
 ان ابا جعفر قال اني كان سبطا يوم قتل ابيه وكان في الحجة
 وكنت ارضى هو اليك كيف تخيلون معه وتبعوه بالاشتد
 على المينة مرة وعلى السيرة مرة وعلى القلب مرة ولقد ذكره في
 رسول الله ان يقتل بها الكلاب ولقد قتل بالسيف في السنة الحادية
 والخمسة والعشرون وقلده اطفال بعد الكلد في الكلدان
 كان في السنة ثمانية وعشرين من اسما طحا حال الامام
 الا ان المرام ان الاسماء لا يكون مقلدا في حقه والكد لم يكن
 حاضرا في قضية الطفلة لانه واثبات كثيرة عليه وما في انه
 قال علي بن ابي الحسن لم يسن من المحدث كبر الا ان اذانت هذا
 مع ان بعضه لم يسن من المحدث كبر الا ان اذانت هذا

اولاده

نعم انه قال كان لعلي الاصغر المقتول اثني عشر سنة فان كان
مراده علي الكبري باقيا فان اهل التواريخ والسير بالبحر ان عمره
ثمانية عشر او سبعة عشر وان الصحابي الذي لما ذكرناه من امره
في سنة محمد بن الحسين بطايط النظر الى المال السنة ونفقاتها
وان كان مراده عبد الله المصطفى لعلي الاصغر فهو يومئذ رضيع
باقيا فان الناس في الاحتجاج انه لما بقي في الرضا بعد اهل البيت
ابنه علي بن الحسين وابن ابي الرضا اسم عبد الله الياء
والظاهر ان مراده ذلك لما ذكرناه فيقول الزيد بن ابي
انه في يوم كرام ابن بيع سنين ومنهم من يقول اربع سنين فتم
فيه من قول من قال بان علي الاصغر وعلي السلام من بابية وعلي
اخذ من قول النبي الذي خرج في غلام من تلك الدنسة
وفي ارضه في زمانه من غير فعل بلقت بجنا ونال وقرطاه
يبتد

اولاده

يبتدئ بان يحال عليه هادي بن شبيب فقتله فصارت ثمانية
تتبع اليه ولا تتفك كالمهوشة وورد الكرام فيقال بان علي
من الحسين فقتل كذا في قصص العلماء ذكره الحائذ من ان
ام علي السلام ام ولد وقال بان اسمها ام سلمة فالتزم انه ايضا
هو لان ام الامام شهابية الله ان يقال بان من قال بان
ام ولد لان بعد موت امه فلي بعضا من اهل البيت فلي
الكن وان من قال بان امه سلمة فلي سلمة بالفتح لذكره
بعضه كان لها اسم وقيل ولد وعنه انه ولعل قضاء من اسما
فتم والذوات ان امه شهابية المسمومة بشهابية بامه علي
اسم وقضاء انها لما ورثت الفرس الى الدنسة وادارها ان
يلعب النساء وان جعل الرجال عبد الوهب وعنه علي ان علي العليل
والضعيف والشيخ الكبري الطواني وقول البيهقي في قوله فقال
امير المؤمنين ان النبي قال ان مواليكم هم منكم وهو الذي قال

في اولاده

فقد القوا اليها السلام واعتقد منهم انهم اليه حق وهو يسمي
فقال المهاجرون في الايام فلهنا حقك يا ابا عبد الله
فقال اللهم اني اشد اليهم قدروا مني وقلبت واعتقد فقال عمر
سبق النفا على من ابطال في بعض عن سمي في الامام وفي جماعة
في بيان المكون ان يبتدئ من فقال امير المؤمنين في يومه ولا
ملك من قاتل الرجم الى شجرة بن جابر بن بنت برزجر فحببت
بالقول فقلت فقال امير المؤمنين قد مضت وفي الاحتجاج
بعد الكون وملكها اقرها فاعاد القول في الخبر فقال
ليست من بعد من النور الالطع والشهاب الامير الحسين
ان كنت محبة فقال امير المؤمنين لمن يشارين ان يكون
فقال ثامر امير المؤمنين هديفة بن اليان ان يخط فخط
فزوجت من الحسين فولدت منه عليا واعطى اخاه محمد بن ابي
فاولدها القاسم بن محمد فها انما انه انتهى كلام المناصب
لكن

في فضائله

لكنه كما ترى وبالجملة ليس في تحت الفضل طائل في مثاله
احصائه في بيان احواله في قتلى الطفوف من وها انتم
المرحلة الرابعة في فضائله وكرامته عند الله وعند رسوله
احصاها عند الله وعند رسوله الله واخذت زينة لعنه
ففي الاموال الصدوق باسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله
اذا كان يوم القيمة زين عرش علي بن الحسين فكل من زين عرشه
بمنه من نور طوله اربعة مائة ميل فيوضع احداهما من بين العرش
والاخر عن يمين العرش نعم في يوم بلخ والحسين في يوم الحسين
عليه السلام والحسين علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
فيما ما ومن المناقب عن عدة من كتب الفضائل كلها عن
عن زيد بن علي عن النبي قال الحسين والحسين من تنفعا الله
وعنه من الجنة قالت بارب السكينة الحقيقة والى الحسين
فقد الله نعم الله في الدنيا ان زينب اركان بالحن والحسين

فما كنت كما تخيل العروس من فرحاً وعنة سمكت الجنة ان زين
 اركانها فارحم الله نعم الربا اني قد رزقتك منك بالجنة والجنة
 من ذوات الجنة من رزقك من الجنة ومن الجنة انه سيد شباب اهل
 الجنة مع عظم من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب
 عن النبي انه عظم اليك لم يوطأ الى الارض قبل ان يسمي سادس
 الله نعم ان يسمي على النبي وبيته ان الجنة والجنة سيد شباب اهل الجنة
 فقال هذا والله سيد شباب اهل الجنة من الاولين والآخرين
 وقال رسول الله اهل الجنة ثياب كلهم ومن فضل ان النبي يجعل
 فواكه العرس في ارضه رزقتك من الجنة والجنة من فضل كونه حياً
 عنده لم يسموا الى عبد الله عن علي قال قال رسول الله
 لقد رزقني هذا ان العلامان في الجنة والجنة ان اهل الجنة
 اهل ابدان رزقني ان اهل الجنة اهل الجنة من الجنة والجنة ان
 من الجنة قال قال رسول الله يا علي ان لكل شئ موضعاً من القلب
 وموضع

سيد شباب اهل الجنة

سيد شباب اهل الجنة

وما وقع موضع هذا من العلامان من قلبي في قطعت يا
 رسول الله طه قال يا علي ما هذا من قلبي ان الله امرني
 بحجاء الى ابي ذر الغفاري قال امرني رسول الله بحجاء الى
 الجنة قال ابو ذر رايت رسول الله يقول الجنة من علي وهو
 من اهل الجنة والجنة من رزقك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 كانت ذنوبه من رزقك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 فقال من رزقك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 الله من اهل الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 انه خرج من عند رسول الله الطعام على النبي فلا يدي عليه
 مع الصبيان فاسقبل النبي امام القوم ثم سبط النبي يده
 فطوى النبي ثيابه وهو صائم فوجعل رسول الله فيها حلقي
 اخذه فجعل احدى يديه تحت ذنوبه والاخرى تحت فقاؤه فوضع
 فاه على يده وقبله ثم قال حنين مني لانه اهل الجنة من اهل الجنة
 حنين سبط من اهل الجنة

فما كنت

والا في من علي قال قال رسول الله من اهل الجنة والجنة طيبة الاوليا
 واما ما سمعني في ربي يوم القيمة عمن عن الرضا عن ابي عبد الله
 الى الحسن اعتل بطنه الى ما قرب اهل الدارين الى الله فليطو الى الجنة
 ومن فضل ان كان ثياباً ما يقبله ربه مثل الراجلين وكان يقول
 لفاطمة ادعي الى امي فيثبها ويصنعها اليه ويقول لعلي ان اهل الجنة
 يا ابا الرضا اني قال جابر سمعت رسول الله قبل موته ثلث يا ابا الرضا
 يا حسين او صبيك ربي اني فغن قلبك بغيرك في الله خليف فيك
 زجج عن كف الغمة عن ابي اسحق عن ابي عبد الله سمعت رسول الله
 يقول الجنة والجنة ربي اني فغن قلبك بغيرك في الله خليف فيك
 غلامان يا غلامان ربي فغن قلبك بغيرك في الله خليف فيك
 واللك امكوا عن كل الله حتى يفيهم وطهره منها وما يعرفون اني
 سب حبيباً يا غلامان ربي فغن قلبك بغيرك في الله خليف فيك
 فبذل انك فقال انما انا النبي وانا اخي وابن عمي واهل اهل
 الى ومن هو سبي وصرير ومن نفسي ونفسي نفسي ومن احزن
 حزنه

لحزنه وحزنه في قلبي فقلت لعلي يا رسول الله من فعلك بها
 وحزنك بها فقال لي قد كنت اهل الجنة الى الله فليطو الى الجنة
 ودخلت الجنة انهم سمعوا نهيته الى الجنة في رزقك من الجنة طيبة الاوليا
 طيب رزقك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 من رزقك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 وانا لا املكها فقلت يا علي جبرئيل ما رايت في الاثمار اليك والجنة
 من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 فقلت لا املكها فقال لي يا محمد اني ما رايت في الاثمار اليك والجنة
 الى الدارين من فزرك فأت زوجك من الجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 وساعتك فانه يحزنك طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 اشجائك فقلت لك فانه لا يركب في رزقك من الجنة طيبة الاوليا
 اني سمعته اهل الجنة والجنة طيبة الاوليا ومن الجنة انه سيد شباب اهل الجنة
 ابي جبرئيل كان الامر ما كان من اني جبرئيل فقلت يا علي ما رايت في الاثمار اليك والجنة

فما كنت

١. اثنو قتي الى نبيك الشجرتين فقال لا يا محمد اذا شئت الى
 الكحل من غمره نبيك الشجرتين فشم الحسن والحسين قال فحمل
 النبي كلهما اثنا عشر الى الشجرتين فشم الحسن والحسين وشمهما فحمل
 صدق اخي جبريل ثم يقبل الحسن والحسين ويقول يا احماني اذني
 او اذن اقامتهما حيرني بهما طيها وباريما نتي من الدنيا
 فتعجب الجاهل وصف النبي للحسن والحسين ومن فضائله ومجده الربا
 اياه انه يحمله مع وقار النبوة على عاتقه مراراً فغن جامعاً لهما
 وعن ابي هريرة قال خرج علينا رسول الله يوم معه الحسن والحسين
 هذا على عاتقه وهذا على عاتقه وهو يلثم هذا ثم يذهب لمرقة
 مني انتهى اليها فقال له رجل يا رسول الله انك اخما فقال من اخما
 فقد احبني ومن ابغضهما فقد ابغضني وعن السعدي في اخفا
 عن محمد بن الخطاب قال رايت الحسن والحسين على عاتق رسول الله

فقلت

من فضائله
 فقلت نعم الذي سئل كما فقال ونعم الفارس بما وعنه
 عن النبي انه كان يركب الحسن والحسين فحملهما وخالف بينهما ايديهما
 وارجلهما وقال نعم الحمل عليهما كلما المنع عن الحسن والحسين
 عن النبي انه كان جالساً فقبل الحسن والحسين فلما ركبهما
 النبي قام لهما واستبطا بروعها اليه فاستقبلهما وعلمهما على كفيه
 وقال نعم المني مصططكما ونعم اللبان انهما وابوكم اخبر
 منكما وعن جابر قال دخلت على النبي والحسين علي ظهره
 وهو يحثو لهما ويقول نعم الحمل عليهما ونعم العللان انهما وعن
 ابن نجيم قال رايت الحسن والحسين يركبان ظهر النبي ويقولان
 حملنا ويقول نعم الحمل عليهما وعن جابر قال دخلت على رسول الله
 وهو يحثي علي اربع والحسين والحسين علي ظهره ويقول نعم الحمل
 عليهما ونعم الخلفان انهما وعن ابي هريرة دخل الحسن عليا والنبي

من فضائله
 ١. صاحب خمار فركب ظهره ثم جاء الحسن فركب ظهره مع اخيه
 صاحب ثقل علي ظهره فحبت واخذت بها عن ظهره وعن النبي
 بن سعد ان النبي كان يصلي في فلاة والحسين صغيراً يقرب منه
 فكان النبي اذا صلى جاء الحسن والحسين فركب ظهره ثم جبريل عليه
 فقال حمل علي فاذ ارد رسول الله ان يرفع رأسه اخذته فوضعه
 الى جانبته فاذا سجد عاد الى ظهره وقال حمل علي فليقبل ذلك
 حتى يرفع النبي من صلاته فقبل بيوتى يا محمد انكم لتفعلون يا احماني
 ما لا تفعلون فقال النبي انما كنتم تتؤمنون بالله ورسوله ارحم الراحمين
 قال فاني اؤمن بالله ورسوله لما رايتكم من عظمته وعن
 الطبراني باسناده الى سلمان رضي الله عنه قال لما حوّل النبي فحالت
 امه اخبر فقالت يا رسول الله لقد ضل الحسن والحسين فوالله
 عند ارتفاع النهار فقال رسول الله عز وجل فاطمة اني قد اخطى
 كل رجل عناه وجهه واخذت عمر النبي فكم يركب حتى اتي في جبريل

عن ابي هريرة

من فضائله
 فاذا الحسن والحسين ملتزمين كل واحد منهما صاحبه اذا
 شجاع قائم على رقبته يخرج من فيه سبحة النار فاسرع اليه
 الله فالتفت مخاطباً رسول الله ثم ان سبحة بعض الصحابة
 ثم اتى اخاه فارق بينهما مسجوداً وهو يقول يا بني واهي انهما
 اكرهما على الله ثم حمل احدهما على عاتقه الاخر والآخر على
 عاتقه الاخر فقلت طوباً لهما انهما الطيبة مطيتكما فهاك
 رسول الله ونعم اللبان بما وابوكم اخبرهما وفي اسناد الجري
 اخرى فركب جبريل واخذ الحسن والحسين وحمله ففانا بعد
 فيفتح ان فصيل الحسن علي بن ابي طالب والارض يقول الحسن
 علي بن ابي طالب ومن فضله ان النبي خلقه شاعته وجره
 وكان يشبه رسول الله من راسه الى صدره بل كان انبياء الناس
 برسول الله علي صاحب المناسفة عن اعلام النبوة ان فاطمة

عن ابي هريرة

في نفاثة وجوده
 من قصر اسمها الحق وقبول الله اياك يا حسن وقبول الحق
 انت شبيه بادي لست شيا على تحملها ذات يوم الى السجدة
 يا رسول الله هذا ابنك فزرها شيئا فقال هو لما الحق طه
 هيتي وسودي واما الحسين فان له جبري وجوري
 هنا عيّن ان ينقل الى سرور حكمة خايد الله من الجود والشماعة
 بعد برز انار حكمة في العالم نحن جوده ومن فطرت سحر
 لما في سج وعمر مع كتاب الله الحاس ان الفزق ان الحسين
 لما احمر جبره ان لمعن المدينة فاعطاه اربعة دينار فقبل
 له انه ثغر فاسق مستر فقال ان جبره مال ما وقت به عرفت
 وقطاب رسول الله كعب بن زهير وقال في عباس بن مرداس اظفوا
 عنى لانه ومنه كافي في ان عبد الرحمن السلمي عليه السلام
 فلما في سما على ابيه اعطاه الف دينار والف عليه وحكي في ذلك افضل
 له في ذلك فقالوا ان يفي بثمان اعطاه من ثقله وان لا يفي
 يقول

هذا هو الحسين بن علي بن ابي طالب
 الذي كان في كربلاء
 وهو الذي كان في كربلاء
 وهو الذي كان في كربلاء

من جوده
 يقول اذا جارت الدنيا عليك فخذها على اناس جلا قبل
 ان تنقلب فلما الجود فيها اذا هي اقبلت ولا الجبل فيها اذا
 ما حوت ومنه كافي في عمر انه وفد اعلى المدينة فقبل فقال
 الناس ما فعل علي الحسين فقبل السيد فصدع صليبا فرفق
 ما راز وان لم يحب الله من رجاك من عرك من دون
 بانك الملفة انت جواد انت محمد ادرك فكانت الفقة
 لولا الذي كان من اولكم كلفنا الجحيم من طبقه قال كرم
 الحسين وقال يا قنبر بل يفي من مال الحارثي قال نعم اربعة آلاف
 دينار فقال هاهنا قد جاهدنا من يها من هاهنا ثم نزع ربه
 ولف الدنيا بها واخره يد من ثقي اليها من الاعراب
 وان هذا فاني اليك معتذر واعلم بانى عليك في رشفة
 لكان في ريش الغنقة عظم استعان عليك من رشفة لكن
 الربان يدوعن واللف من قبله الفقة قال فاحذنا

الاعراب وكفى فقال له لعلك سفلت ما اعطيناك قال لا
 ولكن كيف التاج جودك ومنه كافي في سج وعمر من مفضل خطب
 حوازم ان اعرا يتاجها الى الحسين من على فقال يا حسن
 رسول الله صحت وية فاملية وعجرت عن ادائها فقلت في نفسي
 اسئل الله الناس وما رايت اكرم من الله لبيت رسول الله
 فقال الحسين اسئلك عن ثلث مسائل فان اجبت عن
 واحدة اعطيتك ثلث المال وان اجبت عن اثنين
 اعطيتك ثلثي المال وان اجبت الكل اعطيتك الكل
 فقال الاعرابي يا حسن رسول الله اسئلك سئل عن ثلثي
 وانت من اهل العلم والشرف فقال الحسين تبلى سمعك
 رسول الله يقول العرف ففقد العرف فقال الاعرابي سل
 عما بدا لك فان اجبت والادعت والادعة الدابة فقال
 الحسين اي الدعاء افضل فقال الاعرابي الدعاء يا الله
 فقال

فقال الحسين فما الحياة في المملكة فقال الاعرابي الفقة بانه
 فقال الحسين فما بين الرجل فقال الاعرابي علمه علم
 فقال فان اعطاه ذلك فقال مال معمرة فقال فان
 اعطاه ذلك فقال فقر معمرة جبر فقال الحسين فان
 اعطاه ذلك فقال الاعرابي مضاعفة ثمن من السماء
 وتحضر فانه لذلك فحكك الحسين ورمى بصره اليه
 في الف دينار واعطاه هاتمة وفيه ففهم ما تادريم
 وقال اعطى الى غناك واصرف ايامي في نفقتك فاحذ
 الاعرابي وقال الله اعلم حيث يجعل رسالته ومنه كافي في مع
 عنه عن نكهار الحارثي عن مناهي الى ان طالت انه قال
 الحسن الصبي ان الحسين ذيب ذاب في يوم مع حجاب الى
 سنانة وكان في ذلك المستان غلام لم اكسبه في ذلك
 فرب من المبتدأ في الغلام فاعاد باكل الحارث فقبل الحسين

جورة البية وحلب عند بعض النخل مسترا للبراه فقال ربه اني
 فيرمي بالنصف الى الطيبه واكل نصفه فتعجب الحسين في فعل
 الغلام فلما فرغ من الاكل قال الحمد لله رب العالمين اللهم
 اعفني ولبيدي وبارك كما باركت للابويه برحمتك يا رحيم
 الراجين فقام الحسين وقال يا صاحبني فقام الغلام فقام
 وقال يا سيدي وسيد المؤمنين الى يوم القيمة اني باراك فيك
 عني وقال الحسين اعليني في قلبي ما في الذي دخلت بيتنا لك
 اذنك فقال صاحبني بفضلك في ركبك وسودك يا سيدي فقول
 بهذا فقال الحسين اني رايتك في نصف الرغيف الذي اكلت
 واكل نصفه فقام في ذلك فقال الغلام نظن اني هالين للكل
 فاصح مني يا سيدي لظنك اني وذاك طيبك يحسب انك
 من الاعول فانا عبدك وذاك طيبك ناكل زرقان ما قيل لك
 وقال ان كان كذلك فانت عبقو الله فمروا بهت لك الفريدين
 بطيبته

بطيبته من قلبي ففعل الغلام فلما ارى القيام بسببنا فقال
 الحسن ان الكريم اذا اكل اكله لم ينفعي ان قصده بفعلة او ما
 قلت لك حين دخلت البيت اعليني في قلبي دخلت
 بيتنا بك بغراؤك فيضقت قولي ووهبت البيت انما فيه
 لك عجز ان اصحابي هؤلاء اكلوا الخمار والطيب فاحلهم
 اخيافا لك والهم من اهل الركب الله نعم يوم القيمة وبارك
 الله لك في حسن خلقك وادبك فقال الغلام ان وهبت لي
 بيتنا لك فاني قد سبكتك لاصحابك ومنعتك اقول وما روي
 في الجار عن هذه القصة بان البنات من اليهودي والعبراني
 فوهبه له موزة ووهبه وانه اعتقه عنه بعيد بل القصة
 ذكرنا لان الحكماء يدينون بها واحدة وبعد ان يدخلوا
 مع جماعة الى ملك الغريدون اذنه عازما على التزويج والتكليف
 فتم ومنه كما عمنه عن كشف الغم عن السرا قال كنت عند الحسين

في جورة فدخل عليه جارية فحسبه بطايرة ربحان فقال لها انت حريرة
 فقلت تحسبك بطايرة ربحان للاخط لها فتعقها قال لها انك اربنا
 الله فمضوا واذ اجتمعت بنحية بنحو ابا حسن منها اورود وادكان
 احسن منها عبقها ومنه كما في روع من الناقب عن عرس
 وبارك قال دخل الحسين على ابي من زيد وهو يمشي يقول
 وانما فقال له الحسين وما فعلك يا اخي قال دبتني وهو ستر
 الف درهم فقال الحسين لا سوي قال اني اخشى ان اسرق فقال
 لن تموت حتى اخشى منك قال فقضايا قبل موته وكان يقول
 شتر خصال الملوك الجبن من العدل والقوة على الضعفاء الخجل
 عند الاعطاء ومنه كما ان بين الطيبين وبين ولبيد
 عتبة بن عتبة في شقيقة فتناول الحسين عمامة الوليد من راسه
 وشتمها في حقته وهو يمشي والي الحسين فقال له ان لم
 بالالله ما ريت كما يوم جرت رحلي ابره فقال الوليد ما قلت

من اغضابي ولكنك جدي على حلي عمة وانما كانت الضيقة
 له فقال الحسين الضيقة لك يا وليد وقام ومنه كما في
 كشف الغم انه جني غلام له جارية فوجه العاقبة عليه فامر
 ان يصير فقال يا مولاي والكاهن فقال خلوا عنه فقال
 يا مولاي والعاهل عن الناس فقال ففعلت فغيرت
 قال يا مولاي قال يا مولاي والله يحب الحسين قال انت
 حريرة الله عن الغيبة العقل بطل جليل لانا الحسين فاجاب
 فقال له يا مولاي ففعلت ومعه في بيدي لك بركة عابدي
 فخرج عن ملك عاتقك الكثرة في ذات الله قليل وما في ملكي
 وفي من ملك فاني قبلت الميموز روفت عن الاحمال لك
 والاهتمام ما انما لك من واحد ففعل ففعل ففعل ففعل
 رسول السافل وانك واحد على النجدة الحسين ففعل ففعل
 بما سب على فقارة حتى استقصا بانهم قال الفاضل من الكثرة

الف فاحض محمد بن الحنفية قال فضل الحناء وفضل الحناء الذي عندي
 قال احض يا خديج ادر اكرم والدنا بنو الهذيل وقال مات محمد بن
 معك هذا المار فانه ما اكلوا الا الذي قد فسخ بكمي حليم الذي
 حمله معه فقل من له والمعا عندنا ودرهم واحد قال الله
 .. يفعل هذا الذي ادر اعطيا القول هذا بعض ما روي من
 الحنفية التي تحلها له حيث كان يدرنا قاتما في يومها شورا
 لانه روي فانه بالنظر الى ما به العرف من ان غايته الجور
 من ايامه الموردين بل جمع ما له في تلك الدار الفانسية
 في بسيل الهم وحيث ان حقيقة الاشياء لا تعرف الا بالآثار
 عمل ولده الصوابي بملك الكوفة نعم واصل عنهم انه روي
 من الماء الذي يشرب به اليهودي والفاصري وكان يخرج عنه
 خنازير البوار وظل بها فحلموا به فعاد الى السرا وقال
 عطوه فشره منه فلم يرضوا بها فله وقال عطوه فحلموا

فحلموا احبوا من هذا الصنف يعلم ان ما روي منه غاية المروءة
 لم يروى له من ايامه غير هذا الذي روي له ولم يعطوه قط من
 الماء فقل في بسيل الله وفندي في طاعة الله روي مسوم الله
 شعب وسعد الذين قتلوا اي من قبله قتلوا واما جماعة
 خارج عنها في هذه الحيوة فليس في منها ما روي بها من
 العزيم قال السجل معوية سمعوا ان من المالك على المشي
 وعن نفسه الفات كان مر ان على المدينة كخط التماس
 فوقع في امير المؤمنين علي ابن ابي طالب قال فلما نزل عن البئر
 الى الحسين بن علي فقل له ان مر ان مر ان قد روي في علي
 قال فما كان في السجل السجل قال اني قلنا ما لا نسا قال لا
 فقام الحسين متعقبا حتى دخل على مر ان بن المالك فقال له ان
 الزناديق ابان اكله الفات الا في علي قال له مر ان ان

حي الحنفية فقال الحسين الا احبرك بما فعلك وامر
 وروى علي فان الله منه يقول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 يجعل لهم الرحمن ورا أفند الله على وشيعته قاتما ليراه
 ملكا له فبشره المنقذين فبشره بالجنة التي على ومنها
 ما معي من حفاية سائر عمره مع الوليد لغفر الله عنه على
 عفته مع كونه امير في المدينة ومنها ما في حج عن عبد الله
 الله بن قيس قال كنت مع من عن امير المؤمنين
 في صفين وقد اخذ ابو الوفاء بالاعور السليم لما هو ربه
 عن الناس فكل المليون العطش فارسلوا ارس على الكفة
 فاعجزوا فافان ففان صدق وقال له ولده الحسين
 امضي علي يا ابنا فقال امضي يا ولي فمضي مع فوارس
 فمزم ابان الروب عن الماء دني فبشره وحبط فوارس
 واني

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

رواني الى امير فاحض فكل على فقل له ما ليك يا ابي
 المؤمنين وهذا اوضح بدرك الحسين فقال ذكرت انه قيل
 حقا فاططف كرايا حتى ينفق فشره وحج ويقول الظلمة
 الظلمة لامة قتلت ابن بنت نبيها ومنها ما روي حج
 روي ان عمن الحطاط كان يخطب على منبر رسول الله
 وروى في خطبة انه اول بالمؤمنين من انفسهم فقال له الحسين
 عن ناحية السجد انزل اسها الكتاب عن منبر رسول الله
 لا منبر اريد فقل له فاحض اريدك لا منبر اريد من علك
 هذا علك البوك على فقال له الحسين ان اطلع الى فيها
 امرني لعمر الله لاهادوا انهم سددوا له في رقاب الناس النعة
 على عهد رسول الله ترك به جبريل الامين من عند الله الواحد
 بالكتاب فعدوا بها الكسوف فلوهم وانكروا بالستهم وروى

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

للمنكر من حقنا اهل البيت ما في ابيهم محمد بن ادمه لعقب
وشدة العذاب فقال عمر بن الخطاب ابيك فغلبه الغضب انه امرنا
الناس فتأمرنا ولو امرنا اباك لا طعنا فقال له اهل البيت
الخطاب بنى الناس امرك على نفسه قبل ان تأمر اباك على نفسك
ليتمرك على الناس بل اعجب من بني ولد وصي من الكهنة فظلم
كان محمد رضاء ورضا الله كان له خطا اما والله لو ان لك مقالا
يطول بقدره وفعله ليعجزه المؤمنون لما تحطت رقابك
محمد ثم في منبرهم وصرت الحاكم عليهم بكتابك فتم لا فرق
معه ولا تدري بنا وليه الاسماعي الا ان الخطي والتقصير
عندك سواي ان الله عزك وسلك مما احدثت سموا
حفظا قال فزله من غضب ومشي معه الناس من اهل بيته حتى
اتي باب امير المؤمنين فاستأذن عليه فاذن له فقال يا ابا
الحسن ما اقيمت من اهل البيت في هذه الصوت في مسجد رسول الله

ويخرج على الطعام واهل المدينة فقال له الحق انما اهل البيت
من علي وابن ابي طالب من اهل البيت فقال له الحق انما اهل البيت
ومنه اما والله ما كنت تلت الا بالاطعام فلعن الله من مضى
الطعام فقال له امير المؤمنين سلاما يا محمد فانك لم تكن
في الغضب ولا في الغم الحسني ولا فيك عروق من السودان واسع
كلاني ولا تعجل بالعدا فقلت له نعم يا ابا الحسن انها ليهمان
في الغضب عا لا اري بعين الحلافة فقال له امير المؤمنين نعم
نبا رسول الله من ان اهلها اما فارضها يا ابن الخطاب ففعلها
برض عنك من بعد ما قال وما رضها يا ابا الحسن قال رضها
الاجبة عن الحطية والنفقة من العينة بالتوبة فقال لعمر
بن ابي اسد انك ان لا تقاطعي السلاطين الذين هم الحكماء في الدين
فقال له امير المؤمنين انا اول السلاطين على من مضى من اهل البيت
عليه السلام والاهل والاسنان والاهل والاسنان والاهل والاسنان

لا ينقل الى اوج من اهلها اما فارضها يا ابن الخطاب قال ففعلها
فانقله ثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف فقال لعبد الله بن
بابا حنف ما صنعت ففعلت بكما اهل البيت فقال له عمر هل حجة
مع ابن ابي طالب عليه فقال له عثمان يا ابن الخطاب نعم سوا عبد
مناف الامير المؤمنين والناس عاب فقال عمر ما احسن ما صرت اليه
في اخيخت بحقك ففعلت بحسب علي بن ابي طالب ثم ورد
ثم قال له يا ابن الخطاب كانك تنكر ما اقول ففعلت بها عبد الله بن
ففرق بينهما وافرقت القوم اقول في روبر بعض اهل الجماعة
في يوم عاشوراء حيث ساروا الى كربلاء ففعلت ما فعلت في كربلاء
والله ان الجماعة التي خلفها جده لكانت من لو ازم البهية ففعلت
التي من لو ازمها ففعلت كذا في كربلاء التي لا تليق ففعل
رشد عليه ولا يمكن ان يفوتها فافق على ان كلامه يتقدم من مرات
تلك القوة بان يكون الحكم واحدا لاهل البيت يكون الرسول
واحد

واحد الها صفة من اهل البيت فقال له عثمان يا ابن الخطاب
وكما ان يمكن ان يكون العقل حجة كما كان الرسول اهل بيته
له على سبيل الامس بل صفة الجماعة كما هو انها الت من اهل
الحقيقة هم على سبيل الحقائق كما بان انهم في خطبة السماو
كما قال ابو عبد الله في خطبته وفضلنا سبع وعشرين الجماعة والتم
فعلت في كربلاء ففعلت في كربلاء ففعلت في كربلاء ففعلت
مستور ومن اثارها الضرب في الجبل فقتل الناس كسما لمين
الجماعة بل الجماعة كما اثاره العدل من اللطعات ففعلت
وهي القوة الاخرة الواحدة بين الجبلين والتمسوا ببرزنا
الهاشمية عنها ام لا نعم ففعلت الجماعة مع عبد العفي الدار
عبد السيف البشري كما فعلت فقال لکنه لم يبق في الدين القوة
النفسية في الجماعة بل المراد من عدم المال من الامور
النفسية كما فعلت في كربلاء ففعلت في كربلاء ففعلت في كربلاء

على الامور المحيطة على وجهها فقام العقل والسخاء عليه
اسم المالك التي بها لا تارة النفس لو كانت العقل اعلى
لا يتغير العقل لان مراد من الجماعة هي الجماعة التي من جنس
العقل الواحدة بين الجسد والتميز والافلاك بين جماعة بل
هو تميزها لا ينفى ذلك كثرة الضرب والقتل في العار
ضرورة ان النار القتل ليست من الجماعة بل هي من اثار القوة
التي منها الضعف نعم للجماعة دخل فيها الله اثار القتل في
الجواب من القوة البدنية التي قد جامع مع الجماعة وقد تفرقا
للمكان وجود قوة الجماعة دون القوة البدنية حيث كانت
من الصفات اطنة لا نفية للادنى الكمال لا بد ان تكون قوة
في النبي اية ولد القول ان سيدنا الحسين كان ارفع الخلق
واقربهم اليها من لوازم النبوة والولاية لكونها صفات كمال
لا بد ان يكون النبي واليه متفقا سواء برز انما اولهم

او في الجملة ومن لوازم تلك القوتين عدم عجز النبي عن قتال
جميع المخلوقات يعني ان جميع المخلوقات لو اجتمع عليها لما كان
عنه ولو قاتلوه لكان قويا قادرا على قتالهم لكن من جملة جموع
الانبياء والرسول وقد رتبهم وتوهم ذلك الدعوة بالوراثة
لانهم ورثوه ما ورث من جميع الانبياء جميع صفاتهم فصار لهم
العلام في المقام ليس فيها تباين انما لثمة غير تباين القوتين
الساكنين بها من شئون الامامة والولاية قوة وجماعة ما فوق قوة
الاقوياء وجماعة السخاء بحسب كمال النبوة التي من لوازم
نوع النبوة كان فيه ما فوق مراتب القوتين لان لها ارفع
مراتب الجسد والعبادة برز انما رافق في يوم عاشوراء في الجاهلية
لانه لما ادعوه الى الزوال الى اطاعة الطغاة فقولهم انزلنا على
عليه من قبله من كنزهم وقلنا ناصره بل قال رسول الله صلى الله عليه وآله
عدو من مفاتح الدنيا لا يزال الاطاع يدي اعطاه الله العبد المذنب

ولا افر من ار العبد نعم نادى يا عباد الله اذ عدت بربكم وركبكم
من كل منكم للرب يوم الحساب وقال سمعت في عمر من
حسيرة في ذل وقال بعض انه انما يقول الموت خير من ركوب
العار العار اولى من دخول النار والله ما هذا من اماري
ومن عليه الدار لما عن محمد بن الحسين انه لما نزل القوم بطين
وايقن انهم قاتله قال للحاجبة قد نزل ما ترون من الدهر وان
الدنيا قد تغيرت وتكلمت وادبر معروضا واستمرت حتى لم يبق
منها الا كعبات الداء وحسب عيش كالمري الوبيل للزبون
الحق لا تخجل من ان الباطل لا يتباهى عنه لم يغب الخرس في لقائه
واني للداري قوة السعادة والحسرة مع العالمين برز ما وقال
الامام لما كانت الليلة التي قتل الحسين في صحابته فقام

في احبائه فقال ان هؤلاء يريدوني دونكم ولو قتلني لم يصلوا
اليكم فالجاءوا واثمتم ان اصحتم معي فقتلتم كلهم وقال الله لا يهتدي
عقلكم في كل من مفارقتي فانكم لا تطيقونهم كالتضاعيف اعدا
دعهم واثمهم وما المقصود غير كمد عوني والقوم فان الله عز
يعني وللعلين من حسن نظره كعادته في اسلافنا الطيبين
ونادى في المعركة الاوان الذي ابن الذي قتلني بلين
الله والذلة وهيهات له في ذل الكهيات من الذلة التي
الله ذاك ورسوله والمؤمنين وحدث وظهرت وجو طابت
ان يوشطاعة اللام على مصارع الامم الاواني زاحف
هذه الاسرى على قلبه العدو وكثرة العدو وخذلة النهر ثم
تمثل فقال وان انهم فممن قتلوا وان منهم من قتلوا
وقال

في جماعة
وقال علي بن الحسين لما اشتد الامر على بلقين بن علي فقل اليه
من كان معه فدا هو حلاهم للامر على الامم فقلت الواه
وارتعدت فزأبهم ووجلت قلوبهم وكان الحسين وبعضهم مع
من خصا به شرف الواسم وشدت حوارهم ولكن نفق
سهم فقال بعضهم لبعض انظر الى الديار بالبولت فقال لهم الحسين
صبر اي بني الكرام فما الموت الا فطرة تغيبكم عن البؤس والفضل
الى الجنان الواسع والنعيم الدائم فاليكم بكروه ان ينقل من حزن
الى قهر وما سؤلوا اعداءكم ينقل من قهر الى حزن وعذاب
حدثني ابي عن رسول الله الدنيا حزن الموت حزنه الكفر و
الموت حزنه الدار الى الجنان وحسن رسول الله الى الجنة كذبت
للكين والتمثال ملاك ناه كثره كما نزل على جماعة وقوة فاعفوا
عما ذكرناه مما برز منه من انار الجور والسفا او يور على الحق لكبريين

في جماعة
في محلة من الجماعة او من السخا كما عليه بعض اهل التدقيق
بالنظر الى ان الجور اما بسبب مال لا يحب بذله او مكف ضرر لا يحب
كفته والاداء يكون اما بالنفس وهو الجماعة او بالمال وما عدا ذلك
وهو الجور وبذله بناء على طريقه لئلا العقول لما نقل فادوا الى اللغو
او انما وبذله النفس كل مكان فاشهد باننا اقام الصلوة واتي الزكاة
والطاعة لله ورسوله حتى اناه القابن اذ لم نر جماعة وجوده فاحتمل
بروز انار قوته في ذلك اليوم فضلا عما برز من غيرة صفين
مع ابيه امير المؤمنين انه قتل في هذا اليوم باقتان جميع اهل المقاتل
الفدمل وشقاة رجل من صفين رجل سوي المخرج من قم وفيها
قال بعض الرواة قوله ما رايته ماريات بل سواقطه قتل ولده واهل
بليته واهلها اربطها بامنه وان كانت الرجال لتكلم فيمنه
عليها البيعة فتكلمت عنه انك من المعزى لو اشد فيها الذنب لقتل

ولقد كان محلهم وقد كفوا ثلثين الفاضل من بين يديهم
كان اهل البيت وبرزوا ذلك الامر من هذا الكين المحزون العفا
على وجهه كان العطش يمينه وبين السد حاله كالخان في سن
ثمانية وخمسين مما تجيل برز من مثله من العالمين من الله
ولين والذين من الانبياء والمرسلين واستصغارهم مع كل
جميع جهاته وسلكوا مسلك الاغراف كما ياتي بيانه في غاية الويل للان
الامر ان جهادة مع الدعدل بحسب المتعارفين بين ابناء ادم دون
ابرار خارق العادة مع ان ذلك خرق للعادة لا لخاله سرورة
من حسن البشر في زمان يسير مع ملاحظة ملاك ناه وبلغ في كونه
خرقا للعادة عدم برز من مثله من ذلك ادم الى يومنا هذا
ولعله لم يقع بل الايقاع لم يظلم من اجتماع ما فيه من الامور في
غير مما ذكرناه نبذة من خصصها ما ورواها من مصائب قتل
الاحباب

محل صفات
الاحباب والاصهار والافرة والاولاد وملاحقة السرة في
الطاهرة ووروا في فاطمة الزهراء وعبرنا من الدور القامحة للامور
من اهل الفخر عليهم لعاب الله ورسوله من فضائله وجل جلاله
تواضعه على الفقراء والمساكين كان يسيل عنه وبيته للبيعة بالجمعة
يعفها قبل قراءة الكتاب لقاء تحلته وعرفت لغة الدارهم والحق
للسائل من درار الباب ونحوه عن تقي العياشي عن معاذ قال
مر الحسين بن علي بمالك بن قيس فسلموا له والفقراء عليه السلام
عليهم فدعوه الى طعامهم فجلس معهم فقال لولا انه صدقة لاكلت معهم
ثم قال فتوموا الى منزل فاطمة ورسولهم وامرهم بدهام وعن النبي
عنه الخ اعي قال واحد على الحسين يوم الطف فاشترى ثوبا من اربعين
عند ذلك قال هذا ما كان ينقل الى اهل مكة الى منازل الابرار
واليتامى والمساكين واما عبارة اخرى من الله فحق بحج عن النبي

انه قيل له ما اعظم خوفك من ربك قال لا اؤمن القيمة الا
من خاف الله في الدنيا وقيمة عن عيون الجالس انه ساير ومع
الناس من مالك فاتي قبر خديجة فبكي ثم قال ارب عنى قال
السر فاستخفيت عنه فلما طال وقوفه في الصلوة سمعته قائلا
يا رب يا رب انت مولاه فارحم عبدك لجاه يا ذا العال
عليك معدي طوبى لمن كنت انت مولاه طوبى لمن كان خلوا
ارقا يشكو الى ذي الجلال بلواه وما به علمه ولا يقسم الا من
حبه بلواه اذا استلقى بشبه وغصته احابه الله ثم لباه وطلى
قلت قد علمناه صورة تشابه ملائكتي تحبك السموات
قد علمناه سمعناه دعاء عندك يحولني بحب تحبك
السر قد علمناه لو هبت الريح من جوانبه حشره علما
تفتاه ملنى بلا رغبة ولا رقيب ولا حجاب الى انا الله
عبادة

عبادة
وقد قيل عن ابن بطرقة قال قال ابو عمر لقد حج الحسين عمة و
عشرين من حجة ما شاور ان انجاب لتقام معه اقول حتى ورم
قدماه الشريف كما ياتي تفصيله عن قريب انتم تعلمون
لعلى من الحسين العار ما اقل ولد اسبك قال ^{الحج} واخرجني كيف
ولدت وكان يصلي كل يوم ليلة الف ركعة ^{لكم العذر} وفي يوم من جماع
الاصحاب كان الحسين بن علي اذا قوسه تغير لونه وارعد فاعلم
فقيل له ذلك فقال هو لموس وقف بين يدي الملك الجبار
ان فيصف لونه وارعد فاصله وعن الحسين عن النبي والبشر
ابني غالب الاسدي انه خافا لا كما يوم عرفة في العرفات اذ
خرج الحسين بن علي مع جماعة من اهل بيته وتبعته على الجبال
في غاية النداء الحويع فوقف في السير الجبل وتوجه الى

الى البيت ورفع يديه كمن يطلب الطعام وشرع في الدعاء وقت
دعاء طويلا ثم رفع راسه الى الله فرب ان الدعاء سئل من
عيني كما تقر بياين وقبول باعل صورة يا اسع الى المعين
البحر الناظرين ويا اسرع الحاسبين ويا ارحم الراحمين صل
على محمد والى آل داود اليا مابين واسلك الله حاجتي اليك
التي ان اعطيتك ما في نفسي ما صنعتني وان منعتك ما في نفسي ما
بمعنى ما اعطيتني اسلكني فماك رقتي من النار اقول من
عبادته عبادة ليلة العاشر الحاقا لابي طاهر وروايات كثيرة
واصحاه تلك الليلة ولهم دوي كدوي الخيل مابين الرعد والحد
وياحد وقائم وقاعد من الله الكتاب وقد سمع الصلوة
ذلة ابو عمارة وهو قال له يا ابا عبد الله نفسي تفقد الفقد هو
للا امة بواضك فلا والله لا تفعل في اقل دويك واصبك الى
الله

عبادة
الله في ربي وقد صليت هذه الصلوة فرفع الحسين راسه
الى السماء وقال ذكرت الصلوة جعلك الله من الصلوة نعم
هذا الاول وقتها فقال له من قايين وعبيد بن عبد الله فقد
ما المامى حتى اصلى الظهر فتقدم اماما مني نحو من نصف من نصف
اصحابه حتى صلى بهم صلوة الحوزة وقد قدم عبيد بن عبد الله رضى
امام الاما فاستند فيهم رضى بالليل فاعلم احد الحسين
يحيوا وشا الاقام بين يديه فاجاز اليرى رضى حتى سقط الى الارض
وهو يقول اللهم العنه لعن عاود وغود اللهم ابلغ نبيك السلام
وعنى واللعنة ما كتبت من الم الجاح فاني اردت بذلك مصرة
ذرية بليك ثم مات رحمه الله الرابعة في الرئاسة وقرب عند الله
يقولونها رفاق العادات بيده وللحلم من استأ خلقته
الى يوم القيام ولا بد قبل بيانها من ذلك امر مهم وهو ان

في كرامته
الحاجب بقدر كذا في الكتب العدة لبيان ما وقع عليه
الاشهاد من ملوان العلية على ابناء الطالين وانباء الطالين
لعمرة الله على اعدائهم اجمعين من الان الى يوم الدين بعض
الامور مقدسة كالفنائل والنافع وغيرها مثل ما صدر
عنه من حوارق العادات للجل ببيان مرتبة النبوة في
القلب بدها وظل عظيم للفتح والشرح والبيان الذي وقى
لهم عظيم على رجل كريم جليل كبح امر وادعى كماله في وانما
بغير واعها بالعجوة بمناسبة ما يظهر ان الامور
في كونها خارقة للعادة والافطار ان العجوة لها معنى
خاصا وليس لها ما يكون خارقا للعادة معني للحن العجوة هي
امر قد صدر اظهار صدق من ادعى النبوة او اللامانة فهي
بمنزلة ان يدين يدعي امر غير معلوم بل في الحقيقة دعوى

دعوى النبوة او اللامانة الخلاف دعوى من الدعاوى
للبين المدعى في اقامته برهان ودليل على صدقه
ليكون مثله للاطلاع على ما يحتاج اليه وصدق ما يولد
ذلك ان يكون ذلك مع ما بالدعوى مع الحق والاد
لا يفي فرق بينهما وبين الحق فاذا اقامت ادعى البرهان مثلا
فان اذن عن يقوله وافر المبعوث اليه يقوله فلا كلام فهو
كافرا المدعى عليه وان انكر فلا بد عليه من ثبوت على
صدقه وان بدى هذه الدعوى مخفيا بحجج التكرار عن ذلك
ليكون مخفيا ملزما للحج فلا بد ان تكون مقدمات المدعى
موافقا لما يطلبه التكرار للامانة المدعى حيث ان في مثل القاء
يقع على الله فقل ما يصدق من ادعى الكذب والافطار ويقطع
بان

في الفرق بين العجوة وغيرها
بان مدعى هذا الامر صادق والاول له لي راجع على احس
للمكان لم يرد ما خفي العادة احيانا من الخلق للكون وقوله
مع تحقق الحق في مخفيا في الفرق العجوة مع الحق والاد
يفرقان من الكرامة بما يكون تاليفا وتاميدا للدعوى او
بعد ثبوت المدعى من الامور التي دلت على كرامته المدعى
عند الناس لو صدر عنه من غير مطالبة احد من احد
عن الانبياء والاصياء قبل الولادة او كان عن الامور الغير
الاختيارية مثل بعض صفات النبي كعدم كون جسمه منسوبا
محدثا لظلال اشغال الامور كاجابة الدعاء مستجابة
ان الحق العجوة بانها ماله دخل في الدلالة على صدق من يدعى
النبوة او الخلافة فتدخل فيها العلامات اي ما يكون على كرامته
الشرف

في الفرق بين العجوة وغيرها
الشرف والكرامة والعلامات اي ما يدل على النبوة واللامانة
على وجه التاميد والتاكيد فعلى هذا يكون العجوة على ان
تكتنف علامات وهي ما يميز من الامور قبل الولادة والاد
الدعوى فبها وظل المصدق وعجوة وهي ما يميز عن غيرها
حين الدعوى مع ما يميزها مع الحق اذ اطلعت منه هذا
على الخاص بها ولا بد ان تكون مما لا يقبل المعارضة ابدوا الله
لذلك معجزة لعدم صدق العجوة والفرق بينهما وبين الحق
هو المقدور بالدعوى مع الحق والعلامات وهي ما يميز
عن مدعى ما بعد ثبوت الحق سواء طلب منه ام كان
من الامور الاختيارية ام لا في الحقيقة او بعد ما فعله من
بين العجوة والكرامة بان ما يميز عن الانبياء مني بالحق
صد

عن الامام صاحب الكرامته للكرامة للكرامة منسبها من
من الحق ان عصمها باباها ما يكون مقربا بالحق من
الحديث فلا من هذا ما بين ان قصدا به النبي لوجه
وان هذا فكل ذلك فلا انباء علاماته وحقان
كراماته ولذا الامام صاحب الكرامته من غير ما يدل
ان صاحب الكرامته من عند الله مقرب عنه والابا من منسبته
كرامته كما هو غير منسب في الحق بين والابا من فقهها لان
الابا من دليل على الكرامته ويمنح حقها باحد من احد
من الاطراف المنسوبة على الله وعليه ان يلزم الحق بين والحق
فكل من في سائر زمانه وحقه من اذ كان العبد خصيصا له
وسبق ان اخصه من الحق من عباده الملك بين مخصوصا به

بابي عبد الله الحسين حيث بذل في سبيل محبة وما كان له
فانصته لوجه الكريم ولذا الامام صاحب الكرامته
كراماته فبما وسببها الى يوم لقائه واما علاماته امامته
كرامته عند فاسر كثير منها ما اخرج التوفيق من الدنيا
من وقاية وامره اباهم بالبهاء عليه العن على طالمها ياتي
استقام في البلاء الثالث في جهاز الانبياء ومنها الرضا التي
هو بافضل الاولاد ومما فقه مع امته كى مضطرب منها ارضها
من ان النبي وبرز من من العلم في تلك الحال ومنها تسخير
تسلطه بعد الولادة فمحي عن العلامات عن حقبة بنت عبد
المطلب قالت لما سقط الحسين بن فاطمة كنت بين يديها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انما لم تنطق بعد
فقال النبي انت تنطقه قد نطقه الله وظهر مقامه اليه واخذ

فكان يحج ويهمل الحج ومنها عن صلها ليل در اهل مكة
ورجوعها الى مقامها كما مضت منها قصة اوله قصة اخرى
روى عن النبي عن سلمان الفارسي قال اهدى الى النبي قطف من
من العنب في غزاة قال يا سلمان اني نبي لذي الحق والحق
لياكل معي من هذا العنب قال سلمان فذهبت فذهبت اطعمها
منزل اهلها فلم ارجع فاذت منزل اخذها ام طعم فلم ارجع
واخبرت النبي بذلك فاضرب وورث قاعا من موهبها
ولذا ما اقره عيشه من برئ على فله على الله الطمينة من اجل
من السماء وقال لا تجد على هذا الا ما قال على لذي الحق
والحقين في خاتمة علمهم كيد اليهود فقال جبريل يا محمد
يا خوف علمهم من كيد المنافقين فابايتهم انهم كيد اليهود
اعلم يا محمد ان كيدك الحق والحق ما تجد في حديثه ابي الد

الدعاء في دار النبي من وقته وساعة الى الحديث وانما
حتى وصلت المدينة وازاها امان وقد عتق احصا الامم
فقتل في فيه طاعة ربحان يروى بها وجهها طار في النعابة
النبي التي كان في فيه فقال السلام عليك يا رسول الله كنت
انا نقبا والكنى ملك من ملائكة الملائكة فقلت عن ذلك النبي
عنه ففقه على ربي وحقى نقبا ملكا ربي طردني من السماء الى الارض
ولي منذ سنة كثيرة الا عذرا على الله فاسئل ان يرفع لي عذرا
عني ان يرفعني ويعيدني ملكا كنت اولا اية على كل شيء فله قال
نحلي النبي فقلها حتى استيقظا فجل على كسبي النبي فقال له النبي
انظر ابا ولدك هذا ملك من ملائكة الملائكة ففقه عذرا
طرفة عين فجل اليه ملكا وانا مستضع الى الله ففقه عذرا
شبهوا الى الله فاسفوا الوعد وصلى لعنه وقلا الله يحضر

^{علامات امامية}
 الخليل محمد المصطفى وآبا بئنا على الارض وابعنا فالله الزهراء
 الامارة وورثة العاجلة الا انما استتم دعائهم فلا يخرج من اقد
 نزل من السابرة هط من الملكة الملكة ولتزل الملكة
 الله عن زبده الى سيرة الاولى ثم ارتفعوا الى الله وهم يحسن
 ثم رجع جبرئيل وهو متبسم واليهم قال يا رسول الله انك انك الملك
 فحق على ملائكة يسبحون ويقولون من مثلي وان في شفاعة لهم
 بين السطن الحق والحقين وفي سجدة في بعض الايام ان
 اني رسول الله فقال يا رسول الله صدقت خيفة عن الله و
 بها اليك يدية لو لم يكن الحق والحق قبلها التي روحا
 بالخيرة فالحق واقف عنده فرب الهيا فاعطاه اباها
 فامضى ساعة الا والحق قد قبل في الحقة عند اخيه
 بلعب بها فقال يا ابي من اين لك هذه الحقة فقال
 الحق اعطاه ابي رسول الله فوالحق من ابي الله

^{علامات امامية}
 فقال يا ابي الله اعطيت اخي خيفة بلعب بها ولم اعطني شيئا وعمل
 بكر القول على هذه وهرسات في خاطره وبلدا طغى من اعلام
 حتى افضى من امر الحسين الى ان لم يكن في شيئا لم يكن له من مصاحبه
 ارتفع عند باب الحد فظننا اننا اطلبية ومعها ختمها ومن خلفها
 وعلبة لتوقها الى رسول الله فحضرت باعد طراها حتى انت
 ثم نظفت الغزاة الملكان صحيح فقالت يا رسول الله قد كان خط
 خفتنا ان احدهما صاروا بالانفاد واني بها اليك وبقيت لك
 الاخرى وانا مسرورة بها واني انت الان ارضعها فمضت قالا
 يقول السري السري يا غزاة الخفة الى النبي محمد واولاده
 الحسين واخيه بن يدى حد وقتهم انهم والملائكة باجمعهم قد
 برغوا فيهم من صراع العارة ولعلك الحسين لمك الملك
 المقبول لقائه وانما تحت قائل يقول السري يا غزاة قبل حرك

^{في علامات امامية}
 الدعوى على حد الحسين فان لم فعلى سلط عليك هذه الدنية
 تكلمت مع خفك فامضت حتى اليك يا رسول الله ونظمت
 بعده ولكن طوبى لى الارض حتى انك تسرعى وانا احملها
 على ان طبتك فاجربان دعوى الحسين على هذه فارتفع التكب
 والخليل من الاحاسد دعا النبي للفرق بالخيرة والبر اخذ
 الحسين الحقة وراحي بها الى امه الزهراء فترت بها الملك
 عظمي اتول وفي صدق القضية انك من وجهها ان مثلها
 انك من زانية على وجه الظاهر لان القضية حلية حتى
 نقضى ما ذكر الله لان يعمل بطريق الارسل فتم ومنها ما
 سجدهت في بعض موافقات احماء بئنا انه يري من الله
 من العجاة قالوا فقل النبي وارفاطه فقال يا ابي ان اياك
 اليوم فيك فقلت يا ابي ان الحق والحسين فيكم

^{علامات امامية}
 يطالبني بشي من الارض فاحد بها شيئا بقينا نأبى ثم ان النبي
 وقل وحسين مع علي والحسين وقائمة وقائمة خيرة ما يري
 كيف تصنع ثم ان النبي فظن الى الساعة واذ اجبر على فخذ
 وقال يا محمد المعلي الاعلى فترك السلام وخفك يا خيرة والار
 ويقول لك قل علي واظلمة والحق والحسين ابي شي تشهون من امر
 الحقة فقال النبي سموا يا فاطمة ويا حسن ويا حسين ان ربك عا
 جبا عن فاشي تشهون من امر الحقة فاسلموا عن اعلام و
 جوا اباها عن النبي فقال الحسين عن اذنك يا اباها بالمرحان
 وعن اذنك يا سيدة نساء العالمين عن اذنك يا اخاه الحق
 التي اختار له شيئا من امر الحقة فقالوا جميعا يا حسين ما
 شئت ففعلنا شيئا مما يختاره لنا فقال يا رسول الله قل لرسول الله
 انما تشي طباحتيا فقال النبي قد علم الله انك ثم قال يا فاطمة

في الهامة
وتسمى وادخل البيت واخبرني اليانما فيه فدخلت فقلت فيه طبقا
من البكور مغطى بمندبل من السندس الاخضر وفيه رطب حقيق
في غير ذلك فقال النبي يا فاطمة اني لك قد اقامت من عند الله
ان الله يريد قبض جاب كما قال الله عز وجل فقام النبي
وتناوله وقد تهرى بين ايديهم ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم ثم اخذ
رطبه واحدة فوضعتها في فم الحسين فقال هنيئا مر بها يا حسين
ثم اخذ رطبه فالتفت فوضعتها في فم الحسن فقال هنيئا مر بها يا
ثم اخذ رطبه ثالثة فوضعتها في فم فاطمة الزهراء فقال هنيئا
مر بها يا فاطمة ثم اخذ رطبه رابعة فوضعتها في فم علي وقال
هنيئا مر بها يا علي ثم ناول عليا رطبه اخري ثم رطبه اخري
والنبي يقول هنيئا مر بها يا علي ثم رطب النبي فاما كرم علي
ثم اخذ رطبا من ذلك فطعمها النبي وبعثوا الرطب الى اهل بيته
الى السكابا من الله فقلت فاطمة يا ابي لقد اريت منك حبا فقال
يا فاطمة

يا فاطمة اما الرطبة الاولى فوضعتها في فم الحسين وقلت له هنيئا
يا حسين فاني سمعت ميكايل واسرافيل يقولان هنيئا لك يا حسين
فقلت انما هو افقا لهما في القول ثم اخذت الرطبة الثانية فوضعتها
في فم الحسن فاني سمعت جبرائيل وميكائيل يقولان هنيئا لك يا حسين
فقلت انما هو افقا لهما في القول ثم اخذت الرطبة الثالثة فوضعتها في
فمك يا فاطمة فسمعت جبرائيل وميكائيل يقولان هنيئا لك يا فاطمة
وهن قلن هنيئا مر بها يا علي فاطمة فقلت هو افقا لهما في القول
ولما اخذت الرابعة فوضعتها في فم علي سمعت النصارى من القبط يسبحانه
ويقولون ثمانية يقولون هنيئا مر بها يا علي فقلت هو افقا لهما في القول
ثم ناول عليا رطبه اخري ثم اخري ثم اخري انا اربع موت القبط يسبحانه
يقولون هنيئا مر بها يا علي ثم نزلت اهل البيت العزة جل جلاله فسمعت
يقولون الحمد وعزني وجل جلاله وناول عليا من ذلك الرطبة التي هي في اليوم القيمة
رطبة رطبة فقلت له هنيئا مر بها يا علي فقلت هو افقا لهما في القول
عن جعفر بن محمد عن ابيه قال مر من النبي فانا هجر جبرائيل فطعمني

في الهامة
وعقب فاكل النبي منه ثم دخل عليه الحسن والحسين فتناول منه فتح الرمان و
العنب ثم دخل علي فتناول منه فتح ابيض ثم دخل رجل من اهل بيته فاكل
يسج فقال جبرائيل انما ياكل هذا النبي او ربي بنو ابي او ولد النبي اقول النبي انه
لم ياكل ما نزل بك فان من فواله الدنيا وهما ما في فم عن العبد ابو عبد الله النسيان
جورعي لما ليه قال قال الرضا ع الحسن والحسين زكاهما العبد فقال لا لهما
فقد رزقوا صبيان للدينه الا نحن فاكلنا من بيتنا فقلت عند شياطين عند
الحياط فاذ اني رزقنا فاكلنا كانت ليلة العبد عا والقرن على اهل بيته ورجعها
فقلت لهما ما قلتم في الدار من اهل بيته فاكلنا احد الظلم فخرجت السات فخرج
فقلت فاطمة من بيتنا فقلت يا بنت رسول الله انا الحياط فاكلنا فقلت الباب
فاذا ارجل من لباس العبد قال فاطمة والى الله ارجل اهل بيته منه
فتناولها سندرا لاشدرا ثم انصرف فدخلت فاطمة فقلت للسندل فاذ اني فطعمها
ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا ورزقنا
فنا فطعمها والبسها فدخل رسول الله فاكلها وبسها فطعمها فطعمها ثم قال
رايت ليا طاقا فقلت يا رسول الله قال يا بني ما هو خياط انما هو ضران خازن
الجنه قال فاطمة من اجل ما رسول الله فاكل ما عرج حتى جاني في اهل بيته

في الهامة
رونها ما في حج وعن المناسبات من جماعة من مشايخ العامة وعن بعض هؤلاء من يحيى
وعن محمد بن الحسين وعن امير المؤمنين ان الحسن والحسين فطعموا النبي فطعموا
بعضهم عامة الليل ثم قال لهما انصرفا الى الامكنة ففرت ففرت ففرت ففرت ففرت
حتى دخلت على فاطمة والنبي فطعموا النبي فطعموا النبي فطعموا النبي فطعموا النبي
ما في ضعف عن الاما الى الصدوق عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
قال من النبي للرضعة التي عوفى منها فادتها فاطمة سيدة النساء وسموها الحسن والحسين
فما حدثت الحسن بيده اليمنى الحسين بيده اليسرى وبها عيشان وفاطمة
بهما حتى خلوا من العاشرة ففقد الحسن على جانب رسول الله الحسين والحسين
على جانب رسول الله الا يسر فاقبل العجوز ان ما يليها من بين رسول الله فافاق
النبي من روضة فقلت فاطمة الحسن والحسين جيتني ان هذا قد غفني فافرقا
ساعتكما هذه ورجاه حتى يفق وترجعان اليه فقالا لسانا يا حسين في وقتنا
هنا فطعمنا الحسن على عصف النبي الحسين على عصفه الا يسر فغفيا ورجاه
قبل ان يئس النبي وقد كانت فاطمة لما نالها انصرفت الى من لهما فاكل العاشرة
ما فطعمنا قالت لما عثما رجعت الى من لهما فاكل العاشرة لما فطعمنا
بعد رزقي وقد رخت الساع عن لهما فطعم لهما نور فاكل الا عيشان في ذلك
النور والحسن فاص سيدة النبي على يد الحسين اليسرى وبها عيشان ومحمد بن

حتى انما احديهم مني بما في بلغا الحقيقة صار فقيها للعلم ان ابن
 يا حنان فقال الحسن الحسن انما قصرتا فبقينا على حالتنا هذه وما ندرى
 اين نملك فلما علموا ان شئنا في وقتنا هذا حتى يصح فقال له الحسن ذلك
 يا اخي فاحفظها في فاصطعها جميعا وانسى كل واحد منها صاحبه واما ابي
 النبي عن نيسة التي نامها فظلمها حتى نزل فاطمة فلما يابسه فاقفها فاقفا
 فانما على جليبي سر يقول الهو سيري رسولاي يذلني اشد من حرام من الحصة
 والجامعة اللهم انت ولي عليها فليع لي في النور فلم يزل يحض في ذلك الزمان حتى ان
 علي بن ابي طالب لما كان قد اذن كل منها صاحبه وقد نعتت السدة فقام
 كطريق وهي عظماء فطهر ما اراد الناس فطهر وقد منع الله المظفر ما في البقعة
 التي بها نبتا نانا لا يطير عليها قطرة وقد التفتها حبة لها شعرات فاجام
 القصب حنا جان حنا قد حلت به الحسن حنا قد حلت به الحسن فلي ان
 يصيرها النبي تنجي فان بنت نيسة وهي يقول اللهم اني اشهدك في شهد
 ملا لك ان يدين نسل نبيك قد حفظها عليه ووقعها اليه بالمسلمين
 حنين فقال لها النبي ايتها النيسة من انت قال انا رسول الحسن المكي قال
 اي الحسن قال من يصعبين نفر من بني علي نيسة ايت من كتاب الله يغير
 البكر

التي انظرنا ما نسينا من كتاب الله فلما بلغت هذا الموضع سمعت نارا ينادي
 ايتها النيسة هذا نسل رسول الله فاحفظيها من اللغات والعاهات ومن
 طوارق الليل والنهار وقد حفظتها وسلمها اليك الحسن مجيبا واخذت
 الطينة الدرة وانضمت واخذت النبي الحسن فوضعه على عاتقه الا بعد وضعه
 على عاتقه الا بعد وضعه على الحق رسول الله فقال له بعض اصحابه يا بني انت راى
 ارفع الي احد شريك احفظ عنك فقال امض وقد سمع الرجل منك وعرف
 مقامك فلقاه على فقال يا بني انت راى يا رسول الله ارفع الي احد شريك
 شريك احفظ عنك فالتفت النبي الحسن فقال يا حسن بل اني اني
 ابيك فقال له يا حنان ان كفلك لا احمل من كفك اني اني اني اني
 يا حسن بل اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 الحسن ان كفلك لا احمل من كفك اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 لهما تحيلت فوضعها بين ايديهما فاطرا وشعرا فقام فقال لها النبي قوما الذين
 فاصطعوا فلما يصطعوا قد حلت فاطمة في بعض ما فيها فذلت ضيموت النبي
 يقول اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني اني
 على هذا الشجر الكبر على الصغير فقال لها يا نيسة اما ترى من ان اولي احسن
 على الحسن

فاصره وهذا جليبي سر يقول الحسن الحسن فاصره وهذا جليبي سر
 يوح وعمر عن المرحوم جعفر بن ابراهيم العفري عن ابي ابراهيم قال عرض الحسن
 والحسين حتى اتيا نخل الحجرة فلما اخذوا نخله وقيل له اخذها فطهرها الى
 صاحبه رما الله بها بعد اربعة ايام من صاحبه فلي فيها جاجها وارب
 الحمار وارفعه عن وضعه وصار في الموضع عين ما وحيثما فترضا وحيثما
 ما ارادتم انطلقا حتى صارا في بعض الطريق عرض لها رجل فغن طيل فقال لها
 ما همتما عديا فلما من ابن جلتا قالا انا حنا من الخلاء فمما جعلوا
 صورتا يقول يا شيطان اريدك تتناوى ابي محمد وقد علمت بالامر ما فعلت
 وناويت امها واهل بيتك من الله وشككت عن الطريق واخطت عليه الذين
 ايصم زبيد ليغيب وجه الحسن فابسهها الحسن بنكبة فلهي يا نبي
 ففعل الله به مثل ذلك فقال اسلمك يا نبي اسلمك يا نبي اسلمك يا نبي
 فطلقني فقال الحسين اللهم اطلقه واجعل له في ذلك عمرة واجعل ذلك عليه
 حجة فاطلق الله به فاطلق فمما حتى اتيا عليا واقبل عليه بالخصومة فقال ابن
 رستم ما كان هذا بعد يوم الصيفة فليلي فقال علي ما حرجها الا انما بعد
 رجل منهم عليا حتى شتر راءه فقال الحسين للاخر جلد الله من الدنيا حتى يتلى يا

بالعاشية في ذلك وقت كان الرجل قد اشتهر الرجل من العراق فليها
 الى من اجامقا الحسين الحسن سمعت عبد يقول انا شاكلي لثقل برون او اخبره
 من طين الموت والقابض للارض وانت عليه حجة من بظلمين واخره لعيننا
 من عيننا من تحتها كان يا كل من القليلين ريش من ما العين وبعث عبد
 مقبر لما العين فلكم واما القليلين فانت من غنيا وقد قال النبي برون
 وارسلوه الى امة الف اربيد وبنفسوا فمما اقمهم الحسين في لسانها حتى الى
 القليلين من لسان علم الله حاجتنا الى العين فمما صالنا ورسول الله الحسن في ذلك
 وتيمعنوا الحسين قال الحسن سمعت ابا عبد الله في عزم وعزم الحسين في العجالة
 للحسن عن محمد بن عمار عن الحسن عن عبد قال اجاب اهل الكوفة اهل فكلوا اليه
 لسان الطارق قالوا لا استسق لنا فقال الحسين حم واستسق فقام محمد الله
 واشتق عليه رسول علي النبي موقالا اللهم معطي الخبز ومنزل الرزق طهر لساننا
 مدرا او استغنا غنيا مغفرا او اسعنا عندنا جلالا سيما غفرا فاجابها بنفسه
 الصعق من عمارك وشجي به الميت من بلاد الحسين يا رب العالمين فليها
 من دعائه حتى غاب حينما غبتة واقتل اراج من بعض مواهي الكوفة فقال

بنتك الدورية والكام كالمخرج بعضها في بعض هذا يعني ما لم يكن عند
الشيخ امام الثاني من العلامات واما حجة الله تعالى في مقام الطهارة
الجليلة فثبت للامامة عند صاحب الجرح فها هم صدق من مقام الطهارة
والمعجزة فالجرح في الحاشية بعد حجة الله تعالى من الملائكة في مقام الطهارة
بعد الحسن للثبوت في العبادرة فها هم صدق في الملائكة في الدرة الطهارة
كما هو المذكور في حجة الله تعالى في الملائكة فها هم صدق في حجة الله تعالى
وحياته روحه في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
ففي حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
اسمك عن شي انما هو من سر الله وانت السر في السر والعلانية فقال
يا اصبح انما يدرك في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الذي اردت قال نعم فاذا انما هو بالثبوت في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الى حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
غيره ورواها في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
والله يابن رسول الله فقال نحن طهارة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
وليس عند احد من خلقه ما عند الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى

الشيخ

عن علي بن ابي طالب الى الميرزا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك
فاذا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك فاذا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك
علي انك قال لا ادخل في ذلك فاذا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك فاذا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك
انت واني انك علي فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك فاذا رسول الله فقلت له علي انك قال لا ادخل في ذلك
حذاء علي الدورية انما هو من سر الله وانت السر في السر والعلانية فقال
قال حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
لو كنت لم يكن هذا الزور فقال الله تعالى انما هو بالثبوت في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
وهو في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
يبيع هذا الزور فقال الله تعالى انما هو بالثبوت في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الحجة لله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
هذا الذي فقال الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
رسول الله في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الذي فقال الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
ولما ذكرنا حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
العلامه وان الحجة في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى

الكتاب عند حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
عني امية ويقدمهم عمر بن عبد العزيز في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
هذا رسول الله فقال لا ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الذي فقال الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
اما شيخنا يا امير المؤمنين فقال لا ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
او ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
فاغتلب روحه اليه في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
صدقه عن الصادق من ابا فقال انما هو بالثبوت في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
للشيخ هو انك قال لا ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
فقلت له انك قال لا ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
فاجتزى الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
قال او حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
وافق علي بن ابي طالب في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى

الشيخ

اني منهم فقال الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
فقال حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الدينية والباقيون من حيث الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
او لا يدرك في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
كان حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
ان حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
اعتد في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
هذا فقلت له حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الشيخ فقلت له حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
وولدت له في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
قال لا ادخل في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
ان الذي توحيته في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
للصديق في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
الشيخ فقلت له حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى

الشيخ

كنايته
على البيت ورعى الله سبحانه وتعالى بما في من رضى بها فاحياها بالدار
المراية جلت ربي شئت من طهرت الى اطين فقالت اودع البيت يا ابي
وسرى يا من قد فعل جليل على حجة ثم قال لها وصي برجل الله فقال
رسول الله من المال الذي كان في يدي ان كان افقرت فقلت لك
لتفوت جيت شئت من اولياك في التلثان للمنى هذا ان علمت من هو البكر
واولياك وان كان مخالفا فخذ البكر فلا يصح لك في الفدين اسم المؤمنين
ثم سلمت ان يصلي عليها وان يتولى امرها ثم صارت المرأة ميتة كانت
ومها ما فيها من الناف عن معوان عن الصادق ان قال جلل وجهي
ومن الحسين بن امرئ سرور له اخا فقال له وقال هذا من رجا الحسين
فقال لها فيما تم حيا قال احد من الامم له قال للامم ان الرجل
فقال له الذي لا اقدر ففقد كان العلام رضى فقال الحسين يا ابي
من قبل ان يستل البكر ففعلت هذا رضى في هذا الولد والمعرفة يدلف
يا غلام ما تقول هذه الفتى باذن الله فقال لها ان لا تزد ولا تخذل
الا راعى لذلك فان فامر رجلا قال جعفر فلم يسمع احد نطق ذلك الغلام
بعدها

كنايته
بعدها ومنها ما فيها من عبد الله بن كثير ان قوما من المؤمنين
وقالوا احذنا ففعلوا ذلك فقلنا لا تقربونا في الاذى ولا في البكر
فان طاق واحدكم ففعلوا ذلك ففعلنا مع احدكم حتى وقت رزقه
وجعل يبرر له الجحيم والارض فاعنه ومنها ما فيها من الامم
عن ابن عبد الواقدي ووزارة من صالح قالوا لقين الحسين بن علي ففعل
يخبره الى امرئ ففعلت ففعلت الناف بالكرامة وان يقول
وسيوهم عليه فامري بيده الا كما ففعلت الناف بالكرامة
عدد الامم الا الله ففعلوا الناف بالكرامة ورجل الامم ففعل
سهر اوله على ما بقي ان هناك مصرى وهناك معار على ما في الناف
منهم احد الامم على رضى بها ففعلت عن ابن ابي عمير عن علي انه لما اراد
العمل ففعلت له ام له لا تخبره الا العرف ففعلت رسول الله ففعل
امني الحسين بارض الراف وعندي رضى بها التي تار ورجل الامم ففعل
مقتول من ان لم ارض الا لولا يقتلوني ايضا ان اجبت ان ارض
احاديث رضى بيده على رضى بها ففعلت الله عن رضى بها ففعلت

كنايته
في حديث طويل ان الحسين بن علي طلع في المصاة وراها فيها الامم ففعلت رضى بها
ارضى علامه امر ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
من رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
فما ففعلت الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
براحة هذه الطامة من الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
رعى بها رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
قال رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
مرامته قالوا نعم قلنا ففعلوا رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
انه عوت من ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
انفجر عن ابن عباس قال كنت قال عند الحسين بن علي ففعلت رضى بها الامم ففعلت
لغيره رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
فما ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
على حجة الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
كحديث عن الحسين بن علي ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت

كنايته
في حديث طويل ان الحسين بن علي طلع في المصاة وراها فيها الامم ففعلت رضى بها
ارضى علامه امر ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
من رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
فما ففعلت الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
براحة هذه الطامة من الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
رعى بها رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
قال رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
مرامته قالوا نعم قلنا ففعلوا رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
انه عوت من ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
انفجر عن ابن عباس قال كنت قال عند الحسين بن علي ففعلت رضى بها الامم ففعلت
لغيره رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
فما ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
على حجة الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت
كحديث عن الحسين بن علي ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت رضى بها الامم ففعلت

فقبل الشفاء فلما اجبروا اسرته الرسول والذين هم قدامه الوافين
الى الدار لم يقدروا على مجازة سمع عن ابن خنافة قال قال علي بن الحسين
بينهم اربعة من بني ربيعة ابي وقال ابن ربيعة ابي له كان الرسول
روى له الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
تفقه ناداه السلام عليكم يا اولاد ابي طالب علي بن الحسين وعلي بن السلام
رحمة الله وبركاته ابي عبيد بن جراح بن ابي ربيعة بن ابي ربيعة
ابن الداهية او عبد الله واستور عبد الله بن ابي عبد الله السلام سمع عن ابي عبد الله
شرب بعد ما كان في دمشق سمع منه يقول لا قوة الا بالله وهو في
شافية ابي ربيعة بن ابي جعفر في مقتل علي بن الحسين الفداء روي
الرسول الحسين علي بن ربيعة قال قد رايت منته من العرف فقام عبد الله
بن زياد بن ابي ربيعة الى الدار فدخل بعض البيت وقيل الرسول الشريف
صهري سيعلم ابن زياد من كان معه الى ابن ربيعة بن الناصر يا لعن الله
فكذلك انما كان في الدار مشركا ومبغضا في فقه الا العرف فقام عبد الله
الرسول الحسين فلي ارفعوا لنا رسل الله من سائر العبد عن

عن بلال بن ربيعة قال رايت رجلا يحمل راس الحسين في محلة فزعه فسمعت
ابن ربيعة وروى في ربيعة والرسول يقول افرقت بين ربيعة وحبيبي فزعه
بلال بن ربيعة فزعه وروى عن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
هو ابي بلال الداهية بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
من الكبائر مثل ربيعة وروى عن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
والرسول الحسين بن علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
او ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
وربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
ابن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
جابر بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
وليس ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
وليس ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
وليس ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

... في المدين بعد ما انتف عن كثرة الجراحات فضره على ربه بالسيف عليه
برئ من ربيعة فقال له اكلت باولادك وحرقتهم في النار فقلت يا علي
... ذلك البرئ من ربيعة فقلت له اكلت باولادك وحرقتهم في النار فقلت يا علي
الحسين فقلت علي بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
وفي رواية بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
الحسين بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
فذهبت تحت حجاب فقلت له الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
قلت في الحزن الذي روي عن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
عن عمار بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
حبهم ففرنا الى بلدنا ليس بنا ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
غريب فقال ابي عبد الله عليه السلام فاني غاب عن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
غريب فقلت فاني غاب عن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
قلت فاني غاب عن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
الحسين بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
صايني ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

الرجل الصالح الفقيه باصفى فحدثت النار فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
ويعتقد من ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
... سرت النار الى ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
بلال بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
ربيعه بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
الحسين بن ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
الحج فذا انما في ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
انما رجل مقطوع اليد ورجله مقطوع الليل الاطراف وتعلق باسار العبد
وهو يقول اللهم رب هذا البيت ارحم اهل هذا البيت فقلت له ربيعة بن الحسين بن الحسين
كان محمدا بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
فقلت فقلت انما عن اطراف محمدا بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
لك لو كنت ابي الحسين كان يلقى في الدنيا فليس من ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
ما ربيعة بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
نذرتنا فقال انما كنت محمدا بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

كرامته بعد القتل
 وكنيتاره اذا اراد الرضا للفقير يضع سره عليه عند اري
 تلكه فبغى الاصا بحسن انصاره لاشهرتها وكنتها با تكون
 ال ان صرت بكر للبلد قتل الحسين وبعي معه فذنت نفسي في مكان
 من الارض فلي حق الليل خرجت من مكانى ذرايت من تلك الارض
 نور الاظلمة ونهار الاضداد الفعلي مطر عين على وجه الارض فذكرت
 طينى وشقائى التكميم تلكه فقلت والله للطلين الحسين زار حواء ان
 تلكه التكميم في سره فاحذوا ولم ازل انظر في وجهه الفعلي حتى فلتت
 الى الحسين فوجدته مكتوبا على وجهه وجبهته بللاراس ونور وجهه
 بديانته والرماع سافيه عليه فقلت له السيد الحسين فظننت كما كنت
 اراها فذبت منه وضربت يدي الى التكميم فاز ابره فوجدته عبقرة
 ظلم ازل اهلها حتى طالت عقدة من تحت يده اليى وقض على التكميم فلم
 اقتدر على اخذ يده ففاد الاصل اليها فذنتى النفس للموت الى ان اطلب
 شيئا افطيم بيده فذبت قطعة سيف مطرود فلهذا بها والى التكميم
 فنتكت على يده ولم ازل ابره حتى فلتت من رزده ثم خرجت حيا من

كرامته بعد القتل
 عن التكميم ومحدث يدي اليها لاهلها فذنت يده اليسرى ففقت على ظلم
 اقتدر على اخذ يده فاحذت قطعة سيف ولم ازل ابره حتى فلتت من رزده
 التكميم ومحدث الى التكميم لاهلها فذنت يده اليسرى ففقت على ظلم
 عليه عظمه وديها ونذروا قائل يقول والبناء واستقروا واذبحوا واذبحوا
 بديانته يابني فتملك وماعز فذكر من شره لاهلها ففقت على ظلم
 صفت دريت نفسي بين التكميم واذ اقبلت من واحة وهو فلتت في
 فوجدت قد استلأت الارض من بصير الناس واخرجت للتل التكميم واذ ابو احمد
 يقول يا ابناء يا حسين فذالك جدك وادرك وملك واهل واذ انا
 الحسين قد علمت ربه على يده فقلت له السيد الحسين فظننت كما كنت
 اراها فذبت منه وضربت يدي الى التكميم فاز ابره فوجدته عبقرة
 ظلم ازل اهلها حتى طالت عقدة من تحت يده اليى وقض على التكميم فلم
 اقتدر على اخذ يده ففاد الاصل اليها فذنتى النفس للموت الى ان اطلب
 شيئا افطيم بيده فذبت قطعة سيف مطرود فلهذا بها والى التكميم
 فنتكت على يده ولم ازل ابره حتى فلتت من رزده ثم خرجت حيا من

كرامته بعد الموت
 ولدى الحسين فقال لها فذنتى وناخذنا فاطمة من ابيهم ياخذت من دم
 شنبه ونحسب فاطمة ناصية لها النبي صلى الله عليه واله وسلم
 واذ ابره الى المرافى سمعت رسول الله يقول فذالك يا حسين
 والله على ان اريك مقطوع الراس من ابيها حتى اخرجت على قفا
 فذالك كذا ذرى واستطوع مقتول عظمه الكفين يابني من قطع
 يدك اليى وغنى بالسيرة فقال يا ابره كان معي جلال من الدية الى اخرا
 فقال فاطمة النبي صلى الله عليه واله وسلم كلام الحسين بكى بها وتذروا الى الحسين
 القتلى الى ان وفيت فذنتى فقال ما لك يا ابره فقلت يدي من اهلها
 جبريل وسجدة ملائكة الله اعين وتباركت بها ليل السموات والارضين
 اما لك ما صنع بالاعلى من الفداء الهوان ويكوان من بعد
 الحذر وان ازل السموات والارضين فذالك يا ابره فقلت يدي من اهلها
 السيد بكى وجعلت خرب من فلتت ما شئت على الدنيا
 مستعمر دعة حتى فلتت يدي من جنت يومى حارة السرة فقلت من
 الليل فقلت على يدي فذنتى الى بيت فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 انه لا يقول ابدا فذنتى من فلتت اهل الارض من فلتت فذنتى فذنتى

كرامته بعد الموت
 وكل يقول حبك يا حبيب يا حسين فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 اقول ما نبي هذه القصة بعيد عن الاعتبار كما لا يخفى على اول الارض
 من وجوه الالهة فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 الصلوة اليه وسما يقاسى ارض الطغاة بديانته كبره كبره كبره كبره
 بالقول وسما ان الطال غير الاق لروية العفو بينى اليها طال الرخسنى
 تلك الشقة مع السعدان ان يكون الطال على فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 الى بئال انان مع ما بهر العلوم من قتل الظالمين وخبرهم مع عدم الفاضل
 صا فابار الملكة ربقا فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 احدهم مع اعترافه بقطع اليد من شيد العالمين واهلها مع نور الشهد
 برهم على وفه فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 من الامور المسيرة ولم يقل الا بربانية من اهلها على الله تعالى عن رجل فذنتى
 كوني حذر قال فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 واخذت اليى وسرتهم فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى
 اليى وسرتهم فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى فذنتى

في نسخة النسخة
الثاني ان ذلك قد يقع وقد لا يقع في الصورة الاولى قد يقع
وبالعكس وخبر بذلك حتى وضع ذلك في مقام السؤال من الاليتكا
في رواية اخرى عن الصادق قال قلت له ياخذ الانسان من طين القبر
فيصنع به واخذ غيره فلا يتفعر به ذلك في رواية محمد بن مسلم الدائرية قلت
ويمكن الجواب عن الاول بان الاخبار في ذلك الفارغ مع كثرها ليس بها مبيها
برضات لانها من الثبات اللان نعم على اللان فضل واما في سرعة تاييد
ثم اسرع على اللان يقال بان القام من القامات التي للبلد على الماصي
العلم ضرورة شهادة العقل بل لان خبر ذلك من خصوص عين في الشرف
موجب للاعجاب القبر الشريف بعد خفا في ان طينته ليس بذلك العقول ما
يلقى في العباد من يوم دفن فيه الى يوم القيام ولكن ذلك من موارث من جودها
على التحدث ببعضين باع ورسره طاهر بل ان التربة من حيث هي ليست في تلك
الخاصة وانما هي لاجل تجارها الى الحد الطيب للطرطافها اليه في الارضات
متفاوتة جدا لان الارض هو اللزب وتعمل سوال التي هي طاهر لملحظة
مسوئل اليه من ان القفار والطين القبر الشريف المستثنى من مطلق الطين
الحرم اوله بل ان الخاصية مختصة بكنهه وطاهر سواله وان كان الجواب

في نسخة النسخة

في ان القفار في نسخة
واما الثاني فالجواب عنه اولاً بان تلك الامور مقتضية بحسن البنية
... تامة فقد يوصل الى ذلك في قولنا لا يوجد في ثانياً ما بها على
... فيضا العلية نقول بانها في صور عدم التاثير لاجل كون الارض في الارض
... الذي جتم فيه عدم العلاج وقد مضى الاخبار باستثانة الارض عن
... كل ذلك اسام الى الموت والعلم بالموت من الغيوب وثالثاً بان ذلك
... لاجل عدم التاثير وحاصله ايها الجواب الاول بانها ماله ثنية
... القفار فليكن ثناء لوللالمية واللانة اما عدم اعتقاد العمل في
... به رواية اخرى عن الصادق قال قلت للذي عبد الله ياخذ الانسان من طين القبر
... الحين فيصنع به فقل لا اله الا الله الذي لا اله الا الله ما يافده احد
... فهو يرى ان الله يتفعر به الله فقل الله به اولاً فقل من الما في علمه الاول
... فقل من محمد بن مسلم قال خرجت الى المدينة وانا حينئذ في الجحيم
... وجع فارسل الى ابو جعفر شرا بامع الغلام مفعلي عند غدا ولست افعل
... فقال لا تشبهوا في نه قد علمت ان لا ارجع حتى تشرب قنار لست فاذا راجعة
... المسكن منه ان اشرب طيباً طعمه بار ولا تشرب منه فقال لي الغلام مفعلي
... لك اذا شربت فقال فقلت فيجاءوا فاقعد على النخلة فقل لا اله الا الله

في نسخة النسخة

في نسخة النسخة
الظهر في ان السؤال لاجل شبهة من الاستدلال الكشفا من الطين
الماخوذ من المارزون القبر الشريف فيكون قوله مقتضى القام بالنسبة الى
سائر الاخبار في ان ما فيه القفار ويجوز الاستدلال به بكونه راسخاً
طين اربعة اسيال من الجوانب الدورية على ان الحجة كونه انتم فمفكرين من
العرش في القبر معهود اسيال في قيام القبر في القلعة صفاء الى المثال
فيه القفار مطلق ما ينبغي اليه من التربة لان ما وصل اليها وجعل القفار في
في الارضات كقافية اولى المناسبة وانحة ولها الاخبار الناطقة بالما في راحة
لان الما في فيه ايضا خلاف ولعل اربعة اسيال كما بان في الكلام فيه فمفكرين
فلما به منور الا في جعل الارض في ايات سبعين باع او ازبداد انقص من ان
يقال ايضاً بان طين قبر الشريف في طين غيره فكله الى امور اخرى كونه
من الشرايط لاجل اللان ذلك بعد طين الارض من الارضات عشرين
القبر في كل اوانه وان يكون ما يقع في نصب عين احتمال كونه راحة فقله ابن
زاوية الدائرية بفضل الله عن منافاة بعد علمهم بالغير بولطانه لكان الله
اخرجهم بذلك اللان يقال ان ذلك على سبيل القدر والاعلى على ما بان في القفار
عقل اعادة

في نسخة النسخة
على حالي فلما استقر بالراجح في تخالفا فقلت من عقا فالت باية فا
... ستاوت عليه ففوت في محو الحرف فقلت عليه وانا باناً فقلت عليه
... وقلت مبدور في فقال لي يا بليك يا محمد فقلت فقلت فقلت لي على
... ثم ابي وبعدي الشقة وقلة القدرة على القام عندك انظر اليك فقال لي
... اما قلة القدرة فقلت ان جعل الله له لوليا نارا اهل من نار جعل الله له
... الهم شراً واما ما ذكرت من الغربة فان اللوس في هذه غربة في هذا القفار
... المتكوس في خرج من هذه القلعة الى رحمة الله واما ما ذكرت من حبه في
... والظر لينا وانك لا تقدر على ذلك الذي يعلم ما في قلبك وحرملك عليه
... ثم قال تاتي بملحين فقلت نعم على خوف ووجل فقال كان في هذا اشد فاف
... التواب في على قدر الخوف فمن كان في اتيانه من الله راحة يوم يقر الله
... لرب العالمين وانصرف بالغفر فقلت عليه لانا لك في راحة الى وما في
... وخاله وانك تعلم من الله فضل في عيسى وروايتهم ان الله تعالى
... كيف وجدت الشرايط فقلت انك تعلم ان الله تعالى في راحة وانك تعلم
... الدورية القلعة تاتي الغلام ما بعثت وما قد على ان استقل على قدي وقد

في نسخة النسخة

في نسخة النسخة

كنت ايا من نفسي فنادى الشارب بشر فاجرت مثل رجل في الدار
من ذوقه وطعمه والدار من ذوقه فاشرب قال لي العلم ان امرئ ان اقول
لك ان الشارب فاقبل الذي تحت شدة حال فقلت لا اريد من البر
ذهبت نفسي فاقبلت الكيف فكان ان اطلقت من عقالي فاطمأنت لذي علم
رحمة ليعلم فقال يا محمد ان الشارب الذي شرههم فيه من طين شورابا
في دهر افضل مما يستشفى به فلا يعدل به فانما يستشفى به انوار الله
وربي به كل خير فقلت جعلت فداك انا لانا من ذوقه ونستشفى به والذوق
فقال يا هذه الهم في حوض من طير قد طهر فلا يمر يا حوض من الهم بهاض
للدارية والاشقي به انتم اللامع فينبى بكم لغيره وهذا الذي يعلم به
ليس هكذا لو لا ما ذكرت لك ما يحس به ولا شرب منه شي الا ان افنى في
وما هو الا كما الخ لاسود اناه احاطا لعايات والكنز الجاهلية وكان ذلك
به فقلت احد الدلائل قال ابو جعفر وكان كاسين ياوت ما هو حوض
الما رات فقلت كيف اصبح فقال انت تصنع ما غر ما يحس حتى به فظفر
في حوضك في الشفاء لست نبيذ به ما فيه عاتية لقلت صدقت
جعلت فداك قال يا هذه احد الدلائل ما علم يا هذه ولا يعلم بالنا
قلت

جعلت فداك

قلت جعلت فداك كيف لي ان اخذكم تا فدا فقال لي اعطيك شيئا
فقلت نعم قال فاذا اخذته فكيف تصنع برقت ان سبيحي قال لي اني
تجعل فداك في ثيابي قال فداك صحت ال ما كنت تصنع الشاربين فداك
ولا اعمل فانه لا يسلم لك ففاني من غير ثيابي اعلم اني وجدت شيئا
احد حتى اقصرت وحي معية اني معية الثمالي من ابي عبد الله قال كنت بكبر
في صر بيشة فقلت جعلت فداك اني رات احما بنا ياخذون من طين الما
تسحقون يستحقون به بل في ذلك شيئا يظنلون من الشفاء قال يستحق بها
بليس ودين القبر على راس اربعة احوال على حدي رسول الله فكن الك
طين من الماين ويحذر على تحف منها فانها شفاء من كل بقم وحدثت
ولا بعد لشي من الاشياء التي يستحق بها الدلائل انما هي ما ياتيها
قله القديس من يعالج بها فاما من افنى انما الشفاء اذا علم بها كفة بان
من غير ما يعالج به وما يحس به في اللاتها واما الثيابين وكفار الجاني
يحدثون ابن آدم عليها فيمتحن بها فيدبر عامه طهارا للبرحة اللطيفة
اللا وقد استعد انا للامحى منهم راسه في صاحبها ويمنع من بهلته
ولا بعد ورون مع الما لانه ان يدعوا الى ابيد كوان من الزينة شي يسلم

ما عول به احد الدلائل من ساعته فاذا افنى بها فاتها ان كل هذا في الزينة
وقد بلغني ان بعض من ياخذ من الزينة شيئا يتخف حتى ان بعضا يعل
صها في تحلل الغل والطار في رجا الطعام وما يحس به اللذيذ من الطعام
والطرح والهم اليق فكيف يستحق به من هذا العنده وكل اقل اللذيذ ليس
فيه البقية والتخف بما فيه ملاصقة في علمه ولكن اما انص على ان الزينة
ان في شي الى لم يحس بها ما بعده وكانت ما حوزة بوجه الحق والحق
ان الزينة للوشة لدا ان تكون في شرب الطير التامير الا فيل من كذا في ذلك
الطير الذي احس به حبر بل الدلائل كان محض عن شهادة مثل الماين
او لاد واما بعضا قال ما وصل اليامن اللذيذ صفا وتايد يا من
قد علم الزمان ال هذه الزينة فلا بد ان يكون ما الشاربين في الزينة
بشها من احد ما اعتقلا العمل الذي يوحى الامور وتايد فداك في الزينة
الدلائل الجانية من العصاة اهل النفاق الذين الزينة من زينة نفوس
الشريف او ما يق به من حسن بن ربيع ان ابا عبد الله قال ان عندي
رأس طين من الزينة حمر انها شفاء من كل داء الدلائل انما هي ما ياتيها
بعد ما سئل به الحديث فاحضرنا عند رسول الله فداك في الزينة

احد من طين من راس الطير شفاء من كل داء السهولة حمر اقدور في علمه ال الكوفة
فخر جهاه واقبلنا نعطى الناس يتلوهون به اليوم ليس كل طين شفاء من كل داء
عقدار وقور الدلائل على الزينة في العصاة عليها تمنع بها بل بعضا يعل
نوع اللذيذ وشبهه كون تراب غير ما ياتي على القل الشفاء لغير ما يعل كونه
نبيو من الدلائل التي تحت عنونة ولا يران في ذوق الحياطة عليها لم يكن بل
في ذلك كذب ولذا كان تاثير التراب الشريف في ثيابنا الشفاء في ذلك زمان
مع ان عدد الدلائل من الكرامات يعلم بالنا فاعلم بان هذا المستحق بعض الدلائل
كما سعت من حكاية محمد بن علي الكبار المذكورة يدبر من عنده وكل فانه
في حق من التخف به في رطب موح من عيسى عليه السلام وروى فطير في ثيابنا
من الدلائل والعشرون على طين فاصا به لابل بيشة حنون من طين
يوم سوار ثوب الختام ال اللبنة وكشف شيع الدلائل بين اخواننا الذين
حتى كانوا يهدون به ومن الخيال لاسر ما في كمال الزيادة عن ابي عبد الله الرضي
عن بعض اصحابنا لاذقت ال امره عن اللغات اذ وقع بكلمة التي اطل به
كسوة النعمة قال فقلت ان اذفر ال الحجة وانا اعرف في ان امرنا بالمدنية
جعلت فداك اني عرفت فقلت جعلت فداك ان امره اعطيتني عن اللغات

في خواص رتبة القبر
 .فقلت ادفعه لي حتى اطلب به كوة الكوفة فكريت ان ادفعه الى الجنة فقال
 .اشترى به لادفعه لي وخذ من طين قبر الحسين واخبره بما السد واصل
 .فيه من العسل وان عسل ان ذرت على الشجرة ليدل ويرى مناهجهم ومن
 طرف ما وقع ما رواه في حقه وعص من الشيخ اني جعل النبي ابوي
 قال خرجت ذات سنة الى زيارة الحسين في قبا على كس على من عجل من
 المشرك لو ان اصابه جلد من القوم الفاجر وصار كانه قطعه من الخ
 جعل ينادي بالتم بالتم ان لا عليه ان عجل الى الشهد فقام عليه من جمل العبيد
 وبما قطع على البيه فلم ازلنا الحفرة وضعناه على نوبه اقدر جلدنا
 طرفنا الثوب ورفعه على القبر وكان يدعو ويخضع ويسلم ويصلي يستعمل
 ويقيم على الدعاء الحسين ان يسلمه العاقبة فقال فلما وضع الثوب على
 الارض جلس الرجل وشيئا كانا نط من عقال ورويه عن محمد بن عبد الله
 عن الحسين بن محمد اللادي قال حدثني ابي قال قلت في جامع المدينة
 والرجل ان علي اصد عاقب السوف قال اصد صاحبها يا بلال ان لا يملك
 علمت ان طين قبر الحسين ثقا من طرا وادرك ان كان في يد رجل فوقع في
 طين فعمل رد اظم احد ضيق عاقبة وحققت على نفسي اسيت منها وكانت

في كتاب
 في خواص رتبة القبر

في خواص رتبة القبر
 .في كثير من الصناعات والعلوم الرياضية حضوره الاطرلاب وكان معيا
 باخباره عن الامور الغائبة عن الحواس والاشكال قال الفاضل الكاشغري
 ما بال السلطان ارسل مثل ذلك امر عظيم فاعناط القبر وقال ما نحن ان
 من مثلي من كان عالما بعلوم العلم ففقد ذلك اقل الفاضل يده الى
 ثم امر بها مقبوضة فقال ما في يدك فاطم القبر فليعلم انهم رفع
 راسه فغير اللو فقال الفاضل ما اظن من هذا قال فغيره حتى اخرج الى
 عالم بما في يدك اللان حتى فاقه كيف قال الفاضل وماذا قال ان ما في
 يدك ترين من راس القبر الكافي ان كيف وصل الى يدك فقال الفاضل فقلت
 عقلت او هو قال لا وحق السج قال الفاضل بها القبر ان ما في يدك
 كابل وان ينادي قال لا لا طعة من الجنة وهل لك بد من اللان مع
 قطعك وجهك وحالك فقال السج ففقدت اربا العالم فاسلم اليه
 كثر من رتبة الحسين فخلص العلم ان رتبة الدين من انوار اجمع اللغات
 واللام وكافة العالما والارض والارقام من كان من اللامودهم
 من اللان اللان موقى من انوار رتبة اللغات من منارة
 الطغة والعصا وتمازجت بباينها منها الطير والركاب

في خواص رتبة القبر
 .عندنا عجز كبير فقلت ما في اشد في العلة فقلت اني اسلم الماري
 عليك كل يوم الارادة فقلت لها فقلت هذا ان العالما فخير
 باذن الله فقلت لها ما انا الى شي احب الي مني الى ان اقصى ما في يدك فقلت
 عني العلة ورويت عن من كان لم يكن في علة فقلت ما كان بعد ردت على العجز
 فقلت لها ما عليك يا سلمة وكان اسما سلمة بما دار او يني فقلت لبراحمة
 ما في يدك السج من كج كانت في يدك فقلت ما في يدك السج فقلت انما
 من الحسين فقلت لها يا رافضيه بطين قبر الحسين حتى جبت من عندك ما مضى
 ورويت عن الله على كاش ما كانت انا انا قاسي منها الطير وقد ردت عنك على
 نفسي ثم اذن مؤذن وقاما عيليان وغابا عني اقوال السج في كاش ما مضى
 ثقاة اقوال من فقيه للفاضل الحديث الكاش في صاحب الصالح في علي علي
 انني رخص بعض السلاطين الصغوية جارية من قبل اللان في اللمعة
 وكان فاضلا بها علة احمر اللمعة واللمعة فقلت على جارية من قبل النيات عنه
 وعن كل جارية استدعا من الكاش السلطان فامر السلطان بفتحها من كان
 في تلك اللعة من العلة فحضر او كان من علة الفاضل للشارب ورويت
 فقلت قال السج لللمعة برنا ناعل من بسل على النوار وكان السج في

في خواص رتبة القبر
 .ان الياس القلي من اللغات بل من جوار من الدرب ليل ان اللان من
 الطير وان يوقنا فنجعل خالص النيات في اللان فقلت اعقلها
 وقافا في اللان الطير والفيوضات بل اقوال احقر اللان ان
 تامل في اوردها من الزايات فضل عن علة النوار ان ما في رتبة اللان
 الهلة وحضور الحسين بن علي عليه اللان العلة والقات من اللان واللد
 نقاعات ان كانت محضه جارية من مامورات بل من القفوف في فوضات
 خالق الكاينات فاضل بجاعة اللان ورويت في اللان بل اللان
 ورامد الكاينات الى يكون اللان من اللان ورويت في اللان بل اللان
 ما رواه من العالما ورويت من اجتهاد من اللان ورويت في اللان بل اللان
 ان يكون من اللان فقلت ما في يدك اللان فقلت انما من اللان بل اللان
 هو الذي يعجز من اعين النظر الى الزايات والعلوم هذا ان رتبة اللان كثر
 كانت في الحار الشريف ولم يصل اليه من ايدي اللان وان شئ اللان
 ما في يدك ما في يدك من اللان والى ما في يدك من اللان بل اللان
 يعجز من اللان ان يدعها الحار فقلت ان رتبة اللان فقلت
 فقلت ما في يدك من اللان بل على اللان فقلت انما من اللان بل اللان

في كتاب
 في خواص رتبة القبر

في رواية بن ربيع البقرة ومعرفة اليك قال اخذت من
النبي التي عند النبي من علي بن ابي طالب اخذت من علي بن ابي طالب
فخرجت عليه فخذت مني ثوبا ثم خرجت مني ثوبا ثم خرجت مني ثوبا
حتى وان لم يتكلم ففعلت ذلك حتى اني خرجت مني ثوبا
رواية السراج عن الصادق قال اخذت من علي بن ابي طالب
سبعين باء والحمد لله الذي جعل علي بن ابي طالب
علي ما هو ظاهر في رواية عبد الله بن محمد بن ابي حمزة
في نسخة السراج ان ذلك بحسب الطول والوضوح في بيان ان ذلك
للدلالة على ان الاصل من الاصل في نسخة السراج
وعليه ان يعرف بالكتاب المذكور في الكافي الذي هو من كتابه
الزينة الطاهرة وروي البقرة الطيبة روي في نسخة السراج
واخبره الملائكة الذين في الجنة من الملائكة العليين في نسخة السراج
مضرة واجعل في نسخة السراج من كل واحد من كل واحد
مع نسخة السراج في نسخة السراج في نسخة السراج
ايضا المدان في نسخة السراج في نسخة السراج

من علي بن ابي حمزة عن بعض اصحابنا قال قلت للصادق اني رجل كثر العلم
اللام من ديار كند وادار المال وقد اتيت ابيته فقال لي ابن انت من فليس
طمين فان فيه اشياء من كل دار والامان من كل طرف وكل دار
ان اسلك حتى هذه الطيبة روي للملك الذي اخذ ما روي في نسخة السراج
الروي الذي جعل في نسخة السراج في نسخة السراج
من كل طرف قال نعم قال ان الملك الذي اخذ ما روي في نسخة السراج
اسلك في نسخة السراج في نسخة السراج
في نسخة السراج في نسخة السراج في نسخة السراج
من كل طرف قال نعم قال ان الملك الذي اخذ ما روي في نسخة السراج
طمين في نسخة السراج في نسخة السراج
في نسخة السراج في نسخة السراج في نسخة السراج
في نسخة السراج في نسخة السراج في نسخة السراج

التي انما لكن المحل ان الذي انما ويجعل في نسخة السراج في نسخة السراج
وحتى انما في نسخة السراج في نسخة السراج
اراد ان يخرج من ابي طالب في نسخة السراج في نسخة السراج
اراد ان يخرج من ابي طالب في نسخة السراج في نسخة السراج
وانا انما في نسخة السراج في نسخة السراج
وجعل في نسخة السراج في نسخة السراج
وامر رسولك في نسخة السراج في نسخة السراج
بج الدائمة في نسخة السراج في نسخة السراج
هو في نسخة السراج في نسخة السراج
وروي في نسخة السراج في نسخة السراج
كل دار في نسخة السراج في نسخة السراج
ناغار في نسخة السراج في نسخة السراج
على في نسخة السراج في نسخة السراج
والو في نسخة السراج في نسخة السراج
كل دار في نسخة السراج في نسخة السراج

الطبعة لمصلحة ابن فضال المروزي في نسخة السراج في نسخة السراج
محمد بن احمد بن يعقوب بن علي بن الحسين بن علي بن فضال في نسخة السراج
احد قال ان الله سبحانه خلق ادم من طين ثم خلق منه نوحا ثم خلق منه ابراهيم
طين في نسخة السراج في نسخة السراج
مثل الطبقة في نسخة السراج في نسخة السراج
من ذلك في نسخة السراج في نسخة السراج
رأس السلسلة في نسخة السراج في نسخة السراج
الادوية في نسخة السراج في نسخة السراج
من الادوية في نسخة السراج في نسخة السراج
لك فقال اني تناولتها في نسخة السراج في نسخة السراج
لم يكن يقع في نسخة السراج في نسخة السراج
عندك في نسخة السراج في نسخة السراج
لحمنا في نسخة السراج في نسخة السراج
بج في نسخة السراج في نسخة السراج
من كل دار في نسخة السراج في نسخة السراج

وعليه ان يكون بين الكل بما في مرسله السري وهو المرد باله اللهم
اجعله رزقا واعوا على ما صار فاسم كل واحد انك على كل شيء قدير واذا
وضعني فيه معي ان يحسب قال اذا اذنت من ربنا المظلم ووضعتنا
في فلك فقل اللهم اني اسئلك بحق هذه الزينة بحق الملك الذي فيها والشيء
الذي في جوفها والدم الذي مل بها ان تفعلي على محمد آل محمد ان تجعلها
شفا وناقا ورزقا واعوا واما ما من كل خوف ورافاة اذا قال ذلك
وهو لله العافية والثفا انتم يدان كان المأخوذ من الزينة من طين
الجارح اما ان كان من غيره الى اربعة اسيال من الجوارب فالللب ان جعله
ثانباتي الجاريل القبل الشريف وياخذ من ثانيا على جواربه يعني ان جعله
كما على الالذذ اللبدي ويملك الزان ما لم يحرم احرامه وعن جواربه
تفجبه واما كان الزينة من الزينة المستنائة كان احد من سائر الال
مكنه ووضع على الجاريل وعلى القبل الشريف ثم اخذ على الزينة المذكور فلما
كرامة سيد الشهدا عند الله من فضل الملك العليم ان يكون في جواربه واثنا
للجليل هذا القدر من الانتساب للزينة من جواربه من رتبة سيد الشهدا
وغيره جواربه الشريفين من ثانيا ما كان ثانيا للزينة المعصومة من جواربه
وهو من تخييم عن جواربه بغيره بغيره من جواربه طين الجاريل المذكور

في دعاء الزينة

من فوضه يعقوب عن زيد عن الصادق قال من باع طين في الجنتين فانه يبيع
لم الجنتين في ثبوتيه ام لا وعها ان فني نهاية للمرام الحجة الصبر يحصل الفجدين
الدرسي ودين طين في الجنتين بلور الال انقال انك ان الزينة من جواربه
للجوارب فوضهها من الجوارب من الدرسي ليس بجوارب والخرم من الزينة الذي لا يجوز
فقر به الجارة من جواربه من الدرسي او من جواربه ووضع على الفرج المقدس
اما ما اخذ من جواربه ولم يوضع على الفرج افاضه لم يثبت الزينة الا ان يافده
بالدعاء المذكور ثم يحمله في ثبوت الزينة الا ان يحاذره انك الال الذي في الزينة
اخذ من جواربه ولم يوضع على القبر ان لا رومنه طلق الى زينة حتى الجاريل للزينة
فقد عرفت انه غير من جواربه طين الجاريل الموضوعة على ثبوت الزينة
وبل ولكن الال عازا عن الال من جواربه لوقتها بان الجاريل تفقد
هذا القدر والافاضة التفرقة ليس في جواربه الى ان شرط الدعاء ان
حرمة الزينة ثانيا لها بل من غير ثبوتها بل الدعاء من الفضا والال
للات ومن شرطها ثانيا الى حصة من غير الجاريل لانها من جواربه
احدنا الى حصة وليس في الجواربه فضل من العلة حتى يدور مدارها وان كان الال
من الزينة الجاربه عنها فني ثبوت الحصة له هو كلام ان ارادة لان الزينة ثانيا

يعني ان الزينة المأخوذ من الجاريل المظلم الزينة ان علق بالفرد واخذ با
عاهم يكون محرم للجليل فرائد الدعاء عليه وتعلق بالزينة المحترمة من الال
غير الال من الال من المعصومة والال غير بغير قطع جواربه في تلك الحال
لان ما يكون في الال المتعلق فالحق في الدعاء ان الزينة ان اخذ من الجاريل
الال في جواربه اكله الموضوعة للزينة طين الجاريل على جواربه من جواربه
فرضها الدعاء ام لا لالطالان الموضوعة الى الال على الال والال حوط في جواربه
في عرضة البيع والشراء المحترمة وان كان الجواربه الى الال في غير طين نفس البق
الشريف اقصا في الال الخالف للاصل على التيقن جواربه الموضوعة في الال
وعرفت انك ان باع طين في الجنتين للبار من نفس البق الشريف المطلق
الزينة التي عليها المرفا ووراء محرم او البق ليس في جواربه من الال في بيع
طين القبر على من ثبوت ثبوت مطلق للزينة لعل اللب يتقل اليه وان اخذت
من غير ما علق بالفرد او وضعت في جواربه مع الدعاء يجوز بغيره لالطالان
الجوارب فضلا عن العبادات الال على جواربه من جواربه الموضوعة في الجوارب
اكله لالطالان الال الال على حصة اكل الطين الموضوعة على جواربه اكل الطين
على من ثبوت ثبوت لالطالان الموضوعة بالال في الجواربه للزينة الموضوعة في الجوارب
وضعه لكونها او ثانيا فالحق الزينة الجاريل اكلها في ما اخذت من جواربه او من الجاريل

في دعاء الزينة

وعلى فرض اطلاق في بعضها لا يلحق تخفيف العبادات المحترمة لالطالان مطلقا
انها بالنسبة الى ما نحن فيه محله وانك بها المعين التحقيق الال يقال بان
الشبهة في القبول التي المضاف فيمكنه هو لان الشبهة في تحقيق الاضافة الى ثبوت
الزينة اليه او الى القبر والاصل مع ذلك عدم جواربه اضافة الى الثبوت في حصة
ان بقية الثبوت بالعبادات المضافة عن اكله لا يقال ان ثبوتها الى الجاريل
يملك الزينة بالاصل لا تقول بان ذلك كذا كان انك بالعلم في ذلك
او قلها وشروطها كان قطعها مع ان العام وان وضع عليه الفقه على سبيل الال
عاجل انك بغيره على الال الال الال المقام في جواربه بل كلام فني جواربه
في مثل طين الجاريل الجاريل الموضوعة في جواربه من الال الموضوعة في الال
والزينة وكاشف الثبوت حيث فوضه في طينها الجاريل تحقيق الاضافة وعدها
الال الذي محط نظره ذلك لان الال الى ما على جواربه اكل غيرا اخذ من جواربه
الشروط مع تحقيق الشرط المذكورة الال انك عرفت انما افراط طين المقام
الشروط من شرطها ثانيا لخواص من غير ثبوتها الى الال ان ما زاره اعطى
نفس بط بالنسبة اليه ولذا قال في الرضا لم افق على شرط ذلك الاصل بل جرح
جاءه بان ذلك لمرادة الفصل اخذ في الال الموضوعة في جواربه الال من
الروايات في ثبوتها لغير ما وجبه في ثبوتها بعض مدرك حيث قال في ثبوتها

في دعاء الزينة

في تحقيق البرهان ومنها
الاصل ولزم الاقتضاء كما خالفه على التيقن من ما يهتد به الترتيب المقدس من اشد
من قوله او ما جاوره عرفا وتخلل الى السجين ذراع ولما جاوره السجين الى اذنه
من السج ولا رغبنا ما مواردت به الرأيه فشكل الدان يوجد منه ويوصى على الفجر
او الفجر فيقوى احتمال جوارفه نظر الى ان الاقتضاء على التيقن او ما قارب به
يوجب عدم بقا الشيء من تلك البقعة المباركة لكثرة ما يوجد منها في جميع المراتب
ولهذا في بيوتنا الى يوم الفجر وطولها الضوضى بقا من بسبب الشرفه بل لا شبهة ويجادل
صحة جماعة كفاصل المقدس في الفجر ونجاسته الرضفة العتيقة ضرورة ان بعد ورود
الضوضى عليه لا وجه للشفقة الدلائل افرقت في الضوضى لو كان لاجل ضعفه كما لم يخط
نظره نجاسته لثمة عنده وجه لعدم اعتناء بعضنا بها وامان من الجنس الكمال
وعاقل لا يفرح الا فلا عنده خصوصاً في مثل الحاضر مع ان روايته اشتمالى التماسه بار
عنه لئلا معدودة من العجالة ولو لم يفلأبد من الدفن بالتيقن مع ما ذكره
ذكرناه من قيام قرينة عقلية على عدم ارادة الفجر نفسه بل ما جاوره الى السجين
وارادوا بها ذلك العرف مع انه غفلان لتفاوتهم البسمة الطم الشرى وعبره
مضافا الى تقريرهم بالحدود والبيان وسألتهم عن عدل العرف ما زاد على السجين
من تلبسته لا معنى لتقوية الجوارك ذكرناه في جواب صاحب نهضة للراحم من ارج
الفتية والى هذا التحقيق الدافعة على وجه يتعلق بها العلم الشرعى معنى شريطة

[illegible]

كانت الفقه
على الحجاز للأمانة في بلدان مع انقلاب جابر والولع بالدين والدلائل على الصواب
الدلائل فلا يغفل العوام فتعبدوا ومن هنا بان الحال في زمن حمور سائر للأمم قد
بهم ففهموا بعد ما حلقة قصة محمد بن مسلم مع الباقين وقد فهم بان الشرايع كانت
في زمان النبي محمد الاستشفاء والتبرك بشعره وبالذلل بل ولقوله بل حجر أكل تراب من
لله يقول ما هو وألفاقهم الفصول المستفيدة والله العالم من بركات زينة الحسين
ان الشجرة لو أخذت منها ولبس على صدره ما عود من الدنيا ان كان قد ورد
القصص في صحيح ابن محبوب السجدة الى من طين من الحسين حتى يعلو من من كان سجد
حتى توضع في العام الزمان ومن فضل الحسين القربان المبعوث في النبي ويدبر الحبيب
له النبي حتى سجد النبي عن ابي الحسن موسى من اولوا الامر من زينة الحسين في حق
ببره واحدة يكتسب له سبعين مرة وان احسن السجدة بغيره ولم يسجد بها في كل
حسنة منها سجد مرات ومن كرامات عليا في حقه ايقاد النار في حجره السجدة الله
فات ما في حجره من كتبها بنا عن اسم سلمة ان الحسن والحسين دخلوا على رسول
الله وكان عند حجرين بل حجرين لا يدوران حول الشجرتين يدحيتا الكلي فجلس
يحيي سيدنا عليا السجدة في شيا فلا يزيد حجرين فقاموا في حلة وروايت في زمانه
فصار لها الحجر فجلس هو وحده في جوار عليا الحسين فجلسها وقال لها اني انا
الذي لكما وابدأ يا سيدي فجلسا كما السجدة على كل واحد منهما شيا حتى جاء النبي

بكتات القبر
فجلسوا جميعا واطلوا حتى يتجاوز لهم راي الوابى كلوا من ذاك البقايا والفقراء والارامل
والمسكين وكل كان اولادهم يتبعون النبي ولم يحفظ التغيير والفقراء من ايامهم
قال الحسين فلي توفت ابي فاطمة فقدر الامان وبعي القفا والفرج الامام عروبة
فلما استشهد ابي فقدر الرجل يبعي القفا على بليته الى الوقت الذي ضعف فيه
المادة فاستأجرها واعطت ضيكن لاسب عطفي فلما ربي اهلها ففرغها
يقنت بلفها قال علي بن الحسين سمعت ابي يقول ان الله قبل مقتل باعته فاني
تخبره جبريل القفا في مصر فالتحت التفاحة فلم احب لها ان يرفعني فخرها بعد
القدر من خبره فسمعت من راحة التفاحة من اراد ان لا يكون من يتبعنا الصالحين
يكون ان كان خلفا في الدنيا وعن بعض الموتى ان امرأة كانت من بني ربيعة
او لادنا حتى اتم بالنار حرقا من انهم لم يعلم غير انها فلمات ودفنت فسمعت
الراب عنها ولم يقبلها الا من خبا اليها الى العمار وقصر القفا فخرجها عن فمها
فاجرت بها فقبلها فقال ان الارض لا تقبل هذه لانها كانت تحت رجل العبد
سلبه اقبلوا في قبري يا نبي من تربته الحسين ففعل فترى بالسرهم الثالث احاطة الله
في الحايه التي بمن تولاه احاطة الدعاء تحت شجرة وبمن من الامانة التي فيها التي تحت
ففيه البعاد والاسفار بل ان شرف البقاء فصار لقبها ارحم من بليته كثر زادنا
الله شرفا وراية لم عن ابن ابي يعقوب قال سمعت ابا عبد الله يقول ان رجل من

معنى ان هذه العوائق الاربعه واربعه في موضوع واحد من الموضوعات للمدين ان
 يمكن بوجوه مجاميعها لانها متفق على القاعدة لان من القواعد المتفق عليها
 بها اصل ان اذ لم يكن في موضوع واحد كانا اثنين دون متفقين للمدين ان
 ما يحكم لعدم التناقض اقول ان الظاهر ان ذلك لا يرد ان الامر بين المتفقين
 وطرف احدهما ان الاول او الاول الثاني المتفقين الا ان ذلك لا يرد في غير
 محال كونه بل لاجل التبع في قولنا ان المتوافق في القاعدة هو وجهه منها
 بعضه وارتقاء في استنباطه بان الاخبار الواردة في القواعد هي في
 الظاهر في مقام التخييل حيث يحد اللون بالامر لا يكون المحذور في الخارج
 من الظاهر لا يكون في الخارج من المحذور لان الامر بطلان المحذور منها
 المشهور من ان الامر بحال للمدين ان يقرر بالامر لا يقرر في المحذور
 بل ان الامر الذي يتفاد من المحذور المتفاد من غيرهم القدر المحذور
 والافضل في ان المتفق من غيرهم لا يقرر في المحذور في الخارج ان الصلوة
 تتم في الحرم والعلية في غيرهم في المحذور في المحذور المتفاد
 من المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 من المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ليس من الالفاظ المشتركة ولذلك لا ينبغي في ليس مقولا بان الشك في اشياءها

في تعيين الحار
 مما يورث اجمال اللفظ لان يقال بان الامر في المحذور كما في بعض الاخبار
 ما هو من الامر في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 بل ان عدم النسبة للمدين في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 باختلاف المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 لان الامر في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 فقال في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 لتجسيم في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ونظم الميل من بعض في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الاضافات مثل ان زيد لا يورث في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 لا يكون في الموضوع في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ان زمانا ان لا يكون محلا ايضا للمدين في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الاعتبار بالامر في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 في الاخبار في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 وبه يحل اربعة احوال لان من كل جانب ميل في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الاربعة ايات في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور

في تعيين الحار
 وان كان المراد بالامر عند الوفاء بقصد فيه لان الامر غير موكول الى
 بل الحد لان من الامور الجارية في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 يكون الوفاء في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ما في القام من الروايات في الاول ان يقال ان الامر بهما في المحذور في المحذور
 عليه في رواية في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الحين وعند الحين بناء على الاختلاف في الاحكام مرجع المحذور في المحذور في المحذور
 القوي في صدر الرواية اعني قوله ان زيدا في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 المتفاد في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 فلا يضر في موضوع المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 منها ما هو اصل وان الكلام ليس في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 حيث في رواية في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 وضوح الامر عند محذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ولذا عبروا بذكر المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الشك اعني الشك في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور

في تعيين الحار
 وما يقطعنا من منبه بان مثل الروايات لان الامر في المحذور في المحذور في المحذور
 لعدم وضوح حاله في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 جمع الالاختلاف في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 في القام في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 لا ان الامر في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 ان يعرف في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 من قوله مع ان الاولات تختلف في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 هذا ايضا مما لا ينبغي وان كان المراد به سور القبر لانه موكول الى ان يكون موكول
 للعصم او عن غير المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 الكلمة فمع كون الامر مع سور ابيها بالامر في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 فما يورث من ادراك الزيادة حيث قال واذ اختلفت الحار في المحذور في المحذور في المحذور
 فلو عند الف كذا في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 عليه في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 زيادة في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور
 بقدر المتفق في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور في المحذور

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت
ابا عبد الله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حرم معلوم من عرف ما وثقه
بها اجريت عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار
وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من روضه من روضه
وملا من موضع القبر وهو الماير قطع له لبنان مثل خبيرة نعيم فقيت لك الله
منها فلما بان الماير كان معهودا عند الحما باللائحة وهذا مخرج في عدم علمهم
لكنه يفتح بان في زمان السؤال كان على الماير باللائحة واليوم والليل مختلف
باعتلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من ايام الساجدين
او طبقت احما بالصادق بل اذكر قليلا من زمانه الشريف وكان اخو من
اذكر في اخر زمانه بل معدود من ايام الساجدين وفي زمان احدى عمار لم يكن ابا
عليه السلام بقبر الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير الماير
وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عضد الملكة الداعي في حرمه من ايام
وسبعين وثلاثمائة كان معهودا في السوفى في الشيعه ومن يثابته فسيب امير المؤمنين
وقته الحسين وعن ارشاد النبي من بعد الله بن حازم في حرمه بل ان روضه
لما ظف بحرقه بل لو سدين بحجرات طاهرة فاقام من لا توفى وحصل جعل له

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت
ابا عبد الله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حرم معلوم من عرف ما وثقه
بها اجريت عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار
وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من روضه من روضه
وملا من موضع القبر وهو الماير قطع له لبنان مثل خبيرة نعيم فقيت لك الله
منها فلما بان الماير كان معهودا عند الحما باللائحة وهذا مخرج في عدم علمهم
لكنه يفتح بان في زمان السؤال كان على الماير باللائحة واليوم والليل مختلف
باعتلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من ايام الساجدين
او طبقت احما بالصادق بل اذكر قليلا من زمانه الشريف وكان اخو من
اذكر في اخر زمانه بل معدود من ايام الساجدين وفي زمان احدى عمار لم يكن ابا
عليه السلام بقبر الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير الماير
وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عضد الملكة الداعي في حرمه من ايام
وسبعين وثلاثمائة كان معهودا في السوفى في الشيعه ومن يثابته فسيب امير المؤمنين
وقته الحسين وعن ارشاد النبي من بعد الله بن حازم في حرمه بل ان روضه
لما ظف بحرقه بل لو سدين بحجرات طاهرة فاقام من لا توفى وحصل جعل له

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت
ابا عبد الله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حرم معلوم من عرف ما وثقه
بها اجريت عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار
وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من روضه من روضه
وملا من موضع القبر وهو الماير قطع له لبنان مثل خبيرة نعيم فقيت لك الله
منها فلما بان الماير كان معهودا عند الحما باللائحة وهذا مخرج في عدم علمهم
لكنه يفتح بان في زمان السؤال كان على الماير باللائحة واليوم والليل مختلف
باعتلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من ايام الساجدين
او طبقت احما بالصادق بل اذكر قليلا من زمانه الشريف وكان اخو من
اذكر في اخر زمانه بل معدود من ايام الساجدين وفي زمان احدى عمار لم يكن ابا
عليه السلام بقبر الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير الماير
وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عضد الملكة الداعي في حرمه من ايام
وسبعين وثلاثمائة كان معهودا في السوفى في الشيعه ومن يثابته فسيب امير المؤمنين
وقته الحسين وعن ارشاد النبي من بعد الله بن حازم في حرمه بل ان روضه
لما ظف بحرقه بل لو سدين بحجرات طاهرة فاقام من لا توفى وحصل جعل له

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت
ابا عبد الله ليقول ان موضع قبر الحسين بن علي حرم معلوم من عرف ما وثقه
بها اجريت عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار عفو ما وثقه عمار
وعشر من ذراعا من ناحية راسه وموضع قبره من روضه من روضه
وملا من موضع القبر وهو الماير قطع له لبنان مثل خبيرة نعيم فقيت لك الله
منها فلما بان الماير كان معهودا عند الحما باللائحة وهذا مخرج في عدم علمهم
لكنه يفتح بان في زمان السؤال كان على الماير باللائحة واليوم والليل مختلف
باعتلاف الزمان وتوحيده كون احدى الاماير معدود من ايام الساجدين
او طبقت احما بالصادق بل اذكر قليلا من زمانه الشريف وكان اخو من
اذكر في اخر زمانه بل معدود من ايام الساجدين وفي زمان احدى عمار لم يكن ابا
عليه السلام بقبر الشريف ولو كانت لم يكن على وجه يكون ما حيا للماير الماير
وتوحيده ما حيا من تخيلا الهبة ان السلطان عضد الملكة الداعي في حرمه من ايام
وسبعين وثلاثمائة كان معهودا في السوفى في الشيعه ومن يثابته فسيب امير المؤمنين
وقته الحسين وعن ارشاد النبي من بعد الله بن حازم في حرمه بل ان روضه
لما ظف بحرقه بل لو سدين بحجرات طاهرة فاقام من لا توفى وحصل جعل له

في القام هو الحد بالاشتغال من الاضمار عفو ما وثقه عمار قال سعت

ليس له من زيد بن علي وانا اكره ان يسع ذلك قال فقد كن ذلك
على من بلال قال ما كان يصنع بلال به هو الطائر فقد سته العك فظلت على
فقال ابلس حين ارتدت القمام فلما رايته السرى ذكرته على ابن بلال
فقال الى الاقلت له ان رسول الله كان يطوق بالبيت ويقيم الجرح حرمته
النبي هو المؤمن اعظم من حرمة البيت امر الله ان يقف بعزته انما هي سران
يحمله ان يذكر فيها فانا احب ان يدعى حيث يحمله ان يدعى فيها والى
من تلك المواضع وقصص المعنى قال قلت انا محمد بن حمزة على غيرة
وهو عليه فقال لنا وهو اقموا الى الحرس مالي فلما خرجنا من عنده فقا
لي محمد بن حمزة يومها الى البر هو بمنزلة من في البر قال فقلت اليفاضة
فقال ليس هو بل انما هو اخو محمد بن عبد الله وحيو الحسين من تلك المواضع
اقول ان ذلك البر هو واحدكم اسو غيري من اهل دورهم ما ذكرناه
من ان الرواية كانتوا اسكروا زين مفضل الا انه يبين ما سمعوا منه على
وجهه فيقول الحق معنى ان يكون بيننا النبي ما سمعنا من روايته بالافاق خلفه
مفضل وخال ابل للاعتبار يشهد بان بيان الحديث كالحديث في امره بل ان
يكون من الامور التي كان للاطفال موضعية مثل الادعية ولدن ارجل من

الدهاق في حمار الدين

من الدعاء على اللعامة دعاء بعض فقهاء هو الذي يحيى ميتة على ان ي
فقد قال الرجل ويحيى على ان اى علم ان السكندر لكن قل كما اقول ولذا
درونا وياضنا فاملا زكيب وياضنا زكيب طلع عليه الفطن ووجهه ان
الراوى عن الامام او عن الرضى عنه يبينه بغيره على ان يبينه بغيره
الى اخره بالافاق اخره على ان يبينه بغيره وكذا الحديث بالافاق وياضنا
من اجل واحد في كتب عديدة مختلفة وهذه الرواية لذلك لان الراوى عن
الامام هو المعنى والراوى عنه اخو محمد بن حمزة وهو طرقي في توليد اليه
ونائبهم محمد بن عيسى وطريق الصدوق الاول اليه له رواية ثالثة شرع بها
الروايتين رواه في كماله ان يارة عن اخيه عن ابي هاشم المعنى قال قلت
على ان الحسن بن علي بن محمد بن حمزة عليه فقال يا ابا هاشم اعش حلا من مواجها
الى البر يدعى السكندر حيث من عده فاستقبلني عن بلال فاعلمته ما قال
وسئلته ان يكون الرجل الذي خرج ففعل السمع والطاعة ولكن اقول انه افضل
من الجوار ان كان بمنزلة من في الجوار دعائه لنفسه افضل من دعائه له بالافاق
ساقال ففعل ان كان رسول الله افضل من البيت والجر كان يطوق بالبيت
الجر وان لم يبعه ففعل ما يحب ان يدين به فيستجيب لمن دعاه والجر ما يحب ان يدين

الدهاق في حمار الدين

في هذا الخبر الشريف يعلم ان الطائر لا بد ان يكون تارحي من سائر الامكنة لا
حاجة الدعاء للصالح مقام الدين في الدنيا لان فيه امور الدار الشرف
نفس البقية الثاني حرمة الحسين النبي الثالث حرمة اهل بيته الذين بذلوا
مجاهدة في طاعة الله الذين لم يخلقوا لخلق الله منهم الا بعد خضوعهم الى
ملكه وبهم اربعة الاف المؤمن عند دعاء الداعين الى عمل كونه افضل
بازال الفرق الحسين وبعدها في الامور الموافقة للعدد واليمين من اجل عادة
ان يراد الدعاء خصوصا مع دعائه الذي لا يخلف للعباد اقول بيان حاله
في مقال وان كان المقال ابيان خارجين عن مقتضى الدخا ما عتد
الشرح وتفصيل على وجهه في العليل ويرى العليل الدار بياضها اعمالا
للاجل من مناسبتها للاخي على التبل فتقول لو قيل بان نازل سليمان على
الرائكة وعادونا في البقرة المباركة وما وجدنا الى الدجاجة من سبيل بلقنا
المنزل ومقبل فليس الامر الا الى الرب العليل ليقال في الجوار لا يمارى
العبد الذي في وجهه تامل من سبط خمر سليمان من نسل ابيهم الطائر وهو
ان الدعاء ليس دعائه تامل بل هو من الامور التي لها انصاف في ترتيب التناجج
من اخراج الطائر الى الجوار في ذلك من جهة الشرايط فيكون ذلك

الدهاق في حمار الدين

يجمع فلا يؤخر فيها هو القصور وشرايط كثيرة والدعاء الذي جعل على القبة
الساكنين وسنة سيد المرسلين وهو الدعاء الطامع لشرايطه حتى يتوكل على الله
بكره في تولد دعائهم وتوكل الدعاء في الدعاء والدعاء من تحقيق الدعاء
سجدة عدم الحاجة للزوم الخلف في دعائه لانه امر بالدعاء ودعاء الدعاء
وسنة نفسه بالحجج بانه شرب عند الدعاء والدعاء فلا حرج من عدم اجابة الدعاء
اما الاجابة عدم اجزاء الاسباب لاجل المانية قال الباقر في رواية محمد بن مسلم
ان العبد يسلط الطامع فيكون من شارة ففانها الى اجل قريب او الى اجل بعيد
فحينئذ العبد ينافي قول الله يقول الملك لا تقض حاجته واحرمه اياه فانه يرضى
سخطه واستجابه ان مني وهذا صريح في ان الدعاء ليس دعائه تامل بل من العفويات
التي يترتب عليها الاجابة وما هو اجمع شرايطها فلا بد من الدار بل لا بد من
اضيق على ان قال ليقين فسلموا واحبوا فحق في عن جلال عن الصادق قال قلت
له اخا اثنان من في كتاب السجرات طمعا في الاجابة قال لا ما عقلت فلو تعلم ادعي
اجابة فندعه ولا ترضى اجابة قال اقترى على الساجدة وسكنت لافاق
فمن ذلك فقلت لا ارضى قال لك في غير من اطاع السجرات امره فتم دعاه من غير
الدعاء اجابة فقلت وما دعاه الدعاء قال سيد محمد له وتدعه عندك ثم نكره

الدهاق في حمار الدين

صلواته الفاضلة عليه وسلم وفضلته على غيره من
الصلوات ليس منوطا بظن الفاضل له من قول العقول عن موافق
المسؤول عنها بعد صلواته على السلطان الحكيم لأن العاقبة الحاصلة
قد يكون من غير صلواته على السلطان الحكيم مثل أن يدعو الداعي أن يعينه الله
من غير صلواته وكان الغناء من حيث هو صلواتا للعبد الداعي لأن غناه تكملة
مفر العبد من أولئك بسبب وصوله من الشيء من الحكمة خلا ليدل على من رعاها
كما لا بد له من ما يشبهه بذلك في قوله الذي يطاعني فهو قسري الحكيم
عبادة اللعور وما عرفت في قصة عيسى وحكي أن موسى بن عمران رآه
بينهم عريان في ذلك كان يقطع عيشه بأطعمته من منى يدركه ويأخذه
سكتة محمد بن الحسن في كتابه في العريان موسى مقدم إليه وقال يا حكيم
أرعب الله ربك لي يعطيني بكما أحمد بطيخ عيش فافهم ما روي عنك
وفروي إليه يا موسى وإن كان له في صلواته ظلالا لأن فيك والكني بعف
حاجته لمفاسكه لا ريب لك من الأمر فلما روى موسى أنهم رآه عريانا
مقتولا عريانا سكتة فخل عن القصة فخل العريان وحده لم يزد
وفعله تدبر والماثل أن اجابة العبدان يكون صلواتا للعبد فخل
اللا لخرت إلى زمان الصلوات إن كان غفرا لا بد له ما هو جرحا حاد

فمنه
بما
لكن

العصية فينبغي بعد صلواته وفضلته على غيره من
الصلوات ليس منوطا بظن الفاضل له من قول العقول عن موافق
المسؤول عنها بعد صلواته على السلطان الحكيم لأن العاقبة الحاصلة
قد يكون من غير صلواته على السلطان الحكيم مثل أن يدعو الداعي أن يعينه الله
من غير صلواته وكان الغناء من حيث هو صلواتا للعبد الداعي لأن غناه تكملة
مفر العبد من أولئك بسبب وصوله من الشيء من الحكمة خلا ليدل على من رعاها
كما لا بد له من ما يشبهه بذلك في قوله الذي يطاعني فهو قسري الحكيم
عبادة اللعور وما عرفت في قصة عيسى وحكي أن موسى بن عمران رآه
بينهم عريان في ذلك كان يقطع عيشه بأطعمته من منى يدركه ويأخذه
سكتة محمد بن الحسن في كتابه في العريان موسى مقدم إليه وقال يا حكيم
أرعب الله ربك لي يعطيني بكما أحمد بطيخ عيش فافهم ما روي عنك
وفروي إليه يا موسى وإن كان له في صلواته ظلالا لأن فيك والكني بعف
حاجته لمفاسكه لا ريب لك من الأمر فلما روى موسى أنهم رآه عريانا
مقتولا عريانا سكتة فخل عن القصة فخل العريان وحده لم يزد
وفعله تدبر والماثل أن اجابة العبدان يكون صلواتا للعبد فخل
اللا لخرت إلى زمان الصلوات إن كان غفرا لا بد له ما هو جرحا حاد

التي
التي
التي

مأجل أو أجل قال رسول الله ما يذبحه الله إلا ما لم يذبح في
رحم ولا يذبح ما يوجب العبدان إعطاه الله أحسن فضلها كانت اجابة الدعاء
على أو أوقاه له في الأخرة أو أوقاه شره مثل ما قاله العارفة بيار الله
فلا أنكر العبد أن قال ما الذي من ما اجابة الدعاء من غير ما يذبحه الله
يكون تأخير الاجابة إذا كان من شأنه الاجابة للمصور أو هذا قال الصالح في
رواية محمد بن جعفر التميمي أن رجلا قال للربيع الحكيم إن دعوة منذ كنت
سنتين ما أجبت فيها شي فقال له ابراهيم الساذج اجلس عبد اجلس دعوة
لناجيه ورجله وطل إليه وإذا البعض عبد محال دعوة والغنى قلبه الياس منها
وقال في رواية ابن عمار أن عبد المؤمن ليدعو الله عني حاجته فيقول الله عز وجل
اجابة ربي في الصورة وعنه فاذ كان يوم القيمة قال الله عز وجل عبدي دعوني فإني
جئت اجابتك في ثوابك لا تلو ذلك قال في معنى المؤمن أنتم سجدوا لله
الدنيا لما روى عن الثوري ومن ذلك على الوجه بطل الفارق قال
رسول الله تعالى اجعل الدعاء ثم فو قال في عشرة من كسبه أو لا يذبح من مصلحته
قول العارفين بان من الدعاء لطف ومنها عدم التجاب للمؤمن بقصد الاجابة
عاجل فيكون الاجابة أسرع منها تنبيه العبدان واللا فله بعض الواعظ

وقال هشام بن الحكم استغفر رسول الله في النسيء في قالوا إنه العرف
رسول الله بيده ورؤيا الله هو البيا واللعن قال في ذلك العارفة لوارث الله
استغفرت لثاني ثم استغفرت لثاني فثاني قال ما الذي دعوت وليس لي
ثم دعوت في ذلك ثم دعوت في ذلك ثم دعوت في ذلك ثم دعوت في ذلك
بالاجابة وفي الواسط من عدة الداعي وحكي الله موسى ما دعوتني وكونتني
ساعة لك وروى عند الصادق أن عيسى بن مريم كان يحكي الله قال لو كان أعف
الكل لسميت على الهواء وبغير هذه الاخبار مما يظهر من عدة الشرايط في الدعاء
اللعن ومانه روى عن جعفر بن محمد عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
أرني من أبي راسي وأخبرني في بعض ما كان مؤمنا بالله فاصفاه وبقائه
لمنوع الكمال في نفسه من الفايص والرائد بعد ساعة حلا عن الحكيم
يشير إلى أن الدعاء انفس من النان وذل هو الوجه في قوله من جعل الله
الوجه الذي من ماله حفص بن العبد لا عجز في مقام طاعة فيقول الله عز وجل
ي أن لنا الله الذي أضحى الخواص هذا من من شرايط اجابة الدعاء ولما شرايطهم
انفاز في اجابة شرايطها في البيا واللعن رة اجاب الله الواعظ في حقايق
منه من حفص بعض اللعور في نفسه فقام ولما الاول منه وان كان بعد التماس
الحكم على الدعاء لأن مؤمنه لأن الدعاء هو السؤال الذي لا يكون في ربح الدعاء

ولقد اذاع عليه مثل تلك المذاهب المذمومة على تناوله ولو باجاء وقد ما لم يفسر
والك بواجب على السؤل عليه الا ان عده من الواجب للواحد من وجه وهو ما عني في
معدة للمذمومة في قرب اللسان وعن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
لهم من اراد ان رجل لا يملك اهل فلم يملك كتابا ولم يملك عليه مشورا او رجلا
يعمل في حرم ورجل له امره سؤا فزير بكل ما تقدم عليه في سؤا في ذلك
عواله ويقول اللهم ارحمني منها فيقول الله له عبد قد علمت انك امر بافان شئت
خليتها وان شئت اسلمتها ورجل يرتبه الله بالشر انفق في البراءة فيقول الله
منه في سؤا في ذلك يدعوا له ان يرتبه هذا فيقول الرب له لم ارضك انك
فلا انقصت ولم اسرف وانى لا اقبى للرفيقين ورجل قاعد في بيته ويريد
عواله ان يرتبه للرجل ولا يطالب بن فضل الله كما امره الله هذا فيقول الله له عبد
الم احقر الدنيا عليك ولم ارضك في جوارحك وارضني واسعة افلا اخرجك من طلب
الرزق فان حزنك عندك وان رزقتك هو الذي تريد وعمرها والضاقة
ما ذكرناه ولذا زير في رواية ابن حجر ورجل يدعو على جاره وقد جعل الله السبل
الى ان يخرج من جواره ويبيع داره وحمل من هذا الباب كل امر يكون المرء في حيا
فلا يكون معذرا ولا مأجورا واصل الله سؤا في اختياره كما قامته في
معان يصل اليه سؤا في ربهنا وفيه كالكفى في البازية واللقامة في كل منزل
البل

السلام على العباد للجل عياهم وان لم يكن سوانح اجابة الدعاء في بين العاركن
قال الباقر ان الله لعيب الفعل في كل امر فانه في كل امر العاصي قد جعل
الله له سوانح في كل امر وانما الثاني ان سوانح اجابة الدعاء هي امرها العاصي
قال جعفر بن محمد في رواية محمد بن مسلم ان العبد يملك الطاعة فيكون من شاة فقا
الى اهل في ريب او الى اهل بعيد فينبغي للعبد ان يفتقر الله فيقول الله له عبد
حاجته واحمره اياها فانه يفتقر في خطي واستوجب الجاهل مني وحي جبر امره
لينبذ العاصي في ربه عن الرزق وفي كثير من الدارعية اللهم اغفر لي الذنوب
التي تجس الدعاء وعندها عقر في الدين ومنها اكل الطام في الطم في القدسي لل
يحبني دعوة الدعوة اكل الطام قال رجل للبياتي يا رسول الله اقب ان يحجب
عاني فقال طهر ما ملكك ولدتك لطفك الطام وفي الرواية ارجى الله العاصي
من مريم قل طم لم يني اسرائيل لاندعوى والحق تحت اذنكم والاضام في ظهوركم
فانني ايت ان احيى من دعائي وان اجابني اياهم لعنا عليهم حتى يتفكروا من بل عني
الافتقال الى ان تن اعظم الموانع التي من الناس ولعل الله ان العباد للدين الذي
وكن العبد يحجها اليه كان رجاءه الاجابة ومع الطم لا يفتقر لاجابة قال ابو عبد
اذا اراد احدكم ان لا يلبس ربه شيئا للاعطاء فليكن من الناس طم ولا يكون
له رجاء الا من عند الله نعمنا زاعم الله ذلك من قلبه لم يلبس الله شيئا للاعطاء

وقوله والاضام في سوانح اجابة الدعاء ان يقول الله في دعائه استعمل الذممة حتى ين
حقوق الناس كما قال الصادق في رواية علي بن ابي طالب في المقال السبع وعني في كل حال
لا يحب دعوة المظلوم دعائي في مظلمة ظلمها ولا مدعته مثل تلك المظلمة ثم ان
الضاقة في ذلك عدم كون العبد مغفورا عند الله فيقول الله له عبد ان
العبد احسان من الله الى العبد العاصي غير شقي للاعطاء ولذا لما سئله الله
للبالداعي اوله ان يستغفر من الذنوب وبعد الاستغفار يكون محببا لله في
الترابين معي كما ليس للصدوق في حديثه وليس من البازية ولذا اهل بيت كانوا
على عيسى فاصابهم فاضرا فحولوا الى الله ما احبوا لثقلت بهم على اهل بيوت
الما يحسون من موسى بن عمران برجل وهرجاء فاضر في سوانح اجابة الدعاء
حاجته في ربه فيقضي فادع الله اليه يا موسى لوي حتى يفيق عظمها تحت
له حتى يتحول الى الله ما احب ان يولد في قوله نعم ان الله لا يعطي دعوى حتى يتفكر
ما بالفسهم ولذا في قوله نعم او في العبد او في قوله نعم ان طام ما ذكرناه ولذا كان
مفيد في ان الذنوب عاجبة عن وصول اسم الدعاء الى الله لاجابة الدعاء يمكن
ان يقال بان الذنوب كلها ليس بها فاجابة عن كل دعوة وان كان الله من رزانه
الها في ان الحاجب يحجب بعضه العقب لكن الضامة المذكورة اقوى من طم ربا
لله كان محله على الشاة تحب عن سائر الذنوب فلا يرجع من الارواح في سوانح اجابة

ان ينظر الى ما يغفل عن ذلك في رغبته في كل حال من هذا المذمومة والله لا يفتقر الدعاء الى ارجاء
وعلى استفاضة ذلك مما رويته في كتابنا في الاستغفار عن الهادي عجل الله فرجه
قال جعفر بن محمد في كتاب رسول الله اذا ظلم الزمان من بعدى لم يمت في اجابة واذا اظف لعدا
والذين اخذهم الله بالسيف والنقص واذا سئلوا ان توفى سفت للارض ركانها
الرزق والتمار والفاور كلها واذا جازوا في الاضام فغافوا على الذم والعذر واذا
نقصوا العبد سبط الله لهم عذرهم واذا قطعوا الاضام جعلت الدعاء الى ايدي الكفار
واذا لم يبروا بالعرف في طمهم وانما السبل ولم يتبعوا الاضام من اهل بيتي سبط الله لهم
بشرارهم في دعوا خيارهم في اجابهم وانما المذمومة يتفادونها ان كل مية في رافة ومما
من سقم مرضي في رضى او ضيق في رضى بل يبتلى به المؤمن انما هو لا يملك احد من الدعاء
والله لا يستل الال التنية والتفطن الى ما صدر عنه والتحل والرجوع منها قال جعفر بن محمد
في الرواية يبتلى ايدي الناس ليدفع بعض الذي علموا العلم من دعوا فقال ليس من
استوا عرف ولا كسبه محبة لا عذر قدم ولا حد شعود الله لذنوب طم عجز الله
الرضخ عجل في عفو مية في الدنيا فانه اجل من ان يعجز ال عفو مية في الدهر فلا
للداعي من القطن الى ان ما يدعوا الله لما هو اوسع في ذلك العاقلة من

في موانع حاجية الله

اراد الوقوف الى من يليها فاعلمية بانها بنا الى النار فانه حار و يها لکن الله
 يحضر في المانع الحاصل من كل الفضايلة المذكورة بقى هذا الموضع في عرضة السؤال
 منها السؤال مع ان بعد لقاء الشرايط وارتفاع الموانع البغية لا ينفذ الدعاء
 كثير ما في الاجابة لا موزر الدول لما هو المقطوع به من تقدير الامر في مليه
 القدر وكونه محتوما فالاجابة محتملة ويمكن ان يجاب عنه واما بان كان الله
 لا يكون مانعا عن اجابة الدعاء لان المقدور يمكن ان يكون معلقا بالاجابة مثلا
 لو فرض ان تقدير بان الامر الفلاني في هذه السنة كذا الوعدا كذا بان لا وفلان
 برزته قدر وحيث لا دلالة لم يفعل كذا فتقدير الامر غير متناهي الغلق
 فالقدير بهذا الحق تقدير هذا الامر ايضا ولعل ما ذكرتم في ذلك بلاد الله
 ما قال من غير من غير ما في حق من قال الصانع يا من يمسك السموات
 فقل بان الامر قد رزق ان للعبدة عند المنزلة للناس في الاعمالية وقال
 من يدعي ان الحسن يقول ان العباد يرزقهم المقدور وما قد قد قلت ما
 قد قد قد عرضتم في المقدر قال حتى لا يكون وقال القسطنطين رابو ان الحق ان الله
 في لم يدع بل الدعاء الامر الذي علمه ان يدعى فيستجيب له ولو العار في العبد

مجلس بیستم

في شرط الدعاء

في شرط الصلاة
من ذلك الدعاء للصلاة منه ما يحجب عن عبادة الرحمن وتوحيده والحمد
والذكر كما في بعض الداعية من أن الأمر المقدره ما لم يرد ولا يتبدل
بلكنه سلم في بعض الأمور وجب لنا في فعل من منة الأمر لا بد من
اعلم بما يريد فيجب ومنها أن ذلك كما ذكرنا موصول إلى الصلاة فيمكن الله
عنا قليل الفائدة ويمكن أن يجب عنه زيادة عما سبق بأن الصلاة وعد منة
عنايان من عقولنا وحيث كان الصلاة محتملا لا على ما ذكرناه يمكن أن يكون بعد
الها الصلاة أو كونه مشروطا به لا بد من الدعاء لعل الله يحجب عن أن ما ذكرناه
بالنسبة لا مقورا وضعفنا وملاحظه ما حكم به عقولنا القاصر من الصلاة
عرفت ما في الأخبار الالفة من أن ما يبذل بالدعاء عوضا عن العمل
به خير لنا مما نؤويه بل يمكن أن يقال أن الأمر الذي زعمناه أنه صلاح لنا
أنه في هذا الموضع مطلوب لنا للرجل ما نلصق كماله في كونه صلاحا ودرهنا
سواء حيث لو أدركناه لطلبه ودرهنا قد نرى أن حق اليد من عظم الدنيا
سؤلنا والافنا خير لنا للاحتطه ما يدبرنا من ختمات السفن في دعواه
للفنا فلو كان المقدرة بداته أو حجب بدخلته تراكم الأسباب كان المال في

من الذي
الوقت
الوقت
الوقت
الوقت

باب العلم اركنى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده على عباده الذين اصطفى . بما يقببه
محمد المصطفى . والى مدينة الهدى صلواته عليهم ما ولى السكون
العلمى اما بعد فيقول الاحقر ابن الحسين جعفر التستري لما
انقل الى الرضا وامتلاء للعبية عبا ورايت انى فرقت
على السنين ولم اظفر بعد على ثمره والحاصل للراى الماضية
وللاطلاع على الفاضل وعلمت ان الباقي يحصى على نحو الماضى
فاطمت النفس الماضية اللاهية وشكرتها فى هذه الداهية
بأنى يحكى معنى ربح الشباب فلا يعطف عليه صديق الشيب
وفانك الهوى فى الزرع فلا يعزبك الاكل وقد نذرت
فى اتلاف الارمين الزرع فلا تضع الحفنة الباقية من البذر
وقد صنعت فى المحرر النور من راس المال فلا تضع قلمك فى الجبل

قليل الساع الكاسد الباسن ثم نادى بها يا سارا يا سارا يا سارا
 ولاخوار يا زاعا انزل الطمار يا طائر بالموت يا داريا
 تاهل الجاهل بل احياء يا عالم النفس والعباد هل عسى
 اليقين ان ركبها الرصاص ثم انقضت التوبة التنبه فقد
 العقبة للشود والرجل هانية وما لك مركب ثم حزننا
 المذخر المذخر فقد دنت الى النار الموهلة دونها حزن
 والكف من الطير مخوف ثم ازعمها يقول العمل العمل الرجا
 الرها قال اي زمان تقامى ان قد ليك عدت ثم انقضت
 ظلاما فانتبه من رقة الهوى ثم وانف عن عين عارلك
 المنا ما تم حجت عليها يقول امام المتقين عليه افضل صلوات
 الصلوات ايها اليقين الكبر الذي قد اذهى الفتي كفات
 اذا التفت اطوار النار بعظام العناق وتشتت الجوامع
 حتى

مضى اكل طوم الواعد ثم تغير الى نفسه او لغيت عليها ثم
 تحت عليها كهلان فوج فقيل جسد عن يوزع على العتاة
 ثم على ايام الشباب ثم على ايام الشباب بالندبة عليها فانك
 در معاصي ثم عمت بقاء فاستمع ثم كنة ارباب كناه
 سوى نور درو سياهى ثم عمت بقاء فاستمع ثم كنة ارباب كناه
 ثم استرجعها لنفسها وقلت اما من هم من تفك ما من هم من غزا
 ثم استغنى بها للعارضة نفسها فقلت لها الغوث الغوث
 تجنى للرجل فاستدلى بفسية واختلج في فسه واخفى
 واعتنى مهلة قبل فدم الغائب النطر وقيل افدة الفهم
 ثم خاطبها بكلمة كتاب ولب كل منى ولسام وعلمها بكل
 السنة حتى بل الاطفال والحيوانات بلون حال مع
 الطلقات فتعدت الكلمة حصل الى نسبة ليس وتذكر قليل في

وعزم فاسترجع الكى فلم اصرت في صدور الكى فواردت على حالات
 عوف ففرب من اللاس يتبع كماله منها حاله رجا فوارث الكون
 والاطيان هذا الفضل الحاله الاولى فظننت الى اللعان الذى هو
 مدله قبول الاعمال من طاص حصول النجاة من الدهور فلم احب في نفسي
 علامه من علامه ولا اخر من اناره لاس انار السام منه ولا من
 لادى رجائه الذى هو ان يسو امره وسيله ولا من اعاد رجائه الذى
 هو ان يكون بالنسبة الى ذلك لمن سمى الزرع ولم احب من اجزاء
 المقسمة على القلب الاعضاء على القلب والاعضاء على غرض الاعضاء
 حتى ان خفت عدم وجود الذرة النجيه من الطلوع النار بعقول
 العذاب ففانظرت الى اللعان الحية من ايت اصدا را علم
 نظرت الى اللعان الحية والطاعات والقرابات فوجدت لها
 جتواها شرايط لم احب التوفيق لها ولو مرة واحدة ففقدت الكى تحقيق
 الحزن واوشك الفسوط ثم عرفت الحاله الثانية وهي انى
 النظر

النظر الى الواسل الى اللعان انى من امته النبى الذى صلوات الله
 وانى من شيعته على واني من المواليين لادب البيت علم السلام ففهم
 الاعظم والصلوات الاقرب والكهف الحصين والعروة الوثقى والعلك
 الى من كبا نجي فخل الى الرجا ثم تحققت الحاله الثالثة وهي انى
 ان الدول في امته النبى يحتاج الى التمام واقفا فجاد اقتديت
 وان صدق الشيعه لعل يحتاج الى متابعت له في صفه او عمل فباي
 تابعه وثابعه وصدق ان التحقق هو الراحب لادب البيت
 يحتاج الى تحققة احدى علم الحجة والولاية ولا احبوا احد منها
 فتحقق الاضطراب وعلى الحزن ثم طرقت الحاله الرابعة وهي انى
 امعت النظر الى الواسل الى اللعان بالامه ورايت عليها فافدة
 واعظمها مشوية واعظمها فافدة ورايتها واسمها حلال الا انى
 طرقت والى بالشرائط وافهمها مشوية واعظمها مشوية ما يتعلق بغير
 سباب الملكانية والادلة السيد المظالم الى عبد الله الميرزا

فرايت له خصوصية في التوسل الى الله فقد فر بها وامتاز في
ذلك حتى عمن هو افضل منه فان التفاوت في الفقيه عفا
ووجه نورهم وطيبتهم مقام والخصوصية مقام اخر فرايت
في الحاشية خصوصية في التوسل الى الله به انصف بحسبها بان
بالخصوص باب من ابواب الجنة ونقطة اللغاة ومصباح الهدى في
واللائحة حكمهم ابواب الجنان لكن بآب الطين مسلكه اوسع وكلهم
سفن النجاة لكن كسفة الحاشية محي بها على البحر الغامرة اسرع و
من يه على السواحل النجاة اليسر وكلهم مصابيح الهدى لكن مجاز
الاستقانة بنور الطين اوسع دائرة وكلهم الكف الطين لكن
منهاج كسفة الحاشية اسرع واسهل فعد ذلك فاطلقت النفس
وشرها عنها في خط الام فقلت او قد علم الى هذه الابواب
الحاشية فلا ظلها بسلام امنين والى هذه الفسحة طينة
اركبوا فيها اسم الله محي بها ومرت بها ان ربي يغفر رحيم والذوق
الحاشية

الحاشية فهو يظن الكسفة فاقبوس من نوره يتم صرح العزم في ذلك
واذا اذ الشوق اليه ياتي وحيد فيه بالخصوصية فما يفتت
منه سابقا ومن علامه الايمان ما شئت من نفس و
عشرتها من الاعمال المفردة على ما وجدتها من اعمال
اما الاول فحين وجده الاول انه عليه السلام قال ان اتيت العرب
ما ذكرت عندك من اللابكي واعني لمصابي ولقد كان ذلك
من صفات الانبياء عليهم فوجدت ذلك من نفسي عند ذلك اسم
فاستدلت به على وجودي من الايمان لا اقل من ذلك مني اني
الحاكم في الناس الثاني اني وجدت انه اذا دخل شرا من نور
عنه مثل الكربة والحن والتأخير ولقد كان ذلك من صفات الانبياء
فاستدلت به على اني على اثر من ولادة الانبياء فانهم قالوا اني
خلق من فاضل الجنة عجبنا بنور ولدينا يصبر ما اصحابنا
وات الاخبار على ان كل واحد من الانبياء كان اذا دخل عليه الحرم فله



الكافة والحن وكان الصادق للبري ضاحكا في ايامه
ابدا وكان الرضا في كل العشرة كنيها حتى يكاسف اللون مجلس
في مجلس بعقده للفرار من مجلس ناره وراة السر وكان
اذا دخل عليه احد امره بالانشاء في الحاشية ان كان نشدا
كما في قضية رجل الخناعي والاذن نفسه من مصابيح الطين
كما في رواية الريان بن شبيب حين دخل عليه اول يوم من
الحرم فقال له يا بن شبيب ان كنت بالكاشية فابك الحاشية
فانه في كاشية الكسفة وقتل معه ثمانية عشر من اهل
بيته وهكذا كان واساير الائمة عليهم السلام فوجدت
الذوق للقلب عند هذا المحرم يتبدل على شدة العلة
معهم عليهم السلام ويتفاوت التماثل تفاوت درجات الاعمال
وعندهم عرض ذلك اوسع من خلافة لبعض من يجعل
به

بهذه الالام من هذه الرسومات يتبدل على سلب الايمان والمنافرة
والعباد باله الثالث ملاحظة المصحية عند الدخول في كاشية
ولقد كان ذلك من صفات انبياء وصفة اخيه وصفت احبته
حين دخول ارض كربلاء وملاحظة الكسفة عند النظر
الى قبره وقبر ولده عند عليه كما في الرواية الرابعة بيان الدع
عند شمر ترتبته ولقد كان ذلك من صفات حدة صفاته
ومحذ ذلك مما يتعلق به ويحي بيان بعضها انتم نعم واما
فاني رايت اعمالا كثيرة يابح سلب اسمها لعدم الشروط والاك
فصلوني للادري اصلوة اركبت معلومة وصوري لادع ان
صوم ام لا وهكذا رايت اعمالا قد تبدلت اسمها في بيان
النبي الذي ولكن لاحظت كاشية على صاحب الدعوة الى كسفة
لا يوحى ان سلب عنه اسمها وانما كاشية عليه ولا اقل ان

التبكي الذي يحصل انما بحقيقة التباكي وقد ورد ان من بكى او
ابكى او تبكى حصب له الجنة ثم اني لما رأت هذه العلامات
للإيمان وثق رجائي وإيمان نفسي عرضت الحالة الخامسة وذلك
انني تأملت الامر فقلت لنفسي ان هذه علامة لوجود جن من الجن
فلعلهم يحفل بما ينبغي من الخلق في النار بعد الدخول فيها وبعد
مقامات عذاب في يوم الحشر وبعد تحمل عذاب البرزخ الطويل وانت
تعلم ضعفك عن قليل من بل والدنيا وعقوباتها وما جرى فيها من
المكاره على الامثال وضعفك عن تحمل الغم اذا امت عليك بالاملا
سون وانظر عليها ثم ان هذا الجزء الضعيف من الإيمان لعلمه يذهب
ويستطير في بادئ صدمته وزرع القلب عرق من السلام يا وطفاني
وقت الموت فما أطمأنك به واضطربت ثم عرضت لي الحالة السادسة
وذلك انني وجدت في زيارته ما يعث على الإيمان وقهره
وأنسقه مثل ان من زاراه كان كمن زار الله في عرشه قد زاراه
الله

الله كتابته عن نهاية القرب اليه وهذا لا يكون الا في المستوي
والقلب الذي يعبر الله منه الزرع بعد الهداية ومثل ان ورد ان
الزائر بعد ما يرى في الاضواء بحجة ملك ويقول ان ربك
ليزبك السلام لك استأففت فقد غفرت ما عصى فلو
كان الشخص محمد بن عبد الله فلا يمكن ان لا يسمع من اعظم النبي
وهو ذهاب الإيمان ولا اقل من ذلك فاطمانت به الكثرة
عرضت لي الحالة السابعة اني رايت ان هذه الوسائل اعمال حسنة
فلعلني اعمالك السنية ما يحبطها فاضربت لذلك فغضت
لي الحالة الثامنة اذا تأملت ان الذي يرضه المطاع اعمال
الخصم وفي الوسائل الحسنية اعمال صالحة تلتك لخصم وفي
لميت من اعماله حتى ينطق بها الحبط وذلك في روايات من
زيارته انه يكتب له حجة من حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخصم

نفسه عن يحبط مع ان عمل النبي لا يحبط من ما ومن عجائب
تلك الروايات ما رواه الصدوق باسناد معتبر عن الصادق
قال كان الحسين ذات يوم في حج النبي لا اعبره وبعثه
فقال عايشة ما اشد عجايبك من هذا النبي فقال لها كيف
لداعبه ولا اعجب به وهو عرفة فواذى وورقة عيني امان
امنى مستقلة فمن زاره بعد وفاته كتب الله له حجة من حج
قالت يا رسول الله حجة من حجك قال نعم وحجبتين من حجتي
قالت حجبتين من حجك قال نعم واربعة قال فلم تنزل زيارته
ويزيد ويضعف حتى بلغ لعين حجة من حج رسول الله ثم
عرضت الحالة التاسعة وهي اني خفت ان يذهب بعملي
هشون الناس فانه قد ورد انه يحسن من له اعمال فضلى
في القيامة فيأخذ الناس بل المطامع ويجعل عليه زئرب
فيوم

... فيؤمر به الى النار ثم طرأت الحالة العاشرة واوثنتني
... رجاها وهي على حطة ما ورد في وسيلة البها عليه السلام قد
يقترب على الله معه ثواب لا حد له فان ما لا حد له لا ينقد
ولو اخذ منه ما اخذ ثم عرضت لي الحالة الحادية عشر من
حالات الخوف وذلك اني رايت في الروايات الكثيرة
ان من طمأنينة الاعمال وشول الصلوة فقليل فعل صلواتي
عن مقبولة واذا اردت رد ما سواها فكيف تقبل هذه الاعمال
التي هي من الوسائل الحسنية بالاطمين فقد ذكرت ان
على الامر وكاد ان يغلب على القنوط من توارده هذه الاعمال
وعلمته الافعال المتعارضة فمن الله على بحصول رجاها
اعتنى اليه الامر وطمأنينة الحالات المتعارضة وهي الحالة
الثانية عشر وهي حالة ما كتبته رجاها او قد تابعت فيها

وجوه الطمان القلب وتلافت وجوه الامم تكون القلب
متابعة تفرق وذلك بملاحظة خواص عجيبة لهذه الوسائل
التي هي من خواص الحامين فمنها ان الشرايط قبل الصلوة
الذي هو شرط قبول الاعمال الاصل او سببها للقبول
النوافل الرواتب فهي توشى في قبول الصلوات الواجبة فاذا
كانت الرواتب موشى في قبولها انما هي هذه الوسائل التي
وردت في فعلها اضافة الرواتب توشى في القبول بالطريق الاول
ومنها ان الشرايط للقبول والخط انما يقع في الاعمال
والعبادات التي تقع من الخوف باختياره وتكلفه وملازمة
التقرب من الله وفي الوسائل بالحامين ما يثبت عليه
الدوام وان لم يكن باختياره وعند تعدد وظائفه وانما هي
ملاحظة تقرب من الله ليس بعمل يرد او يحبط او يورث من حجاب
مثلا

مثلا الرقة على مصاحبه البها عليه قد يكون بقصد اليه
وتأمل وملاحظة انه امام مفتة من الطاعة وهذا من الاعمال
الصالحه وقد تحمل الرقة والبها عليه من دون ملاحظة ذلك
فاذا سمعت صاحبه عليه مع عدم معرفتك له فبالحال انما هو
العه او انه من المسلمين للدليل على ذلك ان مخالفه للاسلام قد
عليه كذا الغلبة عليه بالرقة والبها اقل من حيث ما اصاب
اطفال الصغار من كيفية الموت من العطش والقتل بالتعذيب
على صدره او بالسم على يديه مستقبلا بقدر رضى الصانع
لذلك على حاله نفسه فان نهايته ما يمنع الرقة على العبد او
المخالف ونهايته ما يقضى به بالنسبة الى العبد انما هو ضرورة
او حرج او فتنة واما انه بعد قتله بالمطر وحيرة واما لرض
بعد القتل والضرر بالاسم واصلحني عدة اكلته والنفس للغير

بعد ما في سنة فانه يشي بذكر ويذكر بحمل الرقة ويحرم له
بلا اختيار ووجوب اللات باطله وذلك مما هو واجب عليه
الرحمة من الله من كان حتى ان فاروق لما امر به برون
او هو في بطن الموت وفاروق يقرب في بطن الله من جميع
موسى واستظفقه في العن موسى وهارون وطير في ال
عمران فلما اخبره بموته قال الرفاع على العمران فكل له
له ذلك ورفع عنه عذاب الدنيا فكيف احبب مع اسقى
على ابراهيم والعمران والاحمد صلوات الله عليهم اجمعين
ومنها ان الميزان الكلية القوية لو وجدت مع مفسد من تلك
فانما يمنع التاثير القوي واللبس من بقاءه في العالم وفي ذلك
بالحين تاثيرات عظيمة او امتعت صفاتي واعماله عن تاثير
النام فاقنع بتاثيره في هذا وذلك يلقي فاقول قد ورد
في تاثير

... في تاثير بعض زيارته ان زائره يكون من الصفات الخمس
فيمتدح في عشرة اوصاف او يقال له حين يمدح من احبب
عله الطيبة وحيث اني ارى نفسي قد انفتحت على الدواب
السبعة من النار بل واراها اللذ محيطا بسلاسلها واعمالها
بل قد ظهرت على علائم الملوك فيها فلا طمع ان الكون من الصفات
في الحشر بل اقنع بان اخذ احد بيدي فخلص من احوال
القيامة افاقنع لان اخذ من النار ولو بعد حين فاسخو
من الملوك وقد ورد في فضل زيارته ان زائره يكون في
الجنة ثم وعنه فانك هناك واقنع من ذلك بان يخلص
ملك من ملائكة الرحمة وقد ورد في فضل زيارته انه قد يكون
الشخص من ال قطين لهم للكون فاقالت باهل لذلك بل
ارى نفسي في موضع ان الكون من الذين يقولون في النام

بالخصوص بالنسبة الى خصوصياتها من جهات عديدة من
الجميع بل من العبادات الظاهرة والباطنية ومهارم الاطلاق
والجميع بل من ما يمكن مجبه منها فيه والجميع بل من ما يمكن مجبه من
العبادات والصفات الحسنة والجميع بل من ما يمكن مجبه من
وتحليلها والكل عليها ومن جميع الاعمال في عبارة خاصة به لم يعد له
بها احد قبله العزوان الى اربع الالاطاف والاعراضات الخاصة
له من الله وفيه مقاصد عدة الاول في خصوصيته له في العز
عن افاضه ثمانية اللطف الالهى بالنسبة اليه الثاني في
اعطاه من كلامه الجيد وتلقاها من اربع جهات اعطاه من
افضل مخلوقاته الى من في اعطاه من اعظم مخلوقاته
ثالثا ومن في اعطاه من احسن مخلوقاته اربعة في اعطاه
من افضل مخلوقاته الثاني من في الاعراضات الحسنة
والمتفرقات الخاصة له من الله من ايام جوده العاشر

ثاني
نور

العاشر في المتفرقات الخاصة له من الله بعد ثمانية
العزوان الخامس في بيان الظاهر والباطن من الاطلاق الالهي
الخاص العزوان السادس في خصوصيات المتعلقة بالموضوع
لذلك والرقية والجمال عليه العزوان السابع في خصوصيات
زيارته العزوان الثامن في خصوصيات المتعلقة بالقرآن
الجيد وفيه مقاصد العزوان التاسع في خصوصيات المتعلقة
ببيت الله الحرام وفيه مقاصد الاول انه بيت الله حقيقة
الثاني في انه قد عظم الكعبة تعظيما خاصا فجعل الله له لذلك
فضائل على صفاته بالخصوص وصفات له على حد ومفاته
لكن بجوارته وجعل له في عليه الثالث انه قد جعل
تأثيرا خاصا في العبادات في الحج والعمرة فلكونه خاصة
الرابع انه قد جعل الله له احراما خاصا مكان حرم البيت

الحرام وله على الناس حرم البيت من استطاع اليه سبيلا فجعل
له حجابا مخصوصا من فلا خارج خاص ولا داخل خاص
والله اكبر والانبيااء في خاص وكنت عيسى في خاص
العاشر في خصوصيات المتعلقة بعمله فلكونه الله وفيه مقاصد العزوان الحادي عشر
في خصوصيات المتعلقة بانبياء الله العظام وفيه مقاصد عامرة واولها
خاصة كل باب يخص من في الانبياء ما يخدم باب نوره بآية ريس
باب ابراهيم باب اسماعيل باب يعقوب باب يوسف باب موسى باب
هرون باب يعقوب باب ايوب باب داود باب سليمان باب اسماعيل
الهدى باب موسى باب داود باب سليمان باب عيسى العزوان الثاني عشر
عشر فيما يتعلق بجائز الدنيا صلوات الله عليه واله وما يدور
تحت عنوان الدنيا وفيه مقاصد العزوان الحادي عشر وفيه مقاصد
العزوان فتمام الخلق الاول فتمامهم في ذلك فتمامهم
المتناسون وتشرع في التفاصيل بعون الله الجليل وهو حي
ونعم الوكيل
العزوان

العزوان الثاني في محال جوده من بده خلق فثورة الى عيسى م
الحرام وفيه مقاصد الاول اعلم انه قد اختلف الحكماء من اليونانيين
وعربهم من العلماء في اول ما صدر عنه الاول في تعيين اول الخلق
واختلف المتكلمين والمليين ايضا في ذلك واختلف الاجابتي
والك ايضا في ذلك الحكماء الى ان اول المخلوقات العقل الاول
ثم العقل الاول وخلق العقل الثاني والفلك الاول فلكنا الثاني
والعقل العاشر فخلق الفلك التاسع وهو الغاير وهو
ان العقل الاول المخلوقاته له ثلث جهات وجود من المبدأ الاول
وهو حرم بالنسبة الى المبدأ الاول اركان من حيث انه ينفذ
من ذلك الوجود سببا العقل اعز به ذلك الوجود سببا العقل
فلك ومن ذلك الوجود سببا العقل فلك ومن ذلك الوجود سببا
من العقل الثاني الى العقل العاشر وفيه ثلث سببنا العقل الى ان

ان اول الخلق الماء وذهب بلقياس الحكيم ان السبل
 ان الخلق خلقه الله تعالى ففان هذه الكلمة على الخلق حدث
 بعد هذه الكلمة العلة الفعل فدل بالفعل على الخلق واول الخلق
 على المارة والذى دلت على الروايات الصحيحة الكثيرة ان اول
 مخلوق نور النبي واول على ذلك العقل السليم فان العلية في
 الاشرفية وخلق الله تعالى من الارضية الى السبعية التقدم في
 الخلق فخلق الارباب نورهم ونورهم واحد اذ قد
 يتحقق ان الخلق هو ان اول الخلق نور النبي او نوره واول
 فخلق الله تعالى من نور اول الخلق نور النبي واول الخلق
 للذي النبي قال حين مني وانا من حين وفي رواية اخرى ان
 حين وحين مني فخلق الخلق واول ما خلق الله تعالى
 مخلوق تابع له فلا عذر ان يملكه كل شيء من مخلوقه فادخلنا
 بها

بها كل مخلوق فلا تستويهم اذ سبغة او استقارة غلبة
 او خيال او بها ابدان حال او غير وقد روي في الروايات
 في الباطن من جميع المرحلات من نبوي ملك وملك وملك
 وحق او شيطان وحقه وبارو معلون ونبات وحيوان وشمس
 وشمس وشمس اقول في هذا العالم فقط بل شمس جميع العوالم
 وانما روي عنواها واراضها وكما انها في الروايات خلق الله
 الف عالم والالف عالم اتم آخر العوالم والادبيين وبهذا
 بها كل شيء بها حقيق وان كان في كل حبة وليم يري من بها
 كل شيء بها فخلق فقط فان بيان ذلك له ارباب على
 فتدعيها بابها واول الخلق نور النبي واول الخلق نور النبي
 في زيارته الثالث من عباد من روي عن ابي القاسم طه العبد
 ومن بها والادبيين ومن عليها ولما يقال لا يثبت في الروايات بها
 كل شيء

عليه قبل حصول ذلك في الجملة بل اقول ان الله خلق
 اول ما خلق من الخلق نور النبي واول الخلق نور النبي واول الخلق
 العالم فله وبها قال بعض المحققين كل انكروا فخلق
 به وكل صوت فهو نور النبي وليم يري من بها كل شيء
 على خلقه ان ما خلقه فخلق عند ذلك لا يثبت في المبدأ عليه
 بل اقول لما قال ذلك الحكيم في تفسيره السيف يعني نوره
 بالبا والرحم يعني قانا وانشى فالبل يصيبه بيلي والرحم
 ان بل لا يري بيلي وليم يري من بها كل شيء على خلقه ان
 فخلق فخرج من عند ذلك بل هو موجود في العام وما يثبتهم
 بصيرهم الله تعالى ويطبق عليه بقايتهم وظهرهم ولكن يحفظ
 صفات افعالهم الاضمارية التي فيها خلقه واولها ان لا يكون الا
 او اخلقوا اخلقوا بها الظاهر في الاختيار يكون في المبدأ
 الالهي من عباد انهم استيقنوا انفسهم على افعالها
 ان

ان الزاوية والعدسية اذ اخلقوا عن مقتضى عبادهم
 موجودهم فخلقوا بالتوحيد فخلق اعداءه وفان له اذ اخلقوا
 عليه بل اذ لم يخلقوا ولا حظوا اعداءه واداءه وخلقهم
 عليهم البها بلا اختيار كما ظهر في ذلك من حاله ابن عبد
 اراد الله بخلقهم وحالة السلب لخلقهم فخلقهم بخلقهم
 بين يدي لما روي الله روي فيهم فقال صلى الله عليه وسلم
 الثاني في محل نورهم فخلقهم وانتقاله الى الدنيا ولدته اعلم
 حله جلاله لم يزل يخلق واوله بخلق واوله بخلق واوله بخلق
 ابتداء خلق افضل المخلوقات وافتق من نورهم على فخلقهم والخلق
 والمبين وحصل لهم محال متعدد وهو المخلوق على انهم مجموع
 الروايات المتغيرة فمنها خلق النور ومنها خلقه خلق ادم
 ومنها خلقه اذ اثار اثاره وامشاه نور تارة وخلق الاودان
 الزاوية الحبة تارة وهو نور واوله في المبدأ تارة وفي تارة

به اخرى وفي جنبه تارة وفي جبين كل احد من الاجساد من
 الى الدنيا حتى عند الله بن عبد المطلب في جبين كل احد عند الله
 عن قوله من حق الاقوام النبي ائمة يندب ثم الانوار
 على المتعددة قدام العرش ووزن العرش وجمعة العرش ووزن
 العرش ووزن العرش وفي كل جبين الحق الذي عشره
 وفي الجوار من الانوار وفي الارقاق والبقا لهم في كل جبين
 مخصوصة فمئة وجودهم قبل خلق العرش اربعة الف اربعة
 وعشرون الف وثمان مائة الف الف الف الف الف الف
 آدم وثمان مائة الف الف الف الف الف الف الف الف
 وليس المقام مقام هذه التفاصيل فانه يحتاج الى كتاب مستقل
 وانما المقصود بيان حقائق الحقائق في نوره وامبار نوره من
 الانوار في جميع هذه العوالم والحالات في الظلال والاشباح
 الذات وحسين تحبته بالحق في الجنة والقطر اذن الربا

وي

وهي الجنة في احدى هذه العوالم فتعقل ان هذه الانوار
 في هذه العوالم مصدر النور النبي ائمة يندب في كون نوره من
 نوره فانه من حدين حادين منه وحدين اخر هما
 لنور الحدين خصوصية في ان رايته كان موصيا الحق كما
 اتفق لادم حادين ظهرت الانوار في اصابعه وكان نور
 الحدين في الانوار وقد بقي هذا التامير الى الان الى ان
 من غلب عليه الغم لا انظر الى طهرها باسم غلبه الغم واصف
 لا يراهم انهم حادين راي الاشياء فكان يحس في تلك الحقائق
 كما تطلق باسمه وسماحه موزنا الحق بل هو في ذلك فاما
 انتم لما نوره كما في حديث الله سبحانه التي في هذا
 جبرائيل الى نوره يحس به جبرائيل في الجنة كل مساريهم
 واحد من الانوار المحنة فلما اذن المسار المنتهية
 الحدين

اشرف واحسن منه بطوبى طوبى الدم فمثل من ذلك
 فاجب بانه المنتهية الى الحدين واسبابهم الدم
 منه فهاذ به باللبنية الخاصة ومن الخصائص له
 ان النور الذي كان يظهر على جبين الالهة عند اهل
 باصا للعباد النبي او على جبين ائمة عند اهل البيت
 نازا ذلك لعدم كون النفس من هذه الانوار فاذا
 حلت في هذه في الجنة وكما اذا كانت الالهة من الانوار
 فلا وجه لظهور السور ولا يظهر على الوجه بالخصوص نور ابد
 على ذلك فلم يظهر على حجة الزمان حادين علمها بالحدين
 نور ابد على نور زيار وظهرها لكن خصوصية الحدين
 انها لما حلت بالحدين قال لها النبي اني في قعر
 وجهك ضواء نور او نزل او نزل بن حجة لهذا الحق وقالت

من
انما

اني لما حلت به كنت للاحتياج في الليلة الظلماء الى الصبح
 خصوصية نور الحدين انه يظهر على نور الزمان ومن خصوصية
 انهم انهم يغلب النور ائمة ولذا قال من رآه مرعا
 وهو في الشمس نصف النهار حادين قتله والله لقد علمني
 نوره وجهه عن الظن في قتله ومن خصوصية انهم انهم لا
 يحجب حاجب كما قال ذلك الفاضل ائمة اني مارات
 قتلا مضى بالدم والرب اخبروه ما منه فلم يحجب ذلك
 والدم الذي على وجهه نوره الذي كان نور المعصية الثاني
 في خصوصية الالهة والذرة اول محل حل فيه بعد الولادة في
 النبي فانه كان واقفا بالحق فيظهر لانه فلم يظهر
 له نوره النبي ما اسما النبي اني فقلت انما ينطقه بعقبا
 انت تنطقه ان الله قد يظفر لوجهه فاستمع اليه خرفة
 من صوت فاقه بديب وظهر اليه في قوله تعالى يا ابا عبد الله

ثم بعد ذلك كانت حاله كيف جبريل ناره وعافته
 ناره اخرى وكنت النبي ناره وظاهر ناره وصدره اخرى
 وعلى يد رايه ليقبل فاه ناره ورافاه يديه الناس
 اخرى وعلى ظهره ساجده ناره وعلى يديه على نواصر
 هو عليه والرسول يقبل جميع اعضائه ناره وكان اخر حمل
 صدر الرسول حين اخذته وهو يقبل ويقبل ما لا يزيد
 للبارك الله في ميزان المقصد الرابع خصوصية في محله عند
 شهادته وخصوصية في محله بعد الاحتفال ان يدفن له في ذلك
 حصصه في محله بالنسبة الى كل شيء او امام قتل فان كل
 قتل منهم قتل او سمع من بيته او في البلد او الحراب
 او في طين ولم يتفق للحدود القتل على الزاب حين
 القتل فيها من مصيبة ما اعطى فلهما في محله
 وهو انما قتل رفق بجده الى السماء الخامسة ثم ارجع الى
 ارض

ارض كرا ولا يوضع على الارض طوي ثلثة ايام ولا يوضع
 في محله راسه وهي ان له محال كثيرة من كونه في المدي على
 الارض من هو ابو علي الخمر معلقا على باب الدار ليدخلها
 دمشق معلوما وفي الطين عند من زاد وفي القلعة عند
 موضعها ومن دور راسه في البلاد الكثيرة من كرا الى الان
 وقيل من ان ام الهم وقيل من ام الى المدينة من ان ام
 كرا بل او من ان ام الى الماء المقصودا من خصوصية محله
 في برصه في المدينة في حين العيش بطن الى امه ومن
 حلقه ويطن الى معك ويطن الى زواره وهو اعز لهم
 وباساء اباهم ويدا جاسم ومنه لته عند الله من احلم
 وانه يرى من يكره فيتعفوا ليرسل اليه ان يتعفوا
 له وقولها ابا البالي ليعلم ما عداله لك ليعفوا عنك
 من عندك للعقد لما هو عليه في محله في الحشر في الروايات

له مجلس تحت ظل العرش خاص به خصوصية هي ان اهل
 محله من المالكين عليه والاراء له مستانين بحديثهم وهم
 اسنون وعند جلوسهم عند يرسل اليهم ازواجهم من الجنة
 قد استقناهم فيابون الذباب الى الجنة ويخنارون حديث
 الحديث الطين ويحلبه هناك على الجنة ثم انه لم يوقف
 في المحشر خاص به يوجب افضل كل اهل المحشر وتشرق فاطمة
 اذ انظرت الى موقفه ذلك وهو حين يحشر قائما ليس عليه
 راسه واداهه تخفد ما له تفصيل يذكر في محله المقصود
 خصوصية محله في الجنة بعد يوم الجزاء اعلم ان لكل امام محلا
 خاصا في الجنة وله مع ذلك درجات مخصوصة قد اخبره النبي
 بها بقوله وان لك في الجنان درجات للتا لها الارباب لها
 ومع

ومع ذلك فهو رتبة لكل من ارفع الجنة مكانه في كل ما وكلها له
 العشران الثاني في صفاته واولاته وعبادته العامة المطلقة
 وليس المراد بيان صفات الامامة فانها مما لا يصل العقول الى
 كنهها ولا يحيط بمبانيها الارقام والاقلام ويطر من على كل
 ملكف معرفتها اعمالا للمعرفة بحق الائمة وليس بيان محض
 صفاته المتماز بها البسم انما المقصود بيان خصوصية صفات
 خاصة وعبادات خاصة وهي على قسمين الاول صفات مطلقة
 وعبادات مطلقة له في مدة حيوته الثاني خصوصية لملك
 الصفات وخصوصية للعبادة في يوم الطوفان من بين عتبات
 مستقل بين العشران لبيان صفات الائمة وخصوصيات له
 في صفات خاصة ثابتة له مدة عمره فقوله فيها ابا الصميم فله

مخصوص به قال لما اراد منعه الزول على حكم يدين وامن زياد
للا والله لا اعطى بسدى اعطاء الذليل ولا اقر كرام العبد بل قال
انه سن ابا الصبر وان ابا الصبر يتأسون به ومنها النجاة ومنها
كيفية خاصة به ولذا قيل النجاة الحسية فقد ظهرت حسنة يوم
الطف في حالة نجاة ما ظهرت من احد ابدل وابق مثلها والله
الكرار ولا يخرج من العرواين هذه الصفة ومنها العباد فله
فله من حضرة بهية انما انتعل بها وهو في بطن امه كانت تسع
منه الذكر والتبج الى ان اخرج راسه على الحج سبع منه الذكر طرفة
العين هذه حضرة رابعة على ما قل السجدة حين ما قيل له
ما اقل ولدك قال العجبة كيف لم تكافى في كل ليلة
ركعة ومنها مراعاة الحقوق فقد علم عبد الله عن النبي ولده سورة
المخاض اعطاه الفديار والفعله وحاشاه وراوا قال ابن
يقع هذا من حققة ومنها العطاء لك ليس فله فيه حضرة بهية

الحيا عند اللعطاء فانما سر نغضه له حاله عند وال اوله
حالات عجيبة نغضه له عند وال احسنه فتراه يرق على كل
حالة حين يريه ان يعطيه سوله وتراه يرق على كل السبب
البذل العارض له حين اعطاه له للرفقة واحتياجه وضعوه
والك عليه لاجل ال نكاح حيا له منه لذلك نحن ذالك قضية
الدعوى الذي ياله فان ابيات فدخل البيت وشد له اربعة الان
وربهم في دانه فاخرجها لم من شق الباب حيا منه حين يعطيه ثم
انشد حذو بافاني عليك معتذر واعلم بانى عليك في رفقة
ليكان في سيرة العداقة عصا امت سحابة لك منقطة لكن رب
رب الزمان ذو غير والكف من قلبه التفقة ومن هذه الحضرة
انه اعطى ال نكاح الى اليه الفا فاخذ ما يقدره فقال لانه يعنى
شيا قال ما هو فقال الجمن صدق اعطاه الف والفا والفا
الاول السواك الاول الثاني لما وهب الاول الثالث لانه ايتنا

اعطاه رجل رقة فقال له حاجة مقضية قبل من انها فقيل له لا
رايت ما فيها قال لى الى عند قومه بين يدي حتى اقر يا ودية
الصفة الخاصة قد بلغت فيه حيث انه يستحي من ذل الجاهل حين
يريد ان يعطيه ومن ذل ان نكاح حين يريد ان يعطيه كما ورد
في الرواية انه راي رجلا للبحر الوضو اراد ان يعطيه فاستحي من
ذله حين يعلم فقال للاخيه عن شمس قدامه ثم قال لى الوضو
احسن ففعل ذالك فقال الدعوى كل ما تحتان الوضو وانا انا
الذى لا اعرف ومنها رقة خاصة له على اهل الصوم والعموم حتى انه دخل
على ابيه وهو يحضر ليعوده فتاده امامه فقال واغناه فقال ما
عملك قال ربي على سون الف فقال على قضائه قال احتل لى
مديونانما راهاضار المال ووضعه الى عزمه قبل حزنه ورجع منها
الصديقات فقد تحققت منه حضرة بهية بها سمعت من غيره ذالك
انه راوه في يوم الطف تغتات ففعل السجدة عنها فقال لى ذالك

ما كان يملكه في الليل على ظهره للارامل والايام قال لى
والله اعلم بالبر بقله سرا الى الليل المظلم ومنها شدة
خاص في الخلق من من ابله ولذا اختار انما الشايقه لغيره
بديهة خاصة قوت رفاة في المستوحين للعقاب ولتسخر
وى بيان ذالك خاصة انا عنى كيفية لقائه بذالك في حقل
اعدائه عن ذالك بالبعى رفع العذاب عنهم حتى انه لما اتى
اليه من اتى لقطع الانس تخلك في وجهه ثم وعظه واذا راي
انه لا يفيد بهم التحصيل الهل كان يعزوه الى الخفيف كما في قضية
سهرته من اتى سلم لما لم يصح فيه الموعظة قال له فامض حيث
للتى لنا ففعل ولا تسلمنا سوا وكل قال الحق لم لا يحى
ومها شدة عزه من ربه ولحقان حيث اذا روى غيره و
ارقت مفاصله فقيل له في ذالك من لم من يقف بين يدي

الملك القهار ان يصولونه ومن بعد فاصلة وقد حج الناس
الذين شاهدوا حاله من شدة حبه حتى انهم قالوا له ما
اعظم حزنك من ركب فقال للاباس يوم القيمة اللسان حيا
المر في الدنيا احول فانظر الى سيد الشهداء بريد الوتر العصف
المر كيف ترقد في الصبر وتضيق لونه ونحن نقتل بالبار الحية
ولاحيل لنا اضطراب يوم من الوعره فليف ندعي ان الحين
لنا اسوة بهر بعد عند فعل العبادات ونحن لا نراخذنا الا
واحدة عندنا العاصي والدرول والفرقة الابالية ونسحق
الحاسة المندرجة بالنسبة الى المادحين فنقر اقدارهم
المر بقم في كتاب العزيم عبد الله منها انه النفس الطيبة ومنها
انه لقل من رحمة ومنها انه من اعلى افرار الوالد الذي قضى
بالاحسان المر فقد احسنت الى هذا الوالد يومنا هذا ومنها انه

قتل ظلموا ومنها انه ذبح عظيم ومنها انه كسب عظم قد ساء
باساء الاول العجى والثاني الزبون الثالث المرحان وقد
كتب مدحه عن يمين العرش ان الطين مصلح الهندية
النجاة وقد مرصفي الاحارث القديمة عبد الله ما
في حدب وضع اليد قال نعم ثور من مورو عليه صلواتي و
رحمتي وبركاتي وقد مرصفة بانه نور اوليائي ورحمتي على خلقي و
الذخيرة للعصاة كما يحى فضله في عنوان اللطاف الى الله
وقد مرصه رسول الله عبد الله عجيبة منها انه قال له يوما
صبا بك يا زين السوات والارض فقال ابن ابي من كعبه بل
عمرك زين السوات والارض فقال يا ابي والذي نفسي بالحق
نبيان الطين من علي في السوات اعظم عاني الارض وقد كتب
المر في يمين العرش ان الطين مصلح الهندية وبقيته النجاة

من اخذ بيده فقال ايها الناس هذا الطين من علي
فامرته وفعله كما فعله الله المديته على غيره الذي
قد مرصه جميع الانبياء والملائكة وعباد الله الصالحين
لكن حضوره في المندرجة انه ممدوح الاوليا والاعدا
وقد احضره بعد اعداء له فقد مرصه معوية بن وهب في وصية
ليزيد بن ممدوح ابن سعد في بعض القاسات ومدة قتله
حين وقوا المبارزين واشتدتم ومدحه ثم قال له حين
قال انه كفور لم يمس القتل عليه علم او مدحه سنان حين
يقبله فقال اقلك اليوم ونفسى تقلم عينا ليس فيه ان
اباك حين من سطر ومدحه رافع راسه حين جاء به الى ابن
زيد وقد املأ كافي فضة وزها اني قتلت السيد الحيا
قتلت خير الناس ما ابا وخيرهم انهم يسمون النبا وقد

مدحه بن يدي في محله حين دخلت عليه هدية وجهته في
محله عام حاسرة فغطا با فقال اذ يدي ابي واعول
على الحين صرحت حراش فقد جعل عليه ابن زياد فاذا كان
بن يدي يقول اعول اعليه فما بالكم كثر من عنه البقاء اما
تنادون بالعويل على سيد شباب الجنان حاتم بن سبرة
من او صافه ومداحه وقد حاولت امر اصبا وانى لي
من قال النبي في حقه بعد جمع ما بين امرته وفعله كما
فضله الله فلنقصه على ذكره فقه خاصة من حضا فقه وهي
من فروع جميع الاضداد في صفاته وتلك الصفه الخاصة
انه هو جليل نبي السرور وانه سبب الفرح ببيان ذلك
انه حيث كان سبب الحزن لقل من بانه من اول خلقه الى
يوم العت للانبيا نبوة قد اشرا اليها وسندك بالبر وقد

سبحا للحن وللدايل تلك النشاة التي هي ليست بدرا من
جعل الله سبحانه عز وجل نور لكل من جبر الله ذلك وذلك
بان الله يخلق الجنة والمجور من نور حلق الاشتغال
الانوار كما في رواية عن النبي قال ان الله خلقني
وخلق عليا وفاطمة والحسن والحسين قبل ان يخلق آدم
حينئذ لا سماء مبنية ولا ارض من جنة ولا ظلمة ولا نور
ولا شمس ولا قمر ولا جنة ولا نار فقال العباس فكيف
كان بدو خلقكم يا رسول الله فقال يا عيسى اريد الله ان
يخلقنا فخلقنا بكم خلق منها نور انتم فخلقنا بكم خلق
منها روحا ثم خرج النور بالروح فخلقني فخلق عليا وفاطمة
والحسن والحسين فخلقنا بنحوه حينئذ لا شمس ولا قمر ولا
نقد برق في اريد الله ان يخلقني فخلقني فخلق عليا وفاطمة

منه العرش فالعرش من نوري ونوري من نور الله ونوري
افضل من العرش ثم فتق نور ابي فخلق علي فخلق من الله
فما الله الا من نور علي وعلى افضل من نور علي فخلق الله
ثم فتق نور ابنتي فخلق منهن السموات والارض من نور
ابنتي فاطمة ونور ابنتي فاطمة من نور الله وابنتي فاطمة
افضل من السموات والارض ثم فتق نور ولدي الحسن
وخلق منه الحسن والعمر فالشعر من نور ولدي الحسن
ونور الحسن من نور الله والحسن افضل من الشعر والعمر
صفتي فتق نور ولدي الحسين فخلق منهن الجنة والمجور العين
فالجنة والمجور العين من نور ولدي الحسين ونور ولدي
الحسين من نور الله ولدي الحسين افضل من الجنة والمجور العين
انتهى الراوية والحسين عبدة كل مؤمن ومنه كل مؤمن ومنه

في هذه الموصية ان سبب الفرج به وهو الجنة والمجور العين
قد صار سببا لغيره من الجن لها فوسبب الجن حينئذ لا شمس
فان الجنة قد كانت لما وقع طريقها والمجور العين قد طغت عليه
في اعلی علیین من اعلم ان الله خلقنا بكم خلق منها نور انتم فخلقنا بكم
صا رسا لفرجها البص فانها قد طغت عن بها ان يبينها فزيت
الله اركانها بالحن والحسين فاستلما بحسن العرش من فرجها
العزوان الثالث في صفات هذه الموصية وهي التي طرقت من
صفته وعبادته يوم عاشوراء بالخصوص العزوان الرابع في صفته
خاصة له هي ميتة على المصائب وتلك الصفته الاشكال منه
لظلمة خاص به من الله فدا من ظلمة بعبادة خاصة به في
يوم واحد وتحقق بالنسبة اليه الطمان خاصة في بقا
بله اجزاء تلك العبارة هي عبارة ما تحققت من احد له
والاحمل

ولا يحفل لاحد بعده وهي عبارة جامعة لجميع ما يقو من الله
جميعها من جميع العبادات البدنية والروحية والمندوبة طورا
بها او نواظرا وروحا وصورتها واني ما اقول واحد فخلق
ذلك وجميع بين العبادات القلبية الواجبة والمندوبة على
افراد كل واحد فخلق الله جميع عبادتها وبنيت بها وسهية اجزاها
في ظرف يوم واحد واظهرت ذلك في جميع مكارم الاخلاق و
الصفات الحسنة مثلا من عبادتها واستفادها بالكل افرادها واضان الى
ذلك منه تحمل اعظم شغل الدنيا الحامل لكل متولي الصبر عليها
بالكل انواعه بالكل عبادتها باعلى وجوه وحازت في هذه العبادات
من كل منية وحسن من جهة الفضيلة وزادت على ذلك
كل خصوصية للعبادة في الشدة التي هي من جهة حسنات بعض الانبياء

الدين بالله اسم الملكة لذالك تحفلت له من جميع
حضورية طاعة لم يكن له شريك فيها وبسببها اختص
خاص بقوله يا ايها الله المظهر ارجع الى ربك واحقق
برضا عن ربك ورضائهم بقوله رافضة مرضية واحقق
بغير رغبة خاصة وجبته خاصة منسوبة الى الله بقوله فلا
في عبادي وادخل حتى قلته في تفصيل هذه العبادة بعد
التي تم اعلم ان الله جل جلاله كلف عباده بحسب رتبهم ودرجاتهم
ومصاطبهم فجعل لكل رتبة شئ من مباحل له لا يسهل ولا يثقل
حضرها نص بالنسبة الى اوصافهم كل واحد على قدر قدرته
الخصية السجدة السهلة لتيسر ولكن جعل له عضلا في شئ
الى احد عشر من اوزان جعل للربانية بالنسبة الى
بامانة ودعوة الى الدين احكاما خاصا مبني على كل

مكة من رتبة مطهرة بايديهم كرام برة تجعل لكل
في ذالك تليقا خاصا بالدين في محبة مخومة بانفسهم
خاتمة من رتبهم عن الناجاهما جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقال يا محمد هذه وصيكتي اليك فخذها مني اهل بيتك قال وما آية
قال علي بن ابي طالب ولله فذعه النبي الى سيد الوصيين
وامره ان يقرأ فاتماته وعمل بامانة ثم دفعه الى ابي الحسن
فكفها كما فعل بامانة ثم دفعه الى ابي الحسن ففكها
فوجد فيه ان احسن في يوم الى الشهادة فلا الشهادة لهم الا ان
واشترى فكفها عن رجل يعني به فكف ثم الى علي بن الحسين
فكفها كما فوضه في طرفه اجمعت والزم من ذلك واعبد
بك حتى ياتيك الفلين الحديث ولما كان من العلفات
المختصة بلدين يعني فكفكم والمراد مني حضور يوم القاتل

فلا يبدل جميع في ذالك اليوم من كل عبادة بدنية وقلبية
وفعلية وتركيبية واجبة ومحببة بانواعها واقسامها واضافها
واشياءها مشتركا بينه وبين غيره ومختصا به كحق العالمية
الكلية مع التخصيص بذالك ان يعطيه طامعين ان يعطي كل
وقد فعل ذالك وحصلت له باراد ذالك الطاف خاص عليه
خفية وتفصيل هذه المعاملة وبيان هذه العبادة انما يحقق
بان يغنون العبادات والادخال على طوعهم في لتبليغ
ثم نزل كيفية تاديبه لها ثم بعض خصوصيات جمعها ورتبها
كتاب العبادات البدنية الواجبة وفيه ابواب باب الطهارة
الطاهرة العامة فقد اعتل البلية شهادته بما ادى به الى
على مع طاعة بانه مضطرب الى رتبته من حضراته فاحقق في
بين اقام الطهارات ثم ظهر في فاضل يوم قلبية في يومه

منه بغل الوجه ثم اغسل غسل الترتيب مائة غسل باربعة
ثم بدنه ثم غسل ارجاس تارة اخرى واما الباطنة خاصة فقد
فوضت في يوم شهادته فوضها فاضلا له من بعض مائة وغسل
وجهه وخطبه ثم يتيمم بعيدا بباربعة مائة وجهه ورا
صفا عليه حمة حدين التبرك انما بامانة على الله ما لا يصلو
في الزيادة الجامعة واجبة الصلوة وفي زيارة الحسين بالجهر
واجبت الصلوة فله اقامة صلوة قد اجمعت به قد صلى في ذالك
اليوم باربعة اقام من الصلوات الدار والوراء صلوة
الليل يعني التي استعمل القوم لها ليلة عاشوراء الثانية صلوة
الظهر في ذالك اليوم على طريقة صلوة الخوف بخلاف غير صلوة
عساف ورات الرقاع ويطن الخل وكانت في ذلك بعض

فصل العشر فانه من بعضه فقط انما بين الصلوة الثالثة
 ورواها من السرايا افاضها في الهاء وكيفية ما هو
 في كتاب الصلوة الرابعة على صلوة خاصة به بتلك خاص
 قراءة فاصلا وقيام خاص وركوع وسجود وتشهد وتسلم احر
 لها عشرين من السرايا وقيام تقيامة حين وقفا ارجلا
 وركوعه حين كان يسجد وقبضته وقبضته قوله اللهم مغفر
 المغفر عظم الجبروت شديد الخلق الغيا عن الخلق انما عظم
 نبيك وزاد جليلك بعد غزوا وقد عونا وحيدنا واولادنا
 الابرار وسجود وضع ارجلهم على الارباب وتشهد وسلامته تسعون
 الابرار ورفع رقبته الراس على السجدة وحققه بعض الابرار
 وسورة الكهف الموعظة من راسه الشريف وهو على الموعظة البينة

بهيمة العقب للصلوة باب الطهور وقد وقع التكليف بخلاف
 وهو انما عشر فتاوى ذكرتها في فصل من قبل اعلنا ما ضرر لها من
 وقد انى سمعوا امسك فيه الطعام وشرب الماء واصلوا الهاء
 ما كان عن جميع على انى القلوب والادان ولذا جعل الله عز
 انظارا خاصا ابداه اليه على يد نبيه وهو من كل وقت الا ان
 لما احضر به ولده على وقال له اني احب اليك كاس من
 لك يا كاسا يسبح بحمدي الاسرار وتغسله وتغسله في محله
 والصلوة عليهم السلام في العروة في الصلوة عليه ورضي
 بقبضته وسبح التسبيح طبا من محله والاربع في محله
 عجز ذلك فالواجبات للتعبد لم يستعمل منها الا اثنين ولعله
 اني باقوا الواجب من الصلوة على من كان وامر الله عز وجل في
 حفظ له بغيره فذكره لفتات الاول من محله وحدث

الثانية ان لا يطلع راسه الثالثة ان لا يبقى مطر وحائنه
 الرابعة ان لا يحل من ارجلهم الطبول التي تسمى انما كان يقف
 ان يحل النظر اليه فمقدور على ذلك يمكن منه من جميع الابرار
 ووضع بعضها على بعض ثم يحل الابرار ونفسه النفسية كان
 يسبح ما وجد من محله الجارية وبعد عن الابرار كان يحل
 بنفسه وشيع ورث كتاب الزكوة والصوفات قد ذكر الزكوة البدن
 وزكوة المال للآخر ورث العشر بل جميعه في التوسل العتيق الذي
 للآخره وادى بالخصوص فقد اقبل عليه عانوا اذ ابا فميتها
 عيانا كما سلك قد انتارجه من عباد الله النارة خصوصيات
 كرا في عمن ان ما سلك منه بصلته باب المباركة في الزيادة
 وجاهدت في الله حتى جاهد وفي زيارة الحسين بالخصوص انما
 قد جاهدت في الله حتى جاهدت قد اضر به بخصه من المبار
 فامر عباد خاص في احكامه لم يورثه احد قبله بالنسبة الى
 ورواه

ورواه من وجوه الاول من شرائط الجهاد في اول الامر ان
 الواحد عشرة للابرار بغير ثبات كل واحد واحد في مقابل
 من الكفار ثم حقت الله عنهم وعلم ان لهم ففما فعل شرط الحرب
 ان يكون الواحد اثنين فاذا كان عدو العذر انما على المال البينة
 الى العشرة بعد نسخ الاول لم يحل الجهاد ولكن قدس عليه فقام
 في مقابل اثنين الف او ازيد الثاني له على الضمان والاصل
 التهم وهو الشيخ الذي قد شرع الجهاد واقعة على الضمان مثل
 الفاسم ابن الجوزي بل على الضمان من الحق وعلى الشيخ الذي
 من مطاير التاك ان لا يكون الهلاك منها قدس بانه يقتل
 لا جاره استشهدا يقتل جميعا ولا يجوز احدهما الاول على
 اسمهم قد خالف في ذلك ثم اضر احكام الملوك التي جعل الملوك
 حين الجهاد في شئ منها ان لا يكون في التمسك ولكن فاطمة
 فنية فاطمة فنية ومنها ان لا يقتل فنية في الامر من الكفار

وقد قيل في صبايا مل رصفنا فوضع حين اراد قبلة رصف
حين ارادهم فقيه ومنها ان لا يحرق نزعهم وقد حرق بعض
خبايا حين حياها واراها حرقها مع من فيها حرقها بعد
مقتل ومنها ان لا يجوز دفنهم ان شرط الوعدة في المارعة ولو
مع الكفار ومنها ان لا يدفن قتل الظلم العاصي لا يطول القفلة
ويحول الليل بينهم للتلايتا صلوا ومنها ان لا يدفن قتل راس
العدو حرقه فاما قطع راس الكفار حرقها في العورة
جائز لكن لا يدفن من السيلون وحمل الحرب الى مكان اخر وان كان
راسه كسر ومنها ان لا يدفن من الكفار اذا قتل في ان عليا
لما قتل عمر وهو الكافر لم يدفن في رعيه الذي لا دخل اليها
وكان يقال ان رعيه لم يكن له دفن في ذلك الا انما دفن في رعيه
فقال انه ليس به ولا احب منه حرقه وهذا الذي حرقه
لما رأت انها لم يدفن في مكانها على مكانها فحرقها

لشبهين احدهما ان قاتل الكافر في شخص عليه نقالة او انقا
تلك غير قاتل ملكية ابدان ما دامت في الدنيا والثاني انه لا يحل
احراقها لعدم تدبيره فقاتل لا دفن ومعنى ان لا يدفن
عليك حتى ان سروري على علة احراقه فدان في حرقه فذلك
فلا عليك بل يقال انها يهلك فحرقها فقاتل يا اخي فمطلوب
عليها ملكا وفعلت بعد جليل حرقها فقاتل لو كان قاتل
عمر غير قاتله ملكية ابدان ما دامت في ابد فحرقها فقاتل
احدهما ان رعيه القوي افعلا ابرصا من اذل الناس فكانت
رعيه ومنها ان لا يدفن قتل من الكفار حتى ان امر المؤمنين في
عن المشقة ما في الاولين والآخرين وهو ان لا يحرق قاتل او
لا يحرقه ابرص في هذا العلم فقاتل عند الكفار وعنده الكفار
افضل اياهم الجائزية حتى بالنسبة الى المسلمين الذين قتلهم فان

فان رصفنا لما رصف يوما امر على شدة احد عبيد زار السليبي
في اللطاف وراى حرقه جارا اليه ووضع الحج على نفسه وصعد
... فقاتل قاتله قال في ذوق يات في يلغاف ولكن لما راي المشقة
في اصابعه وبطنه واخره كبده صاح باعلا صوته يا ابتاع محمد
ان في قتله لم ينكر الله امرت بهند ولا رخصت به ولكن قد امر يا
عظم منكر رعي ابي قبيان فكتب الى ابن سعد واقتلت حسينا فقتل
الخط كبدته وظننه دلت اري انه ليس بعد الموت شيئا لكن على
قول عند قتلته اذا قتلته فقتل ذلك ومنها الذي يحرق بالناس
الكفار او الاسرى على قتلى رجالهم ولذا عاتب الرسول بل
حين من يصفية ابره على قتلى اليهود واخذت برحمة وترقد
فما فيها ولكن عظم المشقة بالنسبة الى سبايا آل محمد ليجوز
انه من رعيه على القتل مفرقة بل صفا من مع قتلاهم اياها
الذين من رعيه ولكن روي في بعض منهن ومنها ان القاتل
(الكفار)

الكفار او الاسرى واسترقق فاذ ان من بنات اللطافين
فلا يعرض على البيع في الاسواق ولا يوفقوهن في المجالس ولا ينفق
بوجوهن كبريت الكفار او الاسترقق وقد روي عن
الباقين انه اذا جاء سبايا الى ان لم يكتفوا الوجوه فقال لل
ان ما راي سبايا احد وجهها من هذه السبايا في مجلس من يد
قول ان ما راي هبل هذه الجارية يفرح الكبار من العوض على
البيع باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من ذلك فقتلهم
به غيره فانه خلفه مع العلم بالضرر وله فيه كفيات حتى انه حين
قطع راسه تنبسم في وجهه قائلة وعظمه ولكن الكبار المقتولة امر
الاهب بالاسلام ودعاه الى الحق كتب بالعبادة والتخية باب
سقى الماء والظلم انه تلج حق للكفار في حال العطش واليهام فيروا
حب في بعض الاوقات واحرق اول امر يعطي يوم القيمة وقد
منه انواع القتل كلها حتى القتل بالخنك والخنك الذي به يخنك
النفقة

وسعى في الجناح فقال ان شربنا الشرب وحصل منه انواع الله
مستحقا كلها حتى يحل الشرب فيه وبالسؤال هم ورجل
وبالاولى بل انه مقلدا لخلق الله حتى بلغ السؤال بقطرة البضباب
الاصعاع في يوم ذي سبعة نهارا من امة اسلمينا وامتينا
ولكن في فضل ان الخلاص من العقبة قد حل علينا في الدنيا الشريعة
والحين لم يتمكن من هذه العبادة بالخصوص مع ان يوم عاشورا
عالية انه يوم ذي معطش كان نهارا من امة اسلمينا البضباب
للأكل كان ايضا مفقودا عنهم في ذلك اليوم ولما قالوا
قتل ابن رسول الله جازعا قتل ابن رسول الله عطفنا الله من جهة
اشدية العطف فلهذا ولم يحقق الاستطعام لانه من ذلك
عظيمة لا تحتملها النفوس اللبينة بل يستلزمها جعل الاطعم
مبدون الاستطعام في هذه الحالة ولذا لم ابل الكوفة الا
التمرد الجورة صاحت بهم ام طوم بالبل الكوفة ان الصدفة علينا
حرام

حرام واخذت من ربيب عاني الفراه الاطعم او رتبة البهائم
الطعام في هذه الحالة صدقة فيها الهانة وذل في حق من علمه وان
لم تكن زكوة بالطلاقة من الادب مع الاذلة في حق من علمه
وقد عجز الناس حقوصية في الفضيلة وقد حقق من باطن وجهه
واراد ان يتسليم اليه الصغرة الكسبية فارد ان يراها
مفتقلا وجهها من راسها وليتها فارتد او هذه الاغصنة و
منها باب العادوية والاعانة للدين له من يدين المجاهدين حالم
تحقق لغرضه صارت من التجات فقدرة العادوية في حق
الما حزين الاحالة من باطن رد فقال لهم اصدوني يعني
يعني اتعلموا بصري باليونان ورمي بالسهام وانت كراعي وقد
اغاث الله في ثلاثين وسبعين مغنيا من احابه حين كانوا
او اصرعوا بحرق عند مقامات كلهم وسبعة وعشرين مغنيا من اللبنة
نعم عليه ان بعض اغاثاته صارت بسبب الشدة القسوة على من

عمل من اغاثته كما اتفق بين اهل على ما سجدوا في الشفاعة لداقل
عزير الله على عكس ذلك فلا يفتكرك بالسؤال السر على الكوفة
وزيارة المؤمنين وعاشق افضل الاعمال كما في الروايات وقد عجز
في احوال السر على المؤمنين والمؤمنات في ذلك اليوم بتسليم
بملاطفت و امر بالصبر ومواظبة في ذلك لكن حيث ان
كربلاء لم يكن يوم بلذات يوم عاشورا يوم اسفد حزين
بذاته لم يمكن ان يحصل سرور في قلوبهم واما الزيارة فقد
حصلت منه لغرضات مختلفة باب عبادة المؤمن التي وردتها
ان عبادة المؤمن بمنزلة عبادة الله جل جلاله ولقد ظهر منه عبادة
للمؤمنين والحي وحياتين دعوة الهم ليعينهم فلم يفتك بحضرة
الطوبى عندكم بل كان محض بعض ملاطفت خاصة وحظ
الغنائم كالعباد والودود الغلام الذي انزل الله بها اليه
قتلا لكن الادة واحد منهم فلم يحقق في يومه انه بئس فانه لا بد له من يوم

لم يدعه لكنه لما سجد سلامه جاء الله عالما انه لم يدركه حيا
يا ماني قتلوك فمحقق من عبادة كوكبه السجدة وسؤال المؤمنين
حين اراد المسايرة لكنها كانت اخر عباد قلوب العالمة السجدة
قتل المريض العاد وقضيلها في عنوان الشهادة بالكلادة والاد
كربلاء اما الكلاوة فهو كسب الله مع انه كان يتلوكت بالسانا
الليل والاطراف الصباح ومع كان مشقة بحيث استهل ليلة عاشورا
للمؤمن احدا الكلاوة فقد انتهى سماع تلاوته وصاحاته ثلثون
رجلا في تلك الليلة وعبر اليه من عسكر ابن سعد واستشهدوا بين
يديه وتلا القرآن في يوم عاشورا في مقامات خاصة احدا حزين
ولله على قتالة القوم ورايت تلاوته الى حين كون راسه على الرح
كان يتلو الفتاة سبع عشرة سورة الكهف واما الدخان فجميع حاله
واقباله وادرجه كاره وسكنانه من عصر تا سوما العصر عاشورا
كلها كانت ذكرا له وتذكر المؤمنين وقايد الله في ادى امانته ولم يغفل

باب العلم اذكر في محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله
على اعدائهم اجمعين اليوم الدين اما بعد فيقول العبد المذنب العاصي ابن
معصوم الحسيني القاسم الشكوي اصلا وسوطنا والفردوس سكونا ومنا
ان هذا الجزء الاول من المجلد الثاني من جواهر العقول قد علقها على هذا الامر
حين رايتني على شجرة العلم العلامة ادام الله ايام افانته قوله كان حكما فانه
والمراد بالعلم الواقعي على ما جرى به الاصطلاح هو ما يتعلق بافعال المتعلقين من
دون مدخلية لما لاد المتعلق من العلم الماهل فيوما بل يكون العلة لمعلمه
وتشريع نفس الصلة والمقدرة الواقعيين ويرتث في عالم يتعلق به العلم
الوصفي او الشرعي وينبغي ان اعلم المتعلق به ولا يعقل الشيء عن العمل بالعلم
المتعلق به اذا كان تفصيليا لاستلزامه التماثل في القرب والبعيد كما ذكر
في بحث القطع واما اذا امكن ما بالجمال فتقدم بعد من جواز الرجوع
خلال ذلك على هو البديهة كما في الشبهة المحيرة ويساني انه قابل للرجوع وان علم

العقل بموجب امتثاله تعليل في فاستلزم والرد بالعلم الظاهر هو ما كان لما لا
معدلية في جعله هو ما كان هو العلم والاهل والاعداد او العجز او نحو ذلك اطلاق
خاص وهو ما كان متعلقا بفعل الكلف مع مدلية لم يحصل العلم والاهل
واما ما عدله من الحالات فيسمى الحكم المنبث عنها بالواقع الثاني كما ان
الثابت في سواد التقيية والعذر مثل التيمم وامثاله وهو فاعلى وانما لا يقرب
فيه ثبوتية ابدل بل هو ما لم يطبق الكلف بالعلم الوحيين او الشرع لم يكن
مستوعبا محجولا في حقه ابدل مثل محبة جبر الواحد والآلة والاستحباب ونحوها
فان علم الكلف بها هو متغير في الدلالة حكم له ابدل الظاهر والواقع
والطريق على الواقع التي لا تولى ولا لعل هذا اصطلاح منبره وللشريعة فيه والدليل
عن بعض اصحاب الحديث في الكلام اطلاقا على ما عرفت وهو ما كان علما ان كان له
ما يقع عن امتثال الحكم الواقع في عجز الجبل كالخوف والفرار ونحوها الذي جعله الله
عن الله الحكم الواقعة الدورية لمصلحة تعلقا على العبد وتذكرا لما فات غيره
من المصلحة الدورية ومن ثمة الحكم الظاهري بالاطلاق الماصح الجبل بل ايضا
قوله

قوله وقد يفتيد بالاجتهاد في كل دليل كان نظر الشرع في جعله هو الواقع
هو اجتهاد في قطعها وتعلقها كان وان كان اطلاق الجبل عليه ما هو او فليكن
العنصر من جعله ترتيبا انا الواقع عليه والادل كان العنصر العمل بآراء
في مقام البرهنة والاهلية لا ترتب بآراء الواقع عليه منزهة في فصل من الامارات
الظنية وان كانت محجولة لثبات العاجز عن الوصول الى الواقع وهو كل ما
في الحقيقة حكم ظاهري الا ان الاصطلاح جار على تسمية موضوع الاول بالواقع
والثاني كالاصول بالظاهري والتبديل المعرفة القيين اوله جعلها فان
كانت من قبيل آية النبأ وصديق العدل او اعلم برضى الواقع في الخطا واما
يعلم ان نطرح الى الواقع والدليل على المعادة الاصابة في العدم وعدم الوقوع
في الخطا وان كان من قبيل لا تنقص القيين بالثبات وكل شيء وانما يعلم ان
ظنه ليس الى الواقع بل عزمه جعل قاعدة كلية لثبات في مقام البرهنة والاهلية
اصابت الواقع لم لا يتم ان نتبعها اذا كانت اوله اعتبارها من الدلائل ظني
غاية المودة وان كانت من الدلائل كالمجموع والشرع فغاية الدلائل
ولذا اردت الظاهر في اجتهاد بنية بعض الدلائل ونقطة بنية كمالها وقاعة الكتاب
بعد الواقع نظر الكون اذ عبا

قوله انما نسبة من كورة في تعريف الوكيل المناسبة ان المجهول يثبت عند فهم
الادعاء الشرعية عن الدليل الدال على الحكم الواقع ويوجب دليل الحكم بجهته
واما مرتبة الفقاهة فهو مجرد مرتبة الاجتهاد والفقاهة في مقام القوي بعد
العجز عن تحصيل الاحكام من الدليل يرجع الى الدلائل العملية فمن قوله هو ما كان
مرتبة الحكم قد ذكرنا ان المأخوذ في موضوع الحكم الظاهري الجبل بالعلم الواقع لهذا
ليكون مرتبة متاخفة عن مرتبة ومن يتقبل ان الحكم الظاهري ينقسم الى اولي وآخر
لكن الجبل بالعلم الظاهري جهتي في الواقعة المتكورة من البراهة او الاحتياط باعتبار
ادلتها يتوقف في مرتبة الظاهر ويرجع الى ما هو الاصل في الدلائل من الظاهر والاهلية
وكذا الجبل من العلم الدليل لبعن القليل الدلائل ظاهري اول والثاني ثانوي والثالث
ثاني وان شئت سميت كل مقدم واقفيا بالنسبة الى موضوع نظر الى ان الحكم الظاهري
في ذلك الموضوع هو هذا قوله لعدم اتحاد الموضوع بل للدفع الى ارادة دفع
التأخر بين العلم الواقع والظاهري وتفتيد الدليل على الاصل بقدر الموضوع حيث
ان موضوع الدلائل هو ذات شرع التفتيد قطع الظن عن علم الكلف وجعله
وموضوع الثاني هو ذات موضوع الجبل والظاهر من قبل التعارض بين بنية
المثبت والثاني حيث ان مرجع الدلائل الى العلم بوجوه الثاني في الثاني الى عدم العلم
بموضوع

ثم اضرب عن هذا وقال بل ليس موضوعها في عرض الدلائل وانما هي في سلمتي
الطول يرتفع موضوع الثاني بالدلائل وهذا الصنف من بعض النسخ من قوله
ايانهم ومن هنا يتقدم على الحكم الظاهري وان تعدد الموضوع بالاهلية عزم
في دفع التأخر وان ملكة التحقيق التي في دفع التأخر بين العلم والظاهر حيث
ان موضوع العام هو العنصر وموضوع الخاص هو الخصوصية للدلائل
أمرى وتعدد الجهة غير محذوفه اذ لا نفي به الدلائل من صلب الظاهر بل
واحد القول صل ولا تنصل في الدلائل العنصرية ولذا اخرجوا هذا المثال عن
مسئلة اجتماع الامر والنهي وادخلوه في مسئلة النهي في العبادات مع ان
المعارضة في الحقيقة بين اوله الامارة واوله اعتبار الاصل لان موضوعها
سواء كانت قصد بنية كمال الخطاب باعتقاد المتكلم بما يجزى من حرمته شرع
النسب او تصور بنية كمال الخطاب حرمته المتكلم شرع بآراء قوله لا شرع
النسب لا يكون معارضه المؤدى الاصل من ابا حنة وانما المعارضة بين جعل
الخط الواحد حجة شرعية معضا والاصل خلافه فكانه قال في خصوص شرع
النسب عمل بخلاف الامارة والاصل وبل هذا الاسوة عا اهل فالدلائل
دفع

دفع النافذ بهما بقدر الحكم او الحكم الواقع عبارة عن المجبوبة والمجبوبة
 او المصلحة والمصلحة ومن التبين عدم المناقاة بين تعلق الدرادة والارادة
 بفعل ما فيه مفعة واقعية من جهة بعض المحنات في فعله الاخر من فعله على
 مفعة تارة ان المفروض ان الغرض من الاحكام الواقعية مع قطع النظر عن
 العلم به ليس هو الاشكال وانما هي في الحقيقة حقيقة كاشنة في الاشياء ومن التبين
 ان النافذ والمناقاة انهما بينهما ارادة تامة كون الغرض هو الاشكال فعلا لا
 محالة وهو رد اعني الفعل والركن في العجز وما فرض احدهما مجردا عن الغرض والاشكال
 فلا بل لا يلزم ذلك لو كانت الاحكام الواقعية عبارة عن الارادة المستقلة
 باللفظ او التبعك عليه للصيرون او المستقلة باللفظ وحده كما عليه
 الاحتمار او الانافات القائمة بالنفس بطلان المستقلة باللفظ
 كما عليه الاشهر شريون فلهذا لم ينفى النافذ انما يتحقق بينهما اذ كان الغرض
 انشا لهما فلو اذ كان الغرض من احدهما الاشكال دون الاخر فلا يلزم
 تحقق الثاني بينهما وما في من يذهب من الحكم في جهة العلم من جهة
 اطلاق الخاص لا بعد الدليل على ما عرفت من صحة الفرض والخاص ليس بخاضع
 وانما

وانما هو محقق الحكم كما ان المأخوذ في موضوعه الاصل سر ذوات التي بعين ان
 كونه مشترك الحكم وليس موضوعه العام بل موضوعه هو نفس ذوات الا
 فافهم قوله ويمكن ان هذا اثره الى وجه اخر فيتم الدليل على الاصل
 وحاصله جوع التعارض بينهما الى العموم المطلق ولا يكون اطلاق الخاص
 على الدليل في محله لان الركن للمأخوذ في موضوعه الاصل لا ينفذ بقيام الاما
 الظنية وانما تكون نخصة الحكم قوله لا ينفذ بعد قيام الاجتماع الى احصائه
 ان النسبة بينهما وان كانت عموما من وجهه الا ان حكمه حكم العموم المطلق
 لقيام الاجتماع على عدم الفرق في العمل بخودي للمادة بين موارد اذ كل
 من يقول بتجسيم خبر الواحد في مورد الاصل يقول به في غيره وبما العلم لا
 اجماع لعدم الفرق في العمل بخودي اصل الية بين موارد باو ولا يكون مورد
 الاجتماع قطعي الدخول تحت اولى اعتبار تلك الدلالة فيكون كالمأخوذ لا
 لتقدير الخاص على العام لا كونه مضاهي مورد الاجتماع الذي انه لو قال اكرم
 الف فلا تكلم العلماء او فرضنا قيام الاجتماع على عدم الفرق بين موارد

اذ كل من يقول بعدم وجوب اكرام العالم العادل يقول بعدم في العالم
 الفاسق يكون الحكم العلم اذ لا ينفذ في مورد الاجتماع نسبة فواجب
 تقدير جميع على اكرام الفاسق بهذا الوجه اعتراف بان تقدير الدليل على الاصل
 ليس من باب القاطعة بل من باب الاجتماع للربيع ان ليس مطرا اتي جميع الية
 الشرعية فتدبر محله قوله على الاصل لا يخص لا اين اوجه اعني
 لتقدير الدليل على الاصل من باب الحكومة وتحقيق الكلام فيه معنى على بيان
 معنى الحكومة وميزانها وقد عرفت ان الفاسق في باب القاطع والاشي بانها مكان
 احد الدليلين بعد كونه اللفظي متعلقا بالدليل الاخر ورافعا لهما التائب
 بالدليل الاخر عن بعض افراد موضوعه فيكون متبعا بالمقدار من كونه موقفا ليا
 حاله ومقتضا عليه في التبع القيد وميزان ذلك ان يكون بحيث لو فرض
 عدم ورود ذلك الدليل كان هذا الدليل لغوا لا راد ولا يدفع الحكم
 به ليس هو اللفظ الحكم وحده حتى يرجع الى التخصيص بل هو رافع لموضوعه اذ لا ينفذ بل
 اذ لا راد في مقام الاستصحاب كانه رافع لتلك الفرض لا من قبل الواقع في ترتيب
 انما الواقع كان اليقين في سرده منقوضا باليقين للبا انك فكان الارادة
 بعين

بعين المراد من اليقين وانه اعلم من الوحداني والاشتمك ان ظاهر التبع
 ان تقدير الحكم على الحكم من جهة كونه مقفرا او ظهوره في مقدم على ظهور
 المقفرا وان كانت النسبة بينهما عموم من وجه وانت خبير بان هذا الميزان
 وان كان جاريا في بعض الدلالة الدخول اية اية كونه كذلك في النافذة
 ولا ينفذ في مورد الحكم بل في التبع لانها في الحقيقة ترفع موضوع الحكم
 ترفع بلا كونه قال لذلك انها وجب ترتيب انا الفقه عليه الدلالة التي
 في مثل القاطع والعلوق التي حتمت لانا النسبة الى ادلة الجزاء والشرائط
 اذ ليس قوله لانها رافعا مقفرا للملك لا يخفى مع ان تخصيص القاطع على
 المقفور ليس من باب النظر بل من جهة الرجوع النسبة الى العموم لتمام قيام الدليل
 وانما على عدم الفرق بين موارد الحكم وادلة الفقه احد مقتضى النظر
 ولو كانت النسبة الى العموم المطلق عموما من وجه محله كونه رافعا بل لا بد
 من ملاحظة اخرى الظاهر من تقدير ملاحظة ذلك المقفور على باب
 تعارض اصالي الحقيقة في التقدير وذلك لان ذلك عدم جواز
 تقدير صدور الحكم قبل الحكم كونه لغوا قبل صدره مع ان الحكم حرا
 ولو ان يقال في بطلان الحكومة ان كل دليل كان تفقلا ومجوده في الذين

مستلزم العقل والليل احراز ما فيه سواء كان الثاني نفس ما جرى في المسئلة او
 اوله اعتبارا من كونها على الاخر من دون عكس العمل الصالح من قبل القضا
 يقين كالادوية والبرق كذا كان في الخارج ما بينه طلبة او العوم الطوار
 من وجهه وذاك قد يكون بين الامتداد بين كماله العز والبرق وفي المور
 بالنسبة الى اوله التكاليف الواضحة والتكليف فان العقل عدم الضرر
 الخارج مستلزم عقلا للعقل وليس تحمل على التكاليف كما يكون بين العقول
 بين كماله الاعتبار بالنسبة الى البره فان العقل حجة الاستغناء والتأ
 على الحالة الى بقية مستلزم عقلا بانه لو كان عليه تكييف على الحقيقة
 اعني مفاد اوله البراه وقد يكون احدهما اجتهادا والاخر فيها بين
 الواحد والبيته بالنسبة الى الاصل فان العقل جعلها في الموضع .
 المتكرو مستلزم لتفعل ان الله كان تكييفه عن تكييفها المكونة في
 الحقيقة بين اوله اعتبار الاخر بين والملازمة على تفهما ما هو
 ولها مصاديق حفيضة غرضنا في كتابنا الذي قد تويناها كتابا ووجه
 تقديم الحاكم على المحكوم لانه احدهما ان مقتضى الحاكم انما هو انما الحكم
 حطة استقضاء ما تحته من الجنيات فطرف المعارضة المحكوم في الحقيقة
 نفس

نفس تلك الجنيات اذ قوله لا يخرج في الدين ولا في قوة قوله
 حجة ولا في قوة العقل والعوم ونحوه من البين ان النسبة بين
 منها وبين المحكوم عموم مطلق وان كانت النسبة بين مقتضى الحاكم والمحكوم
 عموم من وجه والظاهر ان الدين الوهم في مقتضى مصادير الحكومات حتى في اوله
 الشك بعين الفاعل وفي المور والظاهر انه في قوة وفي المور على العقل
 حقا وعدم اعتبار الشك في الاخر او الشرط بعد العقل وعدم وجوب
 اعادة العقل من الشك من الاخر والشرط ليس بما لا يرد
 لا يطبق على ما ذكرنا فتقيد بم الحاكم على المحكوم من باب تفويض الامور
 على العام فهو المانع العمري الذي يحكم به العرف وثانيهما ان النسبة
 بين الحاكم والمحكوم سواء كان المحكوم واحدا او متعدد النسبة
 واحدة فالمرس على وجوه مصادير الاجماع تحت الحاكم على وجهين الد
 ليلين كما انه لو عكس يلزم على الحاكم من المور بل العودية بالمرءة منه
 العودية العقلية اوصحت فتقدم الحاكم عليه مثالا ما كان المحكوم على
 قوله اكرمها شحدا عالميا ثم قال العنادي ليس بها شيء فان في الحاكم

على الاول وان كانت النسبة عموم من وجه اذ لو قلنا بدليل العبادي
 في الحاكم علما بالمحكوم في العلم الهاشمي الذي ليس بعنادي ولو عكس لم
 المحكوم سرور ومثاله في ما لو تعدد الحكومات اوله العز والبرق بالنسبة
 الى اوله التكاليف اذ لو بينا على احوال الصلوة العز في اختيار الصلوة
 لوجه البناء كل في اوله العوم العوم والحق ونحوها ايضا لو هذه النسب
 ويجب في جميعها احوال سرور الاجتماع في الحكومات وادخال بعضها في الحاكم دون
 الاخر ترجيح بلا مرجح بعد هذه النسب ويحيز لمعوية الحاكم ظلمه عن
 المور وبالفه بخلاف العكس فانه عمل بها كل في سروره ومثاله في الاول
 والفقهاء في آية التباثل وكل شيء مطلق اذ لو بين على احوال سرور والحق
 في اوله البراه في سرور وجه احوال سرور والحق فيها في جميع المور ووجه فالله
 في جميع المور والخالف للبراه مطروحة بالمرءة وانما تكون محبولة في سرور البراه
 ويد انما لا يثبت عليه فائدة لغنا البراه عنها ويلزم لعوية جعل البراه
 بالمرءة فان قلت فتقدم الحاكم على المحكوم على ان كانت في القوة والضعف
 ولما

ولما اذا كان بعضها اقوى لقوة دلالة او فوا بالعقد من جهة كونه عالميا
 النسبة الى الجواهر الصلوة من جهة كونه مطلق فلم يجز تقديم الحاكم على
 الثاني دون الاول الحق ولا لانه لا يلزم لعوية اصلا لثبوت العمل بالمرءة
 الفرض في الصلوة الفرضي قلت فتقدم بعض الاوله على بعض من جهة ال
 بطلان في دلالة اما من جهة ان وجوده فيها فريضة على المور في الاجزما
 في الخصومات المستقلة مثل الشرط والفقرة والغاية التي كانت النسبة
 بينها وخصوماتها عموم مطلق فان العرف في امثال تلك المور يقتضي
 قوة الدلالة في الضرر والظاهر ان كونها فريضة على المور من الاخر ولي
 على اعتبار ما يدل على محمية طرailer للدفاع واما من جهة ان وجوده فيها
 يوجب ترجيح على الاخر وبعبارة اخرى ان الاخر به من باب الاستحسان
 من جهة كونه فريضة على المور كدوران الامر بين النسخ والتفويض الى
 والاشراك والمجاز والقل فان تقديم النسخ والتفويض ليس من جهة كونها
 فريضة عليه

بل من جهة ابراهيمية في ذهاب الابدال واليدل على اعتبار العرف
والعقل لعظم التمايز بين العلمين المتطرفين فاما تلك الامور بل
يجب اقامة اليدل على اعتبار بالذات المخرج كالخارجية يجب ان يكون قطعا
ثم ان العمل بالزجر والحقيقة للفاينين ولا يجوز ان يكون العمل بالذات
اجمالا لخلل الخطابين الذي لا يكون الا بعد طرق افعال القرينة في كل
منها واذ ان في الخطابات الشفافية عنوة لفتح الخطاب بالظاهر
وارادة خلافه من دون نصب قرينة عليه اذ كان المقام عادلا في
صدد بيان الحكم لا يقتضي الغرض ولذا قلنا ان اصل حالة الحقيقة في
الخطابات الشفافية يقيد القطع وبالعلم فيها فتكون فكيف يجوز العمل
بالزجر الموقوف على الانذار والحكم بالافعال وقد نقول ان الحكم ان
كان اخضع من الحكماء التي فرض الله انية بعضها من بعض فلا يرب
في تقديرها الخاص على العلم وان كان في اعلى درجة فهو وسمى لانها
من غير فرق بين الشفافية وغيره وان كان اعلم من وجه فلا يرب

من ان هذه القوة ثبتت قرينة على المراد من الاشارة الى المفرد من عدم
كون المحقق من الشرط والاشارة والغاية التي مرجعها الى العموم العلم
والادليل على اعتبار تلك القوة في مقام الزجر ما لم يكن كل واحد من
فقد عرفت انه لا يخرج بالزجر في الخطابات الشفافية للزجر بال
العلم فيها كما لا وجه للعمل بالزجر في الخطابات الشفافية مثل الحكم والحكم الموقوف
بالذات كما عرفت من انه في الزجر الاعمال الموقوف على افعال قيام القرينة
وقد عرفت في كل ان اصالة عدم القرينة فيها جهة فباب الافعال
مسدود على الاصل فان لا افعال من يعمل بالزجر بل يمكن بها الطبع
من غير ان يكون ناقصا حتى يحتاج الى اعادة فاعلم فانه دقيق وتامل
قوله اصل البراءة في الاصل ان يكون اصالة البراءة كاصالة عدم من
الاصول المعهودة في الاحكام الكلية مبنى على ان يكون الحكم عبارة عن
الخطابات المتعلقة بافعال المعلقين او عن مدلولها كالمصلحة التي

التي لا يرجع الى الارادة المعبر عنها بالاعتقاد كما عليه الاشعر وبعض
لديها من الامور الخارضة القابلة للنفي والاثبات لا الارادة
بالكشف عظم او خصوص اللفظ لانهما من الامور القديمة وليست
قابلة لجريان الاصل فارقاب خلاف الاصطلاح مما لا يثبت في حق
اصالة عدم عن اصالة البراءة بانها جارية لنفي الحدث واصل
البراءة لنفي التعليق لان الامور حكماء الشرعية جهة حدوث وجهته تعلقي
ونعني بالكلية فالحاجة الاولى وان كانت قابلة لجريان اصل عدم لا
الكل فثبت ان في امر جاز ان اصالة البراءة المعهودة لنفي العقاب
لذا الحكم الذي يخرج جارية باقطعا واما الجهة الثانية فلا يعمل فيها
اصالة عدم لعدم الحالة الابقية بل من جهة انها سر كانت من
الاصول الشرعية او العقلية محمولة عقلا او شرعا في حق ان لا يخرج
ومن البين عن تصور ان في تعلقي التعليق لاشارة بالعلم بالحكم
والمعروف وكونه مما يتبلى به معرفة ومن العلم ان العلم ليس من الامور
التي

الخارجية القابلة للثبوت بل هو امر عقلي ان راي المكلف نفسه
متصف بالعلم بشرائط التعليق والتعليل لا العلم والادلة والكل
في حالة انك حتى يحكم ببراءة واما اصالة البراءة فان كانت عبارة
عن اصل عدم فقد عرفت عدم جريانها في الامور الشرعية
لما عرفت اني محله من ان كل منهما اصل مستقل لوجوه اصالة البراءة
الى قاعدة قبح العقاب بل بالبيان فلا يرب في جريانها في تلك الجهة
لعدم كون انك ما عرفت في موضوعها بل انك في الامر الاول
كل في جريانها في الجهة الثانية اذ ليس المراد من التعليق الا ان
المكلف على حالة متحقق على ما فيها العقاب وهو مستبعد عند
في صدور الاحكام وانك في السبب في جريان الاصل في
السبب بل لو فسر العلم بالسبب فان اصل البراءة ايضا جارية
ملم على العلم بالصغرى كما لا يخفى فم ومن هذا ان الفرق
بينها يجب الجري ببيان كلية واما يجب الجور والمصدق فم من
وجه

حيث يجتمعان في شكوك الوجوب والحتمية وليس جهتين ويعني
اصالة العدم عن اصل البرائة بحججها في الاحكام الوضعية
كما يعرف البرائة بحججها في اثبات المرجعية للعدم
الخطا معلوم ولكن الشك في اتقان العقاب في مخالفة
وفي المقام تحقيقات اخرى منها ما في السابا الكبير قوله نعم ان
مصادره لا يقال ان الشك اصل اثنان لاثبات الحكم الشرعي وهو
اصل الظاهرة فليس المعنى عقليا لا يقول ان كل منافي الاصول
المعدومة من الدلالة العقلية ومدركها العقل واما اصالة
الظاهرة فمدركها الاخبار الواردة في القواعد الفقهية بظن
قاعدة او قول بالضرورة وقاعدة الضرر والسطوة وغيرها
لا مرجح للعقل فيها ابل قوله لان الدلائل في الاستصحاب
اشارة الى الفرق بين الاستصحاب وغيره على حطة الحالة السنية
وعدمها ونسبة بعض تلك السنية ومركباتها لا يقيم اذا كان كذلك

من الاستصحاب والبرائة عقليا او كان الدلائل في الثاني شرعيا
او على تقدير كونها عقليا من المعنى القبار ملاحظة الحالة التي
بالفرق بينهما اثبات الحكم ونفيه بالادلة في العقاب بالثاني
واما اذا كانتا شرعيتين او كان خصوص الدلائل في الفرق المذكور
وان كان يلجأ إلى العلم (وعلينا طار قوله لا شك على العقاب)
الدالة بعد التامل ما لا اذ بعد من كون الاستصحاب حجة تعينية
شرعية مجعولة للشك والتجافي خاصة لا لزوم ملاحظة الحالة
ان بقية والاخبار مرسومة لبيان اعطاء العقلية وحكمة الشرع
الدالة على سارية في جميع موارد الاستصحابات بل لا يعجز في فرضها
تعميم كون الاستصحاب من الدلائل لكان للبحار حالة اما
ان بقية ومردودا في مزبد توضيح انتم قوله وهذا مني على
اختصاص لا يخرج المعنى باختصاص اصالة البرائة بنفسه الوجوب
والحتمية في سوانح اخرى او فاقا لتحقيق المعنى العملي ولكن المعنى

ولكن المعنى به في فصول الاصول حريانه في جميع الاحكام
الحتمية والتحقيق ان يقال ان اصالة البرائة ان كانت راجعة
الى اصالة العدم التي عرفت اختصاصها بها في الشك في
الحدوث فلا ريب في خبرها في جميع احكام شك في حدوثها
وكذا لو كانت قاعدة منقولة وكان مدركها قاعدة اللطف
وجوب بيان الاحكام على الشك لطف او قاعدة عدم الدليل
او قضية عموم البلوى او استصحاب العدم او من جهة افان لا يظن
كما عن المعنى والتحقيق العملي او الفرق في وجوب بيان الاحكام
لطف او اشارة الى الوجه بين الوجوب والحتمية وغيرها واما كونها
قاعدة منقولة ومدركها قاعدة فتح العقاب بل ببيان فتكون
محكمة قضية بنفي الوجوب والحتمية اذ للعقاب في غيرها واما
حججها لاثبات الاقبا فقد صرح به بعض الدوايين في وقت
رجحان الشيء من باب الاحتياط شرعا او عقلا او من باب التمسك

لزم الاستصحاب في المعين لاني الموصول والاني الصلة اما في الاول
فليجوز ان يكون الشيء جامعا بينهما ودعوى كونه مضمونا انتم
لا يصلح ان يكون معروضا للحكم مدقوعة بانه كل واحد من الشيء
من باب المرجعية بان يكون له دخل فيه واما لو اخذ من انما
اله للملاحظة الاضداد والندرجة تحتها التي هي متعلقان للا
احكام فلا مانع فيه ابل لان الاسر الدلتين اعمية كثيرا
ما تكون متعلقة للاحكام على هذا الوجه فتم واما في الصلة
لأن الدلتين وان كانا يعملان في الاعطاء والاعلام والافعال
الدالة ليس من باب الاشتراك لفظا ولا الحقيقة والمجاز بل
هو من باب التمثال لاشتراك المعنوي من مصاديقه وذلك
لان الدلتين معني واحد هو الاعطاء ولكن اعطاء كل شيء بحسبه
نظرا لاختلاف التواضع لانه معني واحد يختلف باختلاف الموارد

والاشخاص ووجه الاستدلال عام بارادة الدعوى من الموصول
والاعطاء من الصلة نعم لو كانت الصلة مشكوكا لفظيا فتكون
محملة بل يرد اجمالها الى الموصول ايضا بل ربما يلزم في الشرط
الاعطاء بقية بنسبة الصلة فيه فافهم الموصول في قوله ارادة
اعني البيان فينقطع الاستدلال فافهم وعمل قوله فافهم ان ارادة
الى ما ذكرنا قوله وما ذكرنا يظهر حال المحكم بقوله فافهم ان ارادة
النية في الارادة معها وجه الظهور ان الاستدلال به موقوف
على كون نفس الفعل التسمية غير موقوفة وسياقي الدليل العقلي
انه ليس كذلك اذا كان من التردد وان كان الارادة موقوفة
على الاحتمال في الشهادة بعد اتمامها وترتيبها في وجه الامل
العقد والتمسك وسياقي الكلام فيه نعم لو كان الوجه معنى الاحاطة
فمحملة ومع كونه ليس هو ان الاستدلال في محله لان الاحاطة
كل في حجة الاحاطة بالاحكام العلم به هو موقوف في الشهادة
قوله

كما لو ردت رواية ضعيفة على وجوب شيء في تجري اصله الاية
بالنسبة الى العقاب وبشئت الاستحباب فافهم قوله فقبل
وردا لها وانما وجه الدلالة ان ايها معنى الاعلام بقية
بنسبة قوله ان النية يحج على العباد بما انهم وعرفهم فان العطف
فافهم في التفسير ما يكون المراد بالموصول هو الحكم بقية بنسبة
لان عموم الموصول يحكم عموم العلة وفيه ان كونه بنسبة
لها موقوف على كونه موقفا لبيان الية للاحداث استعمال
منقول من اللام للكون من احد ما فيه وعلى كون العطف
على كونه ظاهرا في المغايرة وعلى كونه جامعا لشرائط الحجية على
الظن الخاص كما هو المتبع في استفاضة المراتب من غير فرق بين
كون الشيء بنسبة او مستقلا في افادتها للكون اجتماعا لشرائط
الحجة ملحوظ على التقديرين واثباته دون تلك المقدمات في
التفكير

مع ان ارادة الاعلام ينفي المورد كما ان ارادة الدعوى كماله
كالموصول مستلزم استعمال اللفظ في الزمن معنى واحد ولا
طرح ما يقتضي بين الكما ذكره بعض الاعلام من ان الترخي
بين جواز الاستعمال بعد سطر من طرح ما اشتمل عليه الى
لو كان الاستعمال مستعمل ومقتضى ذلك طرح هذه القرينة
والحكم باجمال الية فيهم قوله ولكن ارادته بالخصوص لا يخفى
ان تنافي المورد وعدم الارتباط انما يكون مانعا من العمل
على الحكم اذا ثبت الربط اللفظي بين الية وبينها باللام
او الفاء والافهم ارتباط العنوي بين اليتين غير عينية من
بينة انه الظاهر بالنسبة الى انها والاولى ان يقال ان خبر
عمل الموصول على الحكم لا يرد في ذلك اللام قيام القرينة عليه وهي
على خلافه كعدم الية قوله لو ثبت لم يستلزم استعماله لا يخفى عدم لزم

كان عرض الغاية وهو البيان حاصلها ومن البين ان التقيد
اولى من المجاز واما ارادة الدلائل من كلمة كان فمقتضى المورد
نعم لو كانت متعلقة في الاخبار لكان كل من كان واليهل معنونا
عن الصفات فافهم قوله نعم انه ربما يورد التناقض في المورد
الحقوقي القمي والظن انه اراد من بعض الاعلام الفاضل الترتبي
وهو كما ترى من لم يلزم بما قبل في الاستدلال من ان نفي
الفعلية للربط في الاستحقاق للنية اجاب عنه بعدم مقتضى
للاستحقاق لعبال من العقاب شرعا ولعله اراد عجزه قوله
وعلمك دفعه الا حاصل ان العرض في المقام نفى فعلية العقاب
في مقابل من يدعي مرتبة على النهاية فافهم من البين ان نفي
في المقام كاف في عدم الاستحقاق لعدم مقتضى فعلية
كما ان العرض في مقام الملازمة اثبات الحكم الشرعي في مورد
حكم العقل

وعدم شبه ظلال البيان في الاتقان سيما بعد مرور الحقن له وهو
 حكم العقل كما في الظاهر وقبيل ان صحة موقف علي بن ابي طالب الزاع
 بدين الاحوال الاخبار في فعلية العباد وعندها لا يظن ان يثبت
 الاخبار في فعلية في اركانها بل شبهه لجواز العفو مع ان ظاهرنا
 وبهتيم وعبارته ان الزاع في الحقيقة والرفعة من الاحكام لا
 من مرتبة العباد وعدمه على انه موقوف على اللزوم بالاعتماد
 المحمي وبحسب محال الكلام عنده والدليل ان يدفع النافذ بقوى
 ان الزاع في احوال العقول والذين منه وعدمه في فيج التمسك
 بالادلة في المقام للثبات الذين مع رد التمسك بالنفي الملازمة
 بان نفي الفعلية للبيان في الاتقان الذي هو محل الزاع في باب
 الملازمة في سند في الدلائل التي هي الثانية ايضا ان قلنا
 بان الحكم بجرمته الشهاد من جهة احوال الضرر والعقاب كما هو
 المظنون

موتله وفيه ان ظاهر الاخبار لا يقبل عليه هذا الكلام
 البياض ان الامة مسوقة لبيان الاث وبيان ان شذوذه
 العقاب لا يعبر عنه بل هو لبقوله بقوله ما لا يظن ان يثبت
 فاعلم ان في سوكا شذوذه في مخالفة الوضع كان على النفي للبيان
 الغاية بعد ملاحظة محم النبوة والربالة حيث انها لو كانت
 اخبارا عن الامم كانت الغاية في سوكا شذوذه امرامكانا بل واقعا
 ولو كانت موقوفة للاث كانت الغاية امرامكانا شذوذه النبوة
 والربالة ومن البين ان التعليل على الغاية المحمقة في احوال
 تلك المقامات الى الية عن النكاح من الغزوات لان المقام
 ليس مناسباً كما كان حرام حتى يلج الجبل في سم الخيل وفيه فالتعريف
 قائم على ارادة النفي والافقائية الاحكام والاولى ان يحجب
 عن الاستدلال تارة بان غورها للنفي في الشبهة بعد النقص
 للبيان لا يعلى اذ حذف المتعلق للعموم وهو في المقام

ممنوع لان اللزوم بالاعتماد في الحكمية انما يجب لصون كلام الحكم
 عن الغزوة ومن البين انها وقعت على خصوص العامر كانت
 مصونة عنها والاداعي في الحل على العموم واخرى محمول الغاية على
 لتحقيق المعقولة في حقنا الوصول الى الاحكام بالافضل واما لا
 مستقرا مما يدل على صدور احكام الوقاية عن زنا عند اللزوم
 وفيه فالشهادات داخلته في الغاية ويصح العذاب بها ودعوى
 ان المراد من الرسول اما البيان او الرسول الظاهر والغاية على
 الاول غير حاصلة لان البيان الاحكامي لا ينفخ فيها كما ان غرضها
 وهو البيان غير حاصل على الثاني لعدم وصوله الى مقتضى بغير الله
 في العارف وسوقها للاث وان المراد بالرسول هو النبي لان
 الامة مراد بهن ارادة البيان من الرسول ونفججه الاحكامي الوظيفي
 حتى يحوي الاستدلال ويبين ارادة النبي ونفيها بالاعتماد التي
 كان

المطلوبون في قوله ان التوقف الاخبار فيها حكم عقيدته في
 الاحكام الثاني بحاله واما الاول فالامر فيه هل هو ليدور في
 ان الية للدلالة الى امان في باب الملازمة قلنا نفي الفعلية لا يثبت
 الاتقان واما في المقام فلهذا في نفي الاخبار عن الامر ان
 ينف على مذاق المعنى اما على هذا افتنا في بعد ملاحظة محم
 قوله وظهر ما لا يقبل عليه ان المراد بلسان الضلالة هو العذاب للذين
 لان لا التوقيف امر مندوب على انه وبيان الهدى امر واجب عليه
 وتعليل الواجب المندوب على الواجب امر مرغوب عنه لجواز ان لا
 اعني تركه لهم على انفسهم بعد بيان الهدى كما يحجز التوقيف قبله وعلى كل
 انه ليس المراد من الضلالة هو اذن لان حتى يبرر عليه انه لا يدل على
 المطلب بل بالتحري بل المراد من العذاب عجزهم الاستدلال وقبيل ان الحكم
 من عدم توقف المندوب على الواجب عن كونه في استلزام عقل

والامانع من شدة شغها بدلالة الدية عليه قوله وفيه ما تقدم
وهو ان الدية موقوفة للاضمار عن الاسم اللفظي قوله هو الدية الفخري
بان يقال ان العذاب اعظم من الحد لان فاذا كان الحجة متقدمة
عدم البيان في العظم بطريق اول قبل عليه ان غاية ما يتفاد من الدية
من تعليق الحد لان على البيان انه من باب التفضل ولا ملازمة بلية
وبين تعليق الحد اب عليه وفيه ان العبرة في الحجة بسوء العمل
عرفا وشيئا الملازمة بينهما كل للعقل كما في كونه الباقية ان
للملازمة بدين حرمة الضم بجملة الدية عقل والمحمود في المقام
هو الثاني دون الاول بل هو ثابت من قوله لم يملك من ملك الى
وجه الدلالة ان اللام للتعليل ومقتضاه وجود العلل عند وجودها
وعينها عند عدمها وكلمة من نصيب العزم وواقعة موقع الحجة
وان لم يكن متعقبة بالافاء والقفية اخبارية في مله للمحمود وغيره



في شرب اللبن مشبهة بتدل ادلة البرائة على ان الحكم الظاهري في مكان
كل هو البرائة كما ان اخبار الاحتياط تدل على انه هو الاحتياطا للمعلق
عليه اعم من بيان الواقع ورفع الاشتباه او قيام الحجة ووجه كل ذلك
ادلة البرائة معلقة بعدم البيان مطابقة ومقتضاه حكمية اخبار
الاحتياط عليها فتدل ادلة الاحتياط ايضا معطية به كما يدل عليه نفس
مادة الاحتياط لانه عبارة عن الفعل او الترك برجاه انه ما سويها
منه وذا كان لا يتصور اللاحق من الواقع متكررا الحكم وبعد
فرض وجود ادلة البرائة على ان الحكم الظاهري في الواقعة المتكررة
هو البرائة لم يبق للدلالة الاحتياط مورد بل ويدل عليه حكم العقل بانه
لوجاز الحكم باللاحق كل على نحو الاجاز التبرع به بان يقال ان الحكم
الظاهري في مشبهة الظاهر هو الاحتياط وان قامت الدلالة القطعية على
انه هو البرائة من البين ان الصحيح لا يمتنع العقل وقد
الامر



وعنه والمعنى ان فعلنا كل يملك لان الاحياء بمعنى الهداية
كما ان الهلاك بمعنى الضلالة فتبار بالمقام قوله وفي ذلك انما
وجدهم روحا في العزم والتعليل لا يمكن ان يقال في وجهه ان الهلاك
والحجة عن بنية غاية او علم لاظهار المعجزات التي اظهارها الله
من نصرته المؤمنين والقاء الرعب في قلوب الكافرين وعجزها في
الفتان ويوم القيامة المعجزات اعني يوم بدر والمصرفة وبين الدول
وازداد ثبوته واعلان دعاء فكيف يجوز التقدي من العاقل
والفروع في النيات لان مجرد وقوعها عقب الطهارة لا يوجب
كما لا يخفى قوله في رد المحتار في العقل لا يخفى ان الحكومة من الطرفين
للمن طرف واحد لاخذ عدم البيان في موضوع كل من اخبار البرائة
والاحتياط لان الاشتباه الماحوز في موضوعها ان كان من الحكم
الظاهري والواقعي بان يقال ان الحكم اللاحق من الظاهري والواقعي

الامر من الضمان والمجاوبين وبالمطابقة في التعليل في ادلة الاحتياط
على البرائة ولو انما لما تقدم وان كان في موضوعها بالاشبه
للمحكم واقفا بما لا يعجز عن رد ادلة البرائة والاحتياط في ذلك
لان الحكم من قوله في بنية وغيره هو بيان الحكم الظاهري لا الظاهري
فالاحتياط عليه هو بيان تعليل الحكم ورفع الاشتباه ونفع المعاصرة
عنها في موضوع واحد هو مشبهة الحكم واقعا لا ليرفع احداهما
الامر ولكن ظاهرا غير مراد من هذا لان الحكم بالارضية بعلم الحكم
بالاحتياط او العكس بل الظاهر ان ما قاما في حكم العقل وهو رفع الغما
بالبين ورفع الضرر ومن البين ان الماحوز في موضوع علم العقل
هو عدم الامر من الضرر واحمال العقاب الذي هو من اشتباه
المطابقا او ظاهرا وعلى هذا فيكون المعلق عليه اعم من بيان الواقع
وفيما هم الحجة فيكون الحكم في من الطرفين ولا يمتنع الرجوع الى المرجع
نعم

نعم لو كان المراد من المشبهة في ادلة الاحتياط هو الحكم الواضح وفي
 ادلة البرائة الداعم منه ومن الواضح حتى يكون مفادها ان الحكم الظاهري
 في ما يشبه حكمه الواضح او الظاهري هو البرائة لكان ^{الاحتياط} المشبهة على ما في ادلة
 البرائة هو المحم من رفع الاشتباه وقيام الحجة ويكون في هذا الحكم ما يحل
 على ان الحكم على ان الحكم الظاهري في مشبهة الحكم واقعا هو الاحتياط لكان
 الحكم بالعلم لو كان الامر بالعقل ولكنه كما نرى فكلية في مدلول
 الدليلين مع كونها على نقيض واحد من غير ان يدل عليه الدالة عقلية
 او عقلية بل لا بد اما من الاخذ بظاهرها والحكم بالتعارض او من اخذ
 حكم العقل والحكم بالحكم من الطرفين فانهم واعتزم قوله بوقول الابطال
 قد يقال في تقرير الدلالة انه نعم حصص الحريات الواقعية بالمذكور
 ولا انه كلية معادها التي منه المشتبهات وليس الاحتياط بالمال والادلة
 احسن من المدعى بعد قيام الدجاج الربيع على عدم الفرق بينهما وبين
 غير ما وقينه ان الصراخ في بالنسبة الى ما هو عليه في مدلول الفهم فلا
 تدل

تدل على الصراحة في العلم ففادها الطولية الواقعية الخارجية عن محال الزعم
 فهي محال من جهة ان قوله فاعقبت قوله عطاها على قوله مشبهة يكون من
 المحضات وحيث انه عبارة عن الخوض عن فاعية الله ولم يعلم ان
 تقابل المشتبهات ايضاً مشبهة فيكون محال ومن البين انه يوجب اجمال
 العام بما اذا كان متفلاً ولم يكن من قبل الدلالة والادلة وليس المحض المذكور
 من الموضوعات التي يجب فيها الرجوع الى العرف حتى يرتفع الدليل بل هو
 من الموضوعات التي كان بيانها من وطيفة الشك لكان احراز الدلالة واقعية
 للعقل لا بعد مراجعة كلامه في قوله فلا جمل لغيره لا حاصل ان اليقين
 فبشيء طريقة الرعي في التورع بما هو كوز في اذنان العقل من الدلالة
 الوجهان على عدم الضرر وهو النقيض ان يفيد القطع به الدلالة مني على
 اعترافهم بنسبته ولم يكن ذلك مسلماً عند علماءهم الى مجازلة ولكن
 عليه قضية انقار باركانه في اذنان العقل والدلالة الى الالزامهم
 انما هم به قوله في الدلالة انقاراً وهو مجموع بل عاينته ان مشبهة

واستحان خارج عنه مع انه استدلال بدليل العقل وامضاء لطريقة العقل
 وهو خارج عن الاستدلال بالادلة ولو بعد عدم حصول الدليل العقلي
 باننا ان بعد الغرض عنه ثم على تقدير كون الاستدلال بالادلة محال يكون قوله
 مفاد عدم الدليل الذي هو اماره عقلية لمنفي الحكم الواضح قوله وما حكم
 الدلائل الى تقرير الدلالة ان الله عز وجل المؤمنين الذين المتابعين ليهود
 في حرمته اليهود الذين يفتخرون لانهم اقتلوا الناس دون الميثة التي قتلها الله
 وقوله وما لكم الا وما وعاءكم كل الذي يبيع اقلو الديوان الذين فضل
 في الحريات عن حرمته وقينه والدلالة على اباة كل ما حلى الديوان عن بيان
 حرمته ومنه الثبات الفارقة للسفلى الى طلي الديوان عن بيان حرمته
 كما هو المقرر في العلم قوله ولعل هذه الدلالة لا وجه الظهور انها
 تدل على نفي الحرمه وعدم جواز الحكم بها في ما لم يرد حرمته في ما ادى
 اليه على ان الدية فانها تدل على عدم جواز الدلالة من غير ان العقل
 فتعين الدلالة ام باباة وجواز ارتكابها في مرحلة الظاهر فتكون
 معارضة للدلالة الاحتياط بخلاف ان بقية فانها لا تثبت الدلالة
 (الحا)

الظاهرية بحيث تكون معارضة لها لان عدم جواز الحرمه عند عدم
 الوجهان للعارض الحكم بما هو العلم من ادلة الاحتياط قوله ان الدان
 ولا التمسك للتحقيق ان هذا من اهل غير ما ذكره الفهم من ان مفادها
 كلية حضور الا في المشبهة بغير بقية قوله في الاسم انه فيكون اصلاً
 احزاباً بالكلية الا في المشبهة حكماً لا موضوعاً كما هو مضاف الى مقالته
 المحقق الثاني بان الاصل في الحزم الحزمه والنجاسة وهذا انظرنا الاطلا
 عليه وحملناه على حضور الموضوعية فلا يثبت منها الكلية في قاطبة
 الثبات وعموم الوصول لجميع الافعال مدفوع بانها في الجهات التي ينع
 صحتها في العموم والموضوع والجماع المركب مدفوع بتفصيل الاخبار
 فيها ثم ان ظاهر القارة قوله فاعية من لولها الى الدلالة بوجه اخر في
 ان مفاد قوله فاعية خلق لكم ما في الارض جميعاً هي الدابحة الواقعية وليس فيها
 من اثبات البرائة والدابحة انقاراً من حيث كونه مشكوك الحكم كما هو
 عن من الاصل في مقابل الاخبار ولكن يمكن ان يعاين بان نفي الحزمه لا
 فقيه

الحكمة بين من يرى صلاحية القربى للبيعة للزوجه وبين من يرى
 مخالطهم الدلالة على ما اوجب المنع والنفق على عدمه قوله ومن اقرب
 عرفان الدلالة ما حاصله ان نفق بلطبع وان كان اقرب الى المعنى
 الحقيقي اعتبار الدلالة معارض بظهوره في رفع الموانع عرفا ومن
 البين ان الثاني من جهة ان نشأه عليه الاستعمال مقدم على الدلالة
 وقية الدلالة لم يثبت كثرة استعمال اشياء تلك الزاوية في رفع الموانع
 واتى له بانها كذلك او ليس عليها الا حديث رفع القلم وهو اعم
 الاختلاف بل استعمال الحديث على الطريقة من بيته على نفق بلطبع او ليس
 فيها موازنة مع قطع النظر عن الحديث الشريف بل المرفوع من ليس
 فيها الدلالة الروحية وهو الذي يقتضيه قاعدة الحكمة لان ارادة كل
 الغير المعين اعجز بالاجل كما ان ارادة الغير المعين ترجح بالمرحح فثبت
 ارادة جميع الدلائل فثبت على من يرى اجب عن الاستدلال بالارادة
 لتقدير جميع الدلائل بان السؤال يتيقن احدهما الدلالة على الحلف الثاني
 الحلف

الحلف على التهمة فاعرض الدلائل من المراسم المهمة الثانية بالهبة .
 الاولى مستشهد بالحديث ثقبه بالخلم وان كان واقعا الدلالة على
 سبق ما في التهمة وهو في الحقيقة جد لي مقابل الطعن واثبات الحديث
 عقبة كانت مسلمة عند الحكم فممن البين ان الجدل لا يكيف عن حقيقة
 المدعى فطلب العلم يكون كاشفا عن ارادة جميع الدلائل من الرواية وقية ان
 الجدل وان لم يكن كاشفا عن حقيقة المدعى في العليات الدلالة بابه
 مسدود في السمعات التي يتبع فيها نظر العرف اذ واقعية المدعى
 فيها عين ما عيها العرف فاذا كان الحق واقعا يكون دليله كل يكون
 كل واحد من الدلائل الذي واقعا وحيث يكون كاشفا عن ارادة الجميع
 هذا اذا قلنا بطلان الحلف على الصدقة كالطلاق اما لو قلنا ان بطلان
 من جهة الدلالة كان بطلان الطلاق والعاق مناهما لم يكن في العرف
 تقية اصلا بل يتوكل على بطلان مشترك بين التهمة وهو الدلالة كيف
 لو احاب عنه بطلان الحلف على التهمة لم يكن مثالا للصدقة لان

لان العرف من عدم بطلانه فبطلان الدلالة فالحكم قوله فثبت لا يعلم ان
 عدم العلم يكون رواية اخرى غير المتعل على التهمة لا فعال الحجة
 عدم المقدور وان كانت الدلالة بعينها بعضها فاذا كان العقل في
 الرواية جميع الدلائل فيكون من بيته على ارادة من الفقات التثنية في
 التهمة ويترجم في الباقي التخليك بين الفقرات قوله والذي عجز اصل
 الدلالة لا لا يخفى ان العلم استقلال العقل بفتح الموازنة مطم لا شريك
 الجميع في كونه تقيفا بالغال وبما لا يطاق نعم جعل الاحتياط واجبا على
 المتكلم من الاحتياط لم يكن في ما من الشك عقلا وحيث لا مانع من تقدير الموازنة
 ويكون الدلائل بعدم ايجاب الاحتياط عليهم فلم يعلم اشتراك الدلائل بفتح
 في ذلك الدلالة خلاف ظاهري لان معناه حصره عن ايجاب الاحتياط
 فلا يصار اليه الا بفتح بيته قوية قوله وادفع وجهه الضعيف ان المقد
 في لفظ الدلالة وهو في واحد الموازنة غاية الامر تفاوت الدلائل في
 وت المسامات فلا تركة فيه قوله ولعل الدلالة لا يخفى ان التيقن هو الدلالة

وهو يختلف باختلاف المراسم وقى العبادات في الموازنة وفي العقل
 في الرغبات قوله فثبت لا يعلم ان كانت الدلالة في العا
 سلب الدلالة الى صر اذا كان العام والخاص معارضا والاركان
 الى صر كما قلنا والوجه فيه ان للعلم نظر الى الخاص فنظر المعارض فحين
 ان يكون سببلا عند الدلائل بخلاف الدلائل فان نظر الى العام من دون
 لعدم شربت المعارض منها فلا يبين امله كما عمل ان يكون اشارة
 الى عدم الشك في رضا الدلائل بين العالم والمحقق والدولى ان يكون اشارة
 الى ان الحديث ان كان ظاهرا في رفع الطبع فيقدم على العمومات والدلائل
 لا هذا ظهوره بها في الموازنة التي تلي من افعال المتعلقين ان
 لا معنى لحجية القول الدلالة ان التعلق بشي من نظيره اكرم العلم والدلائل
 اذ اردوا بين العالم والجاهل التلي به والدلائل بهما ولم يكن محاسن
 به فلا معنى لحجية ظهوره في رفع الموانع سيما الدلالة فلا يبين
 ظهوره في رفع الطبع فيقدم على العمومات والدلائل بهما كون النسبة بينهما
 عموما ومن وجه

اذ لا يثبت في الحاكم بين كون النسبة كمالا او نحو ما مطلق قوله براد صنف
 من الروايات من المذكورة من العموم بل يزعم التحفيزات حاملا ان المراد
 كونا جميع الآثار لكثرة التحفيزات في الحديث لقيام الاجماع والاشارة عليهم
 ان ارتفاع كل من الاحكام الزامية وغير الزامية وفي بحر فروع العلم
 والصبر والاباحة والابواب الخيارات ونحوها عنه فلو عمل في ذلك كما هو
 او شيئا من ذلك في حيزها لم يفتقر ارتفاعا ربا من الحليمة والتدبير في
 من الاحكام الدلائلية المتعلقة على موضوع الخطا والعيان في اجاب
 عنه المصنف بانه ناش عن عدم تحصيل معنى الرواية اما الدلائليات المذكورة
 هي الدلائل المترتبة على ذات الفعل من حيث هي وما غير الدلائليات
 فبما في ان الموضوع هو الدلائل التي في مرتبتها حاضر والزمان على الكيفية ليس
 غير الدلائليات بل فانه في قوله في المراد بالدلائل هي الدلائل المحصورة في
 ما لا ينفك عن طيفه ان كان ما ذكره المصنف الدلائل ان الموضوع اعلم
 من المجعولة وغيره بالامر من احوالها احتمال الحديث على ذكر الطبيعة التي ليس لها
 اثر شرعي كحصول اما ما عدل الموازنة في قوله واما الموازنة في غير مجعولة

مجمولة نقول ايضا بعد ثبوتها لها حتى يرتفع بالحديث اذ لم يعهد من احد
 من الفقهاء وغيرهم عدلها من المعاصي الكبيرة والصغيرة ودعوى ان عي
 القابل من جهة ارتفاعها عنها من الحديث والدلائل في ذلك ان ثبوت ثمة
 الموازنة لها وارتفاعها عليها من مدونة بان اقباط ثابتهما حال على اليد
 ولذا قل من التكرار والاصل الدبابة وثابتها احتمالها على الحد فان الدلائل
 فبين احدهما السكينة والظواهر الذي هو سرور الحكم والثاني نفس الحد
 اعني السكينة الكاشنة في النفس المحصورة في حالها لا في حال بل روي انه
 مما لا يتبع منه شيء ولا روي شيء وليس المراد به هو الاول للمنه مع منافاة لظن
 قوله حتى يتبع غير موضوع عنه الموازنة لانه من العامي الكبيرة عند اهل
 بل المراد هو الثاني وليس عليه موازنة لانه من الدلائل ان القهريه كالكفا
 فانه عبارة عن سرية من نفس الى شخص هو امر غير اختياري فتعديان
 يكون الموضوع اعلم من المجعولة وغيره بالامر من احوالها احتمال الحديث على ذكر الطبيعة التي ليس لها
 والعدوى الدلائل ان يقال ان الدلائل المجعولة فيها العبد عن حصة القول لا سيما

قوله من ان وجوب العادة الى هذا ايمان لعدم جواز التمسك بالحديث
 لعدم وجوب العادة في الاجزاء والشرائط النسبية وبذلك عليه ضمان
 الى ما ذكره ان الظن ان المقدم على الآثار المترتبة على فعل الشيء والمكره
 البع والبع وغيرهما الدلائل المترتبة على تركه وفي قوله عدم وجوب العلم
 من جهة كونه حكما متبعا على الترك وكذا القضاء على القول بانه من الامر لا
 لانه ايضا من آثار الحكم النسبي ولو سلم قوله لانه من الفعل والترك
 فنقول ان العادة ليست من الآثار المجعولة المترتبة على تركه لانه اذ لم يكن
 لها الدلائل بتمام المأمور به في داخل الوقت وليس امر مغاير الحكم في ان
 الاول في وجوب العادة بمعنى اتيان المأمور به من الدلائل العقلية المترتبة على
 المأمور به من جهة الدلائل بالاجز او الشرط للامن اثار تركه لانه وانما هو
 كثر من اكل فكل شيء من نفسك ان تقول بوجوب العادة عند ترك اكل شيئا
 قوله راجع الى شرطية لا لا يخفى ان الجور فظم الحديث وان كان قاضيا بان
 الموضوع ذات هذه السكينة الدلائل واللائحة لا يقتضيه بتقدير ما يصلح
 للموضوع من الموازنة او الدلائل المناسب او جميع الدلائل المترتبة على تركه والنسبي
 بان

بان يكون الموضوع الدلائل المستوفقة وجوبها على وجوبها كترتق القول
 على العلة بحيث يكون وجوبها من فرضها لان يكون الامر بالعكس
 ومن البين ان الاحكام الوضعية ليست من آثار الشيء بل هي بالامر
 بالعكس لكان الدلائل للجماع والتمسك حقيقة هي الاحكام وما لا يتصل
 من دخول الوضعية في الحديث معناه دخول الدلائل الحاصلة من
 الاحكام الوضعية المترتبة على الشيء كما ينقل والانتقال ونحوهما
 مع الناس والمكره لان يكون الموضوع نفس الحكم الوضعي مثل السببية
 وان كان مجموع موضوعها في الحقيقة الى رفعها ولكن المقدم على الدلائل لانه
 حكاهم وخرج شرطية الشهادة وهي نية السورة عن الحديث لعدم
 كونها من آثار ترك الشهادة والسورة وليس لها اثر بغير تعليم العادة
 نظير النقل والانتقال وبالمجمل فاما المقدم على الدلائل وليس للشهادة والنية
 اثر بغير تعليم الشهادة نظير النقل والانتقال وبالمجمل فاما المقدم على الدلائل
 وليس للشهادة والسورة اثر بغير تعليم العادة حتى يرتفع بالحديث الذي هو
 ولذا في تركها

. نفع لو كان القضاة بامر جدي كان القضاء من آثار الحكمة والشرع
 . فظهر ان مقتضى الحديث هو التفصيل في الاجل والشرائط بين الدعاوى
 . والقضاة على القول بان من الامر الجديد كما التفصيل في الدعاوى بين الكلا
 . والشرائط وبين الموافاة كما تفهمه وكما يفهمها لان وهو للعارفة
 . في الموافاة من الآثار الشرعية لعقل النبي وسواك فمقتضى نفعنا ما عتبه
 . الرضا فانهم قوله قوله في قوله انما لا يطلع الله على من سب من غير علم
 . كون الدعاوى الوضعية محبوبة عندنا كما تجل ان يكون اشارة الى خصوصيتها
 . من جهة عدم صلاحية الجعل ولو على القول بجعل الدعاوى الوضعية ولو كانا في
 . الاستئذان على الامانة . ومنه ما لو لم يكن في الرضا استئذان وان لم يكن منافيا
 . له كغير الدعاوى من ابواب الطهارة والعبادات والصيدا الذبحة على عتق
 . قوله وكذا روى ان الدعاوى لا يحصل ان رفع الغنا عن الدعاوى والدة الجور
 . وغير ما عتبه من اكره على اقراره ليس نفعها على ما ذكره من عدم جواز الدعاوى
 . دفع الدعاوى عن نفسه لان الحكم بعدم الدعاوى والغنا من باب عدم وجوب جمل
 . (الغنا)

الغنا لدفع الغنا عن الغير مثل ان يتوقف حفظ مال الغير لغيره على
 بقائه له ولو سئل ان قد انفق على عدم وجوبه وليس من باب الدعاوى
 على الغير لدفع الغنا عن نفسه قوله فان الغنا والاداء . لتقليل عدم كون الغنا
 من دالة الجور من باب الدعاوى على الغير لدفع الغنا عن نفسه حاصل ان غرض
 المكرة بالكره في الولاية تعلقها بالذات باضرار الرعية لا على الوالي
 فالحكم بعدم جواز الولاية حكمه وجوب تحمل الغنا عليه لدفع الغنا عن
 الرعية وهو مرفوع في شرعنا اجماعا قوله فانما لا تطلع الله ان لا
 جعل الولاية الجور من جهة الجور تحمل الغنا في غاية الدعاوى لان غرض المكرة
 كما تعلق باضرار الرعية كل تعلق باضرارها على تقدير نفعها للملك الجور
 الولاية ترخص للملأ على الرعية لدفع الغنا عن نفسه وهو من ان لا يطلع
 فرفع اشارة الدعاوى من المكرة فيما اذا تعلق باضرارها من باب الدعاوى على الغير
 لدفع الغنا عن نفسه لان من باب عدم وجوب تحمل الغنا لدفع الغنا عن الغير
 وكف لو كان الامر على وجوب القول برفع اشارة الدعاوى في الدنيا . ايضاح
 انه فكلان الما جماع اذ لا يفتى في الدنيا قوله وروى لثمة للبرهان قال الله تعالى

. قال الصدوق في تفسير قوله لم يورثها مني نحن وروى الطبري والحد
 . ان المراد بالطبري نظير باليوسن اذ لم يورثها مني بالمراد بالحدان يحيى
 . عليه السلام بعد من خبرهم وانت خبر بان قوله لثمة للبرهان
 . فربما على خلافه لقوله ان نظيرت فامضوا وادعوا انه بصفة الجور
 . اذا صرح بحودا فلا يتحقق مدعى بان الجور لا يطوع غالبا على حد
 . الحاسد مع انه تقليد في فقرات الحديث لان قوله اذا نظيرت بصفة الجور
 . خبر ما روي قال المراد من الحدان كذا لا يورثها مني خبره في النبي لا يورث
 . عمته بل يورثه اذ عدم استعماله مني الحاز من اوجه الكوائف لعل قوله
 . ويتوقف نه وعمته والاعلم قوله وروى ان العلم ان لا يخفى ان العلم المذكور
 . بداري قال عن البيه والبرهان اذ يصدق على ما اقتضت من عينا من مما
 . حسب العلم على العباد قوله وروى في مقتضى لا يخفى ان الحكومة انما كانت
 . اذ كانت كلمة ما عتبه من طرفه واما اذا كانت مرفوعة اضيف اليها
 . فيكون معارض الدعاوى الدعاوى اذ معنى كونهم في نعمة ما لا يعلم من عدم وجوب
 . الدعاوى عليهم من قوله على تقديره وجوبه في قوله وروى ان العلم المذكور
 . لا يخفى

لا يخفى ان عموم المكرة حكمي لا مرفوعي وقد مر في محال ان غنا الحكم يحلف .
 باختلاف الموارد ومفاد ما في مقام الدعاوى هو الاستئذان وفي مقام
 الدعاوى غيره والمقام كل للان سوال الراي ومفاد التركة المنفية فيه .
 ليس هو الاستئذان فيكون السؤال الظاهر في القاصفة ولان علمه على الدعاوى
 . مسوق على كون العلم على غيره لغوا وليس المقام كل فعل العلم على الفرد المعين
 . يخرج من الغفوية فلا حاجة الى العلم بالاستئذان ولو سلمنا الحقيقة في خبرنا
 . اذ يخص السؤال بمن لم يعرف شيئا من الاشياء وليس له وجوب في بل لا بد
 . الاسلام في غاية البناء والوكالة فدار الامر بين ارادة العرفي منه او
 . الفرد المعين الواقعي والثاني هو المتعين لانه مقتضى وضع التركة قوله
 . وفيه ان العلم انما لعل من ان العلم هو العلم بالبرهان السببية لان الدعاوى
 . من الغافل ناشئ عن الجهل بخلاف التردد فانه يكون بالبرهان السببية
 . لان الدعاوى الجور في صورة التردد ايضا ناشئ عن الجهل بالبرهان السببية
 . ظهوره في الغافل لانه الجهل بالبرهان السببية فيكون ان يكون مستندا
 . الى البيه والبرهان

قوله لو كان مع الجاهل باصل العدة لا خفية عطفه على سابق ان لا يكون
 به معذور في خصوص الدعم والعقاب ولكنه لا يناسب التعليل
 بقوله لم يرد الحكم بين المسلمين واصله عدم تأثير العدة في ظاهره
 ان المراد بعدم العدة رتبة هو الدعم من التعليل والوجهي مع انه
 عليه منع الرتبة مؤبدا او كان الجاهل باصل العدة والاتفاق عليه
 كما لا يخفى على التبع على ان اصاله عدم تأثير العدة في الواقع بعد العدة
 للبرهان من قوله او فواو ساير عومات الفاعل قوله وعليه يحمل الى
 هذا اشارة الى جواز عدم كون التعليل المذكور رتبة على ان
 المراد من الجاهل هو الغافل المجتهد لان المفتقار على العجز
 وقفت على هذا الغافل وهو خارج عن الزرع وانت جبرج ان الزرع
 العلم على العذر رتبة والدعم رتبة في من ادرك الجاهل بالعلم
 الغافل وهذه مع كون المراد من الجاهل هو الغافل والتجمل مع ان
 في الرواية افعال من يعجز عنه الاستدلال ولم يذكره المصنف من ان يكون
 المراد

المراد من الجاهل حصول اللطف منه بعد العطف حيث ان بناء معذور
 برتبة بها ثبت ما دناه من اثبات الحكم في محمول الحكم ولعله
 فقرة لوجه وان كان لا يناسب ما هو ظاهر حاله للزعة طرحة الزرع
 راس وهو لا يناسب بعد وجوب الاحتمال الصحيح فالله اعلم بالصواب
 عن الرواية بان الرتبة المختل في مسألة اصاله البرائة هي الرتبة الذاتية
 والحكمة منها في الزرع هي العدة فتبينه من عدمه في العدة
 هرا ما عندنا بالبرائة الذاتية الدال على العجز عن وجوب ان
 ارادة حصول التعليل او الدعم منه من معنى في العذر واهرا في
 الرتبة الموجودة في مورد الرواية اعني الرتبة التي يعجز عنها ارادة الرتبة
 الذاتية المناسبة لمثله اصاله البرائة في وجه التفسير بالمورد فيها
 ان يكون المراد من الحكم حصول الرتبة في من اكله من التخصيص بالمورد
 في يتصل الاستدلال لان مفادها مع معذور رتبة في الحكم والوجه
 مني بد اثبات العدة في الحكم التعليل قوله وان كان محض هذا

على كون التعليل رتبة على ارادة الغافل من الجاهل واصله ان يحصل الجاهل
 بالبرائة من التعليل يدل على قوة الجاهل بالعدة على الاحتياط في يجوز
 ارادة الغافل من الجاهل بالعدة لان التعليل في تعليل الرتبة بالعدة الترتيب
 بعينه وبين جزمه لان الفرض ان المراد بالجاهل هو من عجز عن الجاهل
 الغافل في تعليل اعذاره الغافل في الحكم بعدم قدرته على الاحتياط
 مع الشك في الغافل في الموضوع معق تلك العلة ومقتضاها كونه مثله
 في الدعة رتبة في غاية البساطة والبرائة قوله ومحملة في رتبة
 الى دفع الدعوى من المذكور بالبرائة ان التعليل بين الجاهل وبين الدعوى
 ان المراد من الجاهل بالعلم هو الغافل ومن الجاهل بالمتوجه هو اللطف حتى
 يستقيم العلة لان الدعة معذور بعد قدرته على الاحتياط ودون الثاني
 قوله فتدبر اشارة الى قوة ذلك التعليل للزعة في نفسه مع كونه
 من معاصي العلم هو بعد ارتباط العلة بالعلم لان من
 الدعام بيان الفرق بين الشبهة الحكمية والبرائة في كونها في
 اعذار اثباتها مسألة الزرع والعلة للبرائة بعد التعليل
 تدل

تدل على اعذاره الغافل من اللطف مع انه لم يكن عجزا للزعة
 وتلك العلم الدعام وقوله رتبة وقوة اشارة الى الترتيب في موضوعها
 على ما بالال انما نعني ان عجز الدعام في ذلك ومع ذلك فاعلة
 من سبلة به لان العلم بثبوت الملازمة بين الجاهل بالعلم والعلة
 غالبا او قل من اراد ايقاع عقوبته من العذر بجا او صلحا او كفاحا
 مع كونه جاهلا بالمسئلة ان يكون مرده اذ في اوقع العلة على سبيل
 الزرع يمكن ان العلم بثبوت الملازمة بين الجاهل بالمتوجه والدعة
 او قل من كان جاهلا بالمتوجه بعد العلم بالحكم ولم يكن ملتفتا الى
 وجه يحصل الربط بين العلة والعلم وقاصرا ان الجاهل بالعلم اعذاره
 غافل عن علمه بالبرائة لم يكن معه الاحتياط بخلاف الجاهل بالمتوجه
 لا يخطئ غالبا ومع ذلك الاحتياط وسر في الحقيقة ان التعليل
 لا يفسد فيستقيم العلة مع ما هو عجزه من بيان الفرق بين
 الشبهة الموضوعية والحكمة جازم واعظم والله اعلم قوله وان كان محض هذا

انك في اندراج الغرض المنصفي القسمن كالمشترى من الوقف المرد
 بهن كونه مرهول مندرجات تحت البينة والنداء ومن البين ان المثال الذي
 ليس له عدم تعقل انك في اندراج الحكم تحت طم الغرض والنداء لان
 نفس وجود القسمن من ان الاشتباه لوجوده وجود مثل انك في الشبهات
 الملكية وفيه انه يمنع كون الغرض من ان الاشتباه بما هو جواز كونه قفا
 لبيان الموقوف والتبعية على ان الشبهة الحكم بكذا ليس للامانة قسم البهلا
 وكسوم فقد دالة فيه على كون انك في اندراج مثله لظاهره كون نقد
 وجود القسمن واختلاف املاك الحكم بالاشتباه في فرد من اوله القسما
 ولذا وجب ان جميع افراد الحكم كالمجعل للكل في الازاد المفضل
 لم يجعل للقسمن في جعله ان يكون مثله للاشتباه قوله به كالمثلة لالت
 غرض اي معنى طم انك في الفرد اوله معنى على انك التقبل ان كل طم يقسم
 الى اطلاق الازاد فذلك الحكم على خلافه لغير الحرام المتبلي به من ذلك
 ومن البين ان طم انك على فرد ليس لالذ لا المتبلي به يكون محضة غاية
 لكي يقال بما قال به غاية للمثلة الفرد المتبلي به وان الغاية به معرفة الى صلة
 بعد

من انك في اندراج الغرض المنصفي القسمن كالمشترى من الوقف المرد
 بهن كونه مرهول مندرجات تحت البينة والنداء ومن البين ان المثال الذي
 ليس له عدم تعقل انك في اندراج الحكم تحت طم الغرض والنداء لان
 نفس وجود القسمن من ان الاشتباه لوجوده وجود مثل انك في الشبهات
 الملكية وفيه انه يمنع كون الغرض من ان الاشتباه بما هو جواز كونه قفا
 لبيان الموقوف والتبعية على ان الشبهة الحكم بكذا ليس للامانة قسم البهلا
 وكسوم فقد دالة فيه على كون انك في اندراج مثله لظاهره كون نقد
 وجود القسمن واختلاف املاك الحكم بالاشتباه في فرد من اوله القسما
 ولذا وجب ان جميع افراد الحكم كالمجعل للكل في الازاد المفضل
 لم يجعل للقسمن في جعله ان يكون مثله للاشتباه قوله به كالمثلة لالت
 غرض اي معنى طم انك في الفرد اوله معنى على انك التقبل ان كل طم يقسم
 الى اطلاق الازاد فذلك الحكم على خلافه لغير الحرام المتبلي به من ذلك
 ومن البين ان طم انك على فرد ليس لالذ لا المتبلي به يكون محضة غاية
 لكي يقال بما قال به غاية للمثلة الفرد المتبلي به وان الغاية به معرفة الى صلة
 بعد

ان لفظة في متعلقة في الفعلية كونه ما يقبل اللزوم لها من اللزوم لها
 لان وجود الامكان في الشيء يمكن عقلا امكان اللزوم بها مع عدم
 العلم باحد الوصفين لان اللفظ متعلق تارة في الامكان واخرى في الفعلية
 قوله الثاني دعوى القسما على انك في الاندراج على فرد من حقيقة الاشتباه بعين
 تمامية اعتبار الاحتياط لان الاندراج اذا كان على طبق الأصول والقواعد العقلية
 والفعلية فلا ينفع في شيء ابدال الامر بهم بل هو من الاندراج على حقيقة المطابقة
 لها كذا ومن البين ان الازاد في الشبهات كما اعترف به قوله موافق طم العقل
 ودعوى ان مخالفة للاعتناء من الاحتياط بعد من اطلعتهم عليها مما يوجب اليقين
 فيها مدعوى بان لو لم اطلع جميع المجعدين عليها ندعي ان مخالفتهم لمقتضاها
 انما نشئت من جهتها ونشئت في فهم الاختيار والخذل عن ذلك لاما فهمهم لفهمهم
 الدخبات منها او للامانة او لمخالفة اخبار الازاد عليها فكل ايعاد دخل فيه
 الرأي والاختيار فليس بحجة الدعوى مدعية ومقدرة الذي انهم تركوا الدخبات
 الحقيقة والمنقولة من القضا على غفلة الراسخ والملاقات لما روي ان
 من انما الدخبات في فهم الاختيار ونشئت خطا لهم عند التمايز بل انما
 ناسيا عن الاختيار كان في سقوطه عن رتبة الاعتبار قوله بالراجح حكم العقل في
 فيها

وهذا الوجه انقل بعقل كل ما قبل بل يميز ذلك على من يدعي
 المنك من التحسين والتفصيل لان التكليف بما لا يعلم هو في الحقيقة الى
 التكليف بالتحسين الذي كاتبت به الدابة الشرعية على الملازمة التي
 وان الامر بانما راسبوا راسطة افعال انما على الجهات الخفية الازاد عن علم
 انهم على طبق ما امر به العقل او انك في قطعها هذا الوجه في مجلس من جهة
 ان ذلك ليس للامانة كذا والكلام في وجهها بما لا يعلم بانها الجهات الخفية في
 فتح ذلك العقاب في حكم العقل يقتضي حكم الشرع باباهة حكم الملازمة
 القطعية قوله ودعوى انك في الاندراج حسن جدير حاصل ان المراد من
 البيان عدم استعمال المحبة لعدم اشتراط صحة العقاب ببيان الاحكام الوافية
 كما في العاقبة المقصود من النطق المحبة فانه مكلف بالفروع ومعتق
 عليها مع عدم علمه بصدق النبي موقفا عن ان تبين له اصحابه واما في قوله
 المقدرة بالعلم فانه مكلف بالاحتياط واما معاقبة على تله مع عدم
 البيان الواقع للشيء في حكم العقل بانما المحبة حكم العقل فهو موقوف
 المحل فانه وان لم يكن هذا الواجب الدان صحة الاشياء العقاب عليه بل في انما
 المحبة وهو حاصل بعد من انما كان الاحتياط وحكم العقل بموجب دفع الغنى

قوله من نوعه بان الحكم لا يخفى ما فيه اولاً باعتبار انه في غير موضع
 ان صحة العقاب ليس مشروطة بالبيان التلخيص المحمل بل يكفي فيه الاستكمال
 الجوهري بمقتضى من التحريم من الحاشية ولو لم يكن كذلك لاحتاج الى بيان
 عليه العلم انهم على كون الكفار مختلفين بالفرق بين محرم القصر وكذا شبهات
 المقدرة بالعلم وقاعدة الضرر وان لم يتصل ان يكون بيانه الله لا يحتاج
 قاطعة للعلم وتانياً بان وجوب دفع الضرر من الامكان العقلية القليلة
 بل ومن مستقل بها لا حاجة الى الحس والقي وقد مر في محله ان علم العقل
 في الاستقالات الراجعة الى الحسن والقيح معنى المدح والذم مما لا يجوز ان يكون
 ظاهراً فكيف يمكن دعوى ان وجوب دفع الضرر قاعدة ظاهريه والذم ان يمتنع
 جريان قاعدة الضرر كما ينبغي قوله بطلان عقوبة على مخالفتها لا يخفى ان
 حكم العقل بوجوب دفع الضرر لا يترتب على موافقة ومخالفة الله
 المستند اليه وقد عرفت به المصنف في جواب الاستدلال فكيف يجوز ان يقال ان
 العقاب من جهة نفس مخالفة للواقع وان خالف قوله بطلان قاعدة
 هذا جواب آخر عن الاستدلال للزهد واصله من جريان قاعدة الضرر في العلم
 بل المور

بل المور من موارد جريان قاعدة القبح لا ينبغي له موضوعاً والشرعية
 ان جريان قاعدة الضرر حتى اثبات العقاب مبني على ثبوت الملازمة
 الواقعية بين المنة الواقعية والعقاب حتى يدعى وجوداً قال العقاب عند
 احوال المنة وكفاية احوالها في ثبوت وجوب دفع الضرر الملازمة حكم العقل
 بفحس العقاب لا ينبغي له احوال العقاب من موضوع حتى يحكم العقل بوجوب دفع
 وبعبارة اخرى ان احوال الضرر وجوب دفعه موقوف على ابطال قاعدة
 القبح يجعل وجوب دفع الضرر بياناً للتخفيف المحمل حتى يتوجه الضرر ويوجب دفعه
 فلو كان ابطال قاعدة القبح ايضاً موقوفاً على ثبوت قاعدة الضرر نظر الى ان
 ابطال قاعدة القبح من مقتضيات اثبات قاعدة الضرر للزم الدور وجهاً
 بل معنى انظر الى ان جريانه موقوف على العلم باحوال الضرر الموقوف على ابطال
 قاعدة القبح ولو كان ابطالها موقفاً على وجوب دفع الضرر لزم الدور وجهاً
 مقلوباً من جريان قاعدة القبح موقوف على ابطال قاعدة الضرر وانما
 عدم صلاحيتها لكونه بياناً للتخفيف المحمل لو كان ابطالها موقفاً على جريان
 قاعدة القبح للزم الدور ومعنى ان جريانه قاعدة القبح موقوف على العلم
 البيان الموقوف

على ابطال قاعدة الضرر فلو كان ابطالها ايضاً موقفاً على جريان قاعدة
 القبح للزم الدور من نوعه بان مورد ما هو العلم باحوال الضرر وليس مورد
 قاعدة القبح اذ ينبغي في جريانهما مجرد العلم بالبيان انما هي صورة تلك
 في التلخيص لا يتوقف عدم العلم بالبيان على العلم ببلوغ احوال الضرر
 بل يصح عدم العلم عند تلك في وجود الضرر والاصل ان جريانهما
 القبح موقوف على عدم العلم بالبيان وهو موقوف على ابطال وجوب دفع الضرر
 الموقوف على العلم باحوال الضرر لا يمكن ان يقع انه لو توقف ابطال قاعدة الضرر
 ايضاً على جريان قاعدة القبح لكان ذلك فضلاً عن توقف عدم العلم بالبيان
 على ابطال قاعدة الضرر بل قد يقع العقاب عند تلك في احوال الضرر من نوعه
 العلم به وسواء صورة القطع بعدم ضرورة تلك في وجوده فكل دور في
 تلك بقاعدة القبح دون قاعدة الضرر لتوقفه على العلم باحوال الضرر الذي
 لا يخفى الا بعد ابطال قاعدة القبح اذ مع جريانهما لا يقطع به بل يتوقف ابطال
 قاعدة القبح الذي هو من مقتضيات اثبات قاعدة الضرر على ثبوت قاعدة
 للزم الدور وجهاً ان يحسنه وليس للامع التوقف الثاني اعني عدم صلاحية
 قاعدة الضرر لا ابطال قاعدة القبح ولما التوقف الاول من نوعه والاصل ان
 جريان

جريان قاعدة القبح من بل موضوع قاعدة الضرر وان جريانهما
 ما ذكره حطط بين التوقف والاستدلال لا يقتضي انما لا يقتضي انما لا يقتضي
 الدور والورد على ثبوت التوقف بين جريان قاعدة الضرر
 وبطلان قاعدة القبح وهو ممنوع بل عاملاً زماناً وعلى الملازمة
 ثالثة للذم وجوب دفع الضرر وبطلان قاعدة القبح موقوفان على
 وجود المصحح للعقاب فاذا وجد بغيره عليه الجريان او البطلان في الدور
 من ملازمة توقف العقاب على التلخيص بالعلم ام لا بل هو محمل
 المكلف ايضاً فليس شيء من الجريان والبطلان موقوفاً على الامر حتى يلزم
 الدور بل هو معلولان لعلته ثالثة فلا دور في الحاشية لما ذكره الكفاية
 وحصول الحاشية بين الطرفين موقوف على العلم في ان عقاب المخالف لا يوجب
 ذاتاً او نتيجة من جهة لزوم التلخيص بالعلم او بالبيان فعلى الدور انما
 هو الدور فيكون المقام من مورد جريان قاعدة القبح كما انه مورد
 لقاعدة الضرر على الثاني وقد حققنا الكلام بطوله بما لم يكن من ادخل
 احد

من المحققين في كتبنا الكبرى قد طوي بناه من جهة اخرى بنا في
وضع العقلي ومن اراد الدلائل فليرجع اليه والله العالم قوله وان
اريد بها مضرة اخرى الى لا يخفى ما فيه لانه ان اريد منها كلفا للشر
التي لا يرجع الى العقاب كطول التوقف في الفية والتعريق وانشاء العاصم للقاء
المرتبة على ذوات الافعال الصغرى منوعة اذ ليس في شرب السم وانشاء
غيره من المأمورة جهة اخرى محزنة بالمحنة الشرعية حتى يشك ان شرب
السم من تلك الجهة من مصاديقها لم يكن يحكم بالبراءة مع ان النية القوية
عبارة عن الشك في اندراج الشك في تلك النية تحت الكيفية العلمية حرمها او حرمها
شرعا وانما تلك المفسدات اعصارا بالعقاب لتكذيب الماخبار والادلاء
ولما اتفق عليها بعدلته من ان اطة الاحكام على المصالح والمفاسد
النفس الدورية حيث انها لا تضيح ان تكون نفس الثواب والعقاب للزوم
الدور نظر الى توقفها على اللطاعة والعصيان المتوقفين على الامر المستحق
عليها كما هو المفروض فتعين ان تكون مفسدا اخرى غير العقاب كذا يقع
الصغرى لو كان المراد بها المفسد الدورية من قبل الرقابة والافادة المتوقفة
على المعبد

للمعبد عن جهة القرب والجرأة على الدقلم الى العام لان تعميل
العادة والاقناب عما يوجب الشقاوة لو كان واحدا كان من الماخذ
الى اللطاعة والعصيان لان باب التعبد شرعا لا يكون الشك في اندراج
شرب السم تحت من هذه الجهة من النية الموصية وبالجملة فليكن على
التقديرين حكمية على جهة شرعية فيكون الشك في الدلالة وان اريد
حما المفسد الدورية الراجعة الى الاموال والديون والنفس وما ورف
وورد ان ارتكاب بعض الاشياء موجب نقصان العمر والرفق واهدان الجذم
والمر في البدن ونحوها مثل الموت بالما المشتمل والتسوية في يوم الجمعة وانشاءها
فكيفية الكبرى منوعة لانها غرض حرمه الدقلم الى ما يرجع اليها شرعا
ولكن يمنع حرمه مطلقا لا يرتد بعد الدقلم الى الفاعل بل لا بد
ان المفسد من جهة ما كانت مستندة الى الفاعل بعد الدقلم كمن
الموت على شرب السم والقوا النفس من الشك في رغبته فان القتل مستند
الى فاعل تلك الدورية وان كان السعي الى النفس حين موتها وانما
مستندة الى غير الفاعل كمن ارتكب ما يوجب نقصان العمر والرفق ونحوها

من الدلائل المترتبة على تلك الدلائل المستندة الى السعي الى الفاعل
تحت محتمل المعلوم منه شرعا غير مسلم فضلا ان يكون المشكوك محكما
بالبراءة وبالجملة فكيفية الكبرى منوعة وتزيد في ثبوت كراهية علمية
ارتكابها ترتب تلك الكيف لو لم يكن الامر كل وجه القول
القول بحرمه الدورية الى الما المشتمل اذ اقطع اذا قطع النظر بالجواب
والبرهن مع انه محكوم بالبراءة اجماعا ودعوى اللام عن المفسد الى العقاب
في الثبوت الموصية بعد ثبوت الرخصة بها عقلا وشرعا بل لا بد
عن عدمها راسا كما صرح به المصنف في غير مواضع من الكتاب منوعة
بمنع استفادة الرخصة من اولية البراءة كما اعترف به في محله هذا ومنع
كفها عن عدم وجودها او تدل كراهية الدورية على اذ كان المستفاد
منها الرخصة التمهيدية كمن خصه بفضله الناصح المستبقي قد عرفت وسياتي في
عدم استفادتها من اولية البراءة بل غاية ما يستفاد منها من الرخصة
موقوف العقاب المرجع الى القول ان من حرم من قبل في تلك
هذا الطريق الدلائل لو سلمت لتقع في الفرع على النفس البدن لم يكن ذلك
تناقضا

تناقضا في كل ما هو قبيح من الرقابات في الثبوت الموصية
والحكمية عقلا وشرعا واجماعا مع قضائها البراءة هناك فقدم وسياتي
ولم تكن المفسدة محكمة ككان الاحتياط فيها كالاحتياط عن الجلبوس
تحت الماديط القوي البنيان في الحاقه صاحبه باريا الجوز والمواد
كان ترتب تلك المفسدات على نفس اللطاعة والعصيان حيث لا يخطئ
فلا عصيان فلا ترتب منوعة بان لا يلزم كونها من اثر العصيان
الخطايا عليها مع انها منوطة بها والافضل من ذلك انما اتفق عليه العلية
والعجالة بعض من الاجرة له احاب عن الدقلم يمنع دفعها الى مرجع
العقاب ونسوية والذرية عقلا وشرعا ونك عليه ببناء العقل على
الدقلم الى المفسد الدورية الموصية فضلا عن غير المشكوك في
المطويزة وسياتي ما قرنا في محله من جبر دفع جميع تلك المفسدات
عقلا وان ببناء العقل على الدقلم ان كان مع وجود التذلل في فاعله
موصية لعدم كونه ضررا وان كان في شوائب النفس فلا اعتبار
لها منهم اذ افعالهم هي التي الطريق الى محله والافعال انما هي
المرتكبات

بان الاشياء المشبهة موضوعا او حكما جنتين احد بما حوته افعال العقلاء
 من جهة كونها واجبة او محرمه والثانية من جهة انها المفصلة الى الاربع
 الى العقلاء بسبب كونها واجبة او محرمه فعلى الاول ان يكون العقل افعالا على الثانية
 حكيم بالاحتياط على العقل بوجوبها والامتناع بهين الراه في الاول
 والاحتياط في الثانية وسيا في هذا الموضوع او يقال ان المفصلة التي ترجع
 الى العقلاء بعد فروعها بقاعدة اللطف التي تنسك بها السيد في رتبة
 في مسئلة الخطر والاراحة والكسوة موقوف على تمامية العمل على العمل
 العقل ام فيه انهم قوله وانظر ان المراد به ان هذا الوجه هو العمل بالاحكام
 بعد ان يتم المراد بالارفاق كون نفس الفعل في هذا الامر عليه بان نفس
 الفعل مما لا يطاق بحد عدم العلم بالتكليف وحاصل التوجيه بدين الواجب
 المتوقفة تحقيقها على قصد اللطافة والامتناع بهين التوصلات في ذلك
 في الاول حيث ان العباد من جهة توقفت وجودها على قصد اللطافة مما لا يمكن
 ايجاد بدونه فكلية بالظهر بالتكليف بالارفاق للامتناع بهين الراجح بالارادة
 لتوقفت على قصد اللطافة المتضمنة في الجواب بل فيكون المراد من هذه العقيدة

مختلفا في التوصلات فان وجودها بالعدم توقفت عليه ام يمكن من جهة كونها
 او يكون العقل ان رة الى الرضا صلافة في رتبة محله منع اعتبار الزمان
 والعلم بالتكليف في عبادية العبادة بل يكفي اتيان الفعل بدلا على المطلوبية
 وبمحتمل الاحتياط في العبادات وديننا على سقوط اعتبار الوجه فيه وكذا
 افعال وجوده في قصد القرينة وهذا امر ممكن لك ان قوله من جهة عبادته ان
 قام اليه في الحقيقة اضرب عن السؤال وتنبه بل الى السؤال
 آخر فظهر قوله بيلك عن الامتناع في رتبة الامتناع والامتناع بالامتناع
 ان يجاب عنه بعدم كفاية صدور الفعل مطلقا او بدلا في كونه ماسرا به في الله
 مثال للبا اجاب وحاصله ان التكليف شيء مع جهل التكليف بغيره في
 بعضه على الامتناع الله ان كان في نفس القرينة تكليف ظاهر يقتضي وجوب
 الاحتياط عنها لا لتمام المطلوبية كاحتمال الاحتياط فهو عن التكليف
 الواقعي لكفاية ما لا يوجب الاحتياط في العت على الامتناع ان التكليف
 ظاهر كفاية ما لا يوجب الاحتياط في العت على الواقعي كفاية المشبهة للعلم للامتناع

ليس الاثبات التكليف على الامتناع والاطمئنان العقلية عنه لا يصح
 فليكون جعله لغوا ويمكن ان يوجه كلامه على وجه لا يرجع الى الاصل في المثال
 كما يمكن ان يقال ان عرض المثال ليس اثبات امتناع الفعل الجاهل عليه بل
 الاشارة الى ما اشترطه في الاستدلال للبراءة كما سيأتي بآدائه
 والاطمئنان وان لم يتم التكليف بالارفاق من جهة عدم جهته ما فيه المصنع
 او ليس المراد من التكليف هو التكليف الواقعي لله كفاية محله ليس عبارة
 الا عن العقيدة الكامنة في الاشياء العالقة الى ان وجودها على الشرط
 من الشرط لا يشترط بالعلم والاطمئنان ضرورة عدم الامتناع في ذلك
 التكليف عند الجهل بل المراد به هو التكليف العقلي لبل الامتناع في المقام
 فنفس الشرط لا يشترط التمسك مثلا ان يصدر من التكليف يكون محله
 للعلم الطريق الى العلم بل المراد به هو التكليف بالاحتياط في موارد الشبهة
 او لانفس من الامر بالامتناع بعنوان انه محمول الحكم الا بالامتناع الى ان العقيدة
 لجهل الجور في قوله به وجه التكليف الواقعي من باب التحريم ان كان المراد

بل يفظ التكليف هو الاحتياط او الموافقة محله هو الغرض بل يجب العلم
 ان كان المراد به هو الواقعي وارجاع الضمير الى العبد او لو كان ارجاعا الى التكليف
 المتقدم فيصير هذا افعال العقل والاعمال وهو في الحقيقة غير مبينة على الوجه
 الاحتياط من لفظ التكليف لا يوجب العلم بالوجه وارجع الى التكليف
 الضمير ارجاعا الى المتقدم وليس في المقام شيء اخر يوجب تقديمه فتعين
 واما المستثنى في قوله بالارفاق فراجع اما الى الامتناع او الى نفس الفعل
 فيصير الجواب ان التكليف بالاحتياط بالاعتناء المشتمل على لفظ
 الى التحمل بالعلم الواقعي منه تكليف بالارفاق الى العبد في كونه كذا
 التقييد في السنة المحققين في جميع الال دليل الذي وسيا في الكلام فيه
 فانظر قوله استجاب البراءة التيقنة حال الا قد عرفت سابقا ان المراد
 ان كان مستغنى في مقام في التعلق كما يشهد التقييد في البراءة العقلية
 للفعل المناسب له على فيطابق في مقام استجاب البراءة وقاعدة في العقاب
 على الامتناع في نفس العت وان كان مستغنى في نفس التيقنة فيطابقها ايضا
 بالانتماء

لان نفى التعلق من لوازم نفى الحدوث قوله وفيه لا لم ار احدا من المحققين
 يقتضون ذلك الوجه بل نقول كلهم بالقبول الا المصنف والذين من عدهم بان
 الاستصحاب في مورد البراهين هو الاستصحاب في غير موضع من كتابه فلا
 للاستصحاب بط قوله بل لان التامس بها لا يحصل ان ترتب اللوازم العينية
 المجعولة على الاستصحاب على ذلك التقدير لا يلزم الاعلى القول بالاصول المتبينة
 وترتيبها لغيرها لوقولنا بترتيب اللوازم العقلية العادية في الترتيبات
 الشرعية لم نقل بترتيب الادعاء او كائنات موافقة للاصل ولا ان الترتيب
 ان المترتب في المقام هو اداة الذممة وعدم المنع من الفعل المزمع
 فممكن ان يكون التامس في الفة للاصل فلا يبعد دعوى عموم الترتيب في كتابه
 في الترتيبات الشرعية قوله في المطلوب في الظاهر انه من جهة الجواب ان يقال
 استنبط بل هو جواب اخر فاصل ان المطلوب من استصحاب اداة الذممة ونحوه
 القطع بعدم ترتب العقاب وحيث انه لم يكن من الآثار المحجوزة بل ولو كان
 كل من يعمل من هذا العمل الى التامس والتمس بها بل لا بد من جعل
 القطع بهذا الك من انعام حكم العقل حتى يأس منه ومعه يكون مغاير
 الاستصحاب

الاستصحاب وان ثبت قلت ان التامس في ترتيب العقاب قد يكون
 ببيان علمه تامر لعدم ترتبه من غير ان يحتاج الى الاستصحاب بل هو
 هذا الكلام في كل ما يكون التامس في كونه كاستصحاب الطهارة والتمس في الفة
 في المعلولة والعبادة فان التامس في معلولة تامة لها من غير ان يحتاج
 الى الاستصحاب وان ثبت عن ذلك فقل ان عدم ترتب العقاب
 عند عدم البيان لم يكن شكوا كما في التامس في العلم العقل المستقل بعينه
 التامس في التعلق التامس في العلم حكمه عدم ترتبه من غير ان يحتاج
 استصحاب العقل بل الاستصحاب في جميع الاحكام العقلية الا في بعض الصور
 قوله واما اللان والتمس في الرفع لا يرفع لما يستلزم من جواز ان يكون
 الترتيب هو الذممة والتمس في الرفع لكونها من الآثار المحجوزة فاجاب بان
 وان كانا قائلين لجعل اللان اللان التامس في الرفع ليس لارتباطها
 للتمس في الذممة بل هو من المقارنات نظرا الى عدم انفكاك
 عدم التامس في العلم اللان في عدم فلو كان التامس في العلم
 التامس في الرفع من غير ان يحتاج الى العلم بل هو من المقارنات نظرا الى عدم انفكاك

ترتب اللان والتمس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 الشرعية مدفوعة بان التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 عليه ليس يتجسس بل من جهة حكم العقل بصدقية الاحكام وترتيب
 احد الفذين عند عدم وجود الفة الاخرى فالترتيب متبني في الفة
 التي حاكمها هو العقل لا الشرع لان دعوى ان التامس في الرفع من التامس في الرفع
 كون اللان والتمس في الرفع من اللوازم العقلية للمقارنات مدفوعة
 بان التامس في الرفع من اللوازم العقلية للمقارنات مدفوعة
 انه هو الشرع من باب الاتفاق فلو ان ترتبه من الاتفاق كانت
 قوله مع انه يمكن التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 انه اراد من الاستصحاب المذكور الاستصحاب في مورد من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 ولكنه ليس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 كقوله في التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 من ذلك هو الاستصحاب في مورد لان الاستصحابات العينية هي في الرفع من التامس في الرفع

كلية من الاستصحابات الشرعية في كونه حاصل الجواب ان المزمع
 الحكم هو اللان والتمس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 براءة الذممة ونحوها المتعلقة باللبس الصغير من البين ان عدم وجود
 والبراهين المتعلقة بهذا التعلق بان فقهنا اذ في الفة التامس في الرفع
 على التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 غير المتعلقة باللبس وادعى ذلك في مثال السباحة في بابه وعلى ما يكون
 قوله في التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 مستعمل في التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 ونحوها من احد لا يقدّر بقدر ما تقدم التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 بالي والميت في كونه عدم الوجوب في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 وما من بعض في بيان وجه التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 الاستصحاب في كونه من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 المستندة ظاهر لان التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع
 وبعد بل هو عند عدم التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع من التامس في الرفع

فما ذكره في مسئلة اشتراط ان الموضوع وحاصله ان المرجع في موضوع
 الاستصحابات هو العقل الشرعي وكل ما هو موضوع في العقل الشرعي
 نظر العرف فالمرجع فيه هو الشرع والموضوع من عقول التي هي موضوعات
 الاحكام وفرضه بين الحقيقة قبل البلوغ وبعدده وحده من شرط
 الوجوب صحة جميع المطالبات ومع ذلك كيف يجوز في مثل ذلك
 الموضوع الرجوع الى العرف وان كان مرجعاً في امور لم يتحقق فيها
 قوتها ومنها ان الاحتياط لا يحل عن بعض الدعا من قولها ما بال العقل
 الذي للذات عليه من قبل ثبوت التعريف هو الالة اذ لو لم يكن في
 ذلك الحكمة على العقل هو العرف والوعظ الذي على العقل هو الالة
 ومتى ثبتت الحكمة الاصل للذات لم يحجب العقل به الى الحكمة الشرعية
 اصل الدعا هو الطهارة والعرف فالحكمة في امر الالة الاصل الى الترتيب
 والحوار عنه ان الحجة ولو لم يرد ان بلغ تأني العقل الشرعي من العقل
 ليس بان يكون ذلك تقييماً بما فوق الوعد والطاقة او بلغ هذا الحد
 والاعتبار

والاعتبار كما في مقام المحضة فلا شبهة في ارتفاع عقلا او نقلا .
 وهو يتحقق له حالة بل في موضوعه نوعاً كان اي كماله ان لم يبلغ .
 ما بين الرتبين كالموضوع العرفي ان بلغ حد اليقون فارتفع عنه عوج .
 وان تليت عليه كما عن السيد في مقام الديات والاعتبار والاعتبار
 المستوفى الباقية حدثة عشر او ازيد وقد ذكرنا تفصيله في محاورنا
 في جميع ادلته وحيث نقول ان الموضوع المتعلق في النهاية ليس في خصوص كل
 فرد من موارد ابل لو كان في الجموع من حيث المجموع وحيث عليه
 الاحتياط مع فقد العلم بالامر فالامر ان وجد في الافاخي الى ان بلغ حد اليقون
 النفس البشرية عن الاقدام اليه وحيث يراعي الامر ان وجد في الافاخي
 بالنظر الى ان وجد في الافاخي ان ثبت اعتباره والافاخي الى ان بلغ
 في الحقيقة بتعريف في الاحتياط وليس من جهة من حيث بل من الدوام في
 عين الصواب اجابة اخرى يعرضها في كتابنا الكبير ونقصد خارج عن وضع
 التعليق قوله وفيه ان نقول لا يخفى ان اراد منه ابطال الاحتياط

بنفس الاستصحاب الخارج هو التزام بالاستدلال ويبقى الامر بعد
 ابطاله مردداً بين ابطال اصل الالة او محجية مطلق الظن فان
 ثبت الاول يعلق الثاني وان عكس العقل وانتقام الاستصحاب
 وان اراد ابطال المحجة مطلق الظن كما هو ظاهر كلامه فهو دور في
 ابطال الاحتياط على محجة مطلق الظن على توقف محجة ايضاً على ابطال
 كما في محله حيث عدده من مقدمات محجة فابطال الاحتياط مقدر
 مشتملة بين محجة الظن ومحجة الاصل فكل ان ابطاله من باب الحجة
 لا ينتج الا تبقي في الاحتياط المطالب بقوله العقل بعد العلم
 محالاً بالادعاء هكذا ابطاله كل الوجوب للالتصيق فيه ان قلنا
 ان الاحتياط في الشك هو افق حكم العقل على قناعة قاعده الامر
 على قناعة البعق والافاخي كوجوب محجة الاصل لا يخفى في محجة
 ظم جواباً عن الاستدلال على ثبوت الاحتياط هو افق الحكم
 العقل

العقل بالحكومة المنبوية وهو ان ينتج ذلك ليس بالبعوض
 في الاحتياط والعل بالاصل على حد يندفع به العرف وليس من
 محجة الاصل كما هو ملزم المستدلال فاهم قوله وفيه ما لا يخفى
 لعل وجهه من وجه عن البحث اما من جهة ان العلم في محله
 الحاشية دون الوجوب او ان الاخبار ايضاً لا يلزم بالاحتياط
 عند عدم العلم من باب الحرجم العلوم البعيدة عن تقدير ذلك
 فالحال ان الامر في محله من الاحتياط فاهم قوله وفيه ما لا يخفى
 حاصله ان الحكم بالرضية لقاعدة البعق ليس الدوام بالاعتبار وان
 لو كان بالاعتبار لان الموضوع من قطعية مفادها او اعتبارها في
 الرخصة الظاهرية ولما لا يباحثه الواقعية فلا الظن ان الامر
 من الدوام بين ما بل هو ايضاً معترفون بحملها مع امكان منع
 غناء الاخبار عن الحكم رأت لان له ايضاً ان يحكم في محله العلم

بشيء هو البطلان غير علم من غير فارق بينهما في التخصيص منافية إلى
 أي منع منافية للدفعات متفلا على قاعدة الفهم أو الدعا
 القطعية مفاد أو اعتبارا للحايدة والتفري لأن مثله ذلك
 الفعل ليس مثله أو موهوبا ولو لم نقاسمه استجاب ترك العمل
 والمشتبهات ولا شئ مني عنه والحاصل أن الدعا أن كان
 هو الاقتران عن العلوم والمشتبه فالله باللفظ
 بالنسبة إلى الثبات متميزا واستجابي لا يميزنا جود فان العلم
 انظر ان احرازها للكون التبعة موضوعية اخراج تحصيلي كما ان
 ان اخراجهما من جهة ان الاصل في الدعا التحل للمفدة الدعا
 وان افعال المفدة على بابها بظن ارباب المنون والسودا
 كما عليه البعد من بابها بظن اربابها من جهة ان العمل
 فيها وان كان هو المظهر لكن الشريعة آمننا كما عليه الشيخ من بابها
 وان

وان كان الموقوف قطعا ومن باب الحكمة ان كان ظاهرا ولكن
 حمل كلام المصنف عليها لأن افعال المفدة على الاخر يمكن
 وان اغضنا عن كون التبعة موضوعية ولكن يبرز على المصنف
 ان الاجتماع على الرخصة في الموضوعية انما كان اذا كانت
 المفدة دنيوية ولها اسباب عارية كالاشباه في مخزنية
 وخطية واما اذا كانت اخري فبالبعد جمع إلى العقاب بطول الوقت
 ونحوه او دنيوية ليس لها اسباب عارية لتقصير الزرق او العي
 مخي من العلوم منها غير معلوم فضلا عن المشكوك في صحتها
 كما يبرز على البعد ما قرئ في مسألة المظهر الدعا بكون ان
 المفدة وان كان موهوبا يجب دفعه وتنظيم ظن ارباب
 المنون والسودا الشبهة بدين الدعاء والاشكال واما
 على ما ذكره الشيخ فبما في محله ايضا من ان الموقوف الشريعة كادلة

كادلة البراءة. ناظر إلى دفع العقاب الرجوع إلى الشارع واما
 المفدة فيبقى امر راجعا إلى العقل وهو مستقل بوجوب دفعها
 كما في محله نعم يمكن حمل عبارة المصنف على معنى الذي بان يقال
 ان المراد من التمسك بالمفدة وغاية مفاد الدعة من
 باب الدعا في المطابق لم العقل وليس هذا من جهة ارتكابها
 او وجوب الاحتياط بالنسبة إلى العقاب المحل وج لا يرد عليه
 ما اوردناه فانهم قوله وظاهر التوقف معلق الكون إلى اخراجه
 وحاصل كلامه بملحظة صدره وذيله ان الدعا لا يملك
 الطائفة موقوف على كون الفعل التفضل متعلقا في اصل الفعل
 حتى يتقادم منها الوجوب والدفعات والدعا باب الظواهر
 تلك اذ لا يخفى في الاقناع في التمسك اصل حتى يكون الوقوف
 عنه احسن بل الظاهر من جعل الدعاء معلقة لوجوب الدعا في مقابلة
 الحق بظنه ومحميد الوجوب طر ما خالف الكتاب في محجة جميل
 از

اذ لا يخرج العمل باحد الطرفين عند التعارض وفي الاخذ
 بخالف الكتاب حتى يكون طرحة اول بل الواجب في الدعا
 هو الوقوف في الثاني الطرحة كما يتوقف الاستدلال على ارادة
 مطلق الكون وعدم المصنف الذي هو التبعة عن عدم الحالة
 في ارتكابها ولا يرد عليه ان التوقف في الحكم الواقع مسكنا
 وفي الظاهر من معناه وتوضيها مشتركة بينهما الا ان الظاهر ان
 على المصنف ظهور التوقف للتأخر فيها في القوي فاصفة دون العمل
 كما اعترف به المصنف في كماله القولية والوجه في الوارد ان في
 حكم تعارض الطرفين وموقف جملة من طيار ورواية جابر وحول
 على في الوصية ونحوها كما هو ظاهر في التوقف العقلي وان كان
 في الدعا معواني الكفاية على التبعة ظاهري التوقف في العمل
 والحاصل ان تمامية الاستدلال موقوف على ارادة الدعا في
 العمل

.. او الدائم من العرفي من الافتحام وظهوره في الاجابة
 مانع عن ارادته لان عموم المفرد المحلى باللام حلتى
 يمتنع من بينة العموم كما نعت عن ارادته من الثبات و
 ان كان عمومها معها لكونها معارضا لان العموم المذكور
 مانع عن ارادة العموم حتى في اللفاظ الممنوعة كما في محله
 قوله وخلص الجواب عن جميع لا لا يخفى ان دلالة اللاحق على ان
 موافقة للاصل المتوسس عندهم من الاصل في التثنية في
 اصله الحقيقة في قبال ارادة الجائز والعرفي المذكورة لا تنفع
 في الصرف بل علمها عليه لا ينفذ في ردهم ما لم يثبت ما لم يثبت
 كونه للاختصاص بل مقتضى عموم العلة وجود احتمال الهلكة
 في كل احتمال التكليف والتبادر منها الهلكة الاخرية وحيث ان
 العقاب لا يرد على مخالفة الواقع فيحصل الاتفاق للكون
 مجولا

مجولا لا تعين اللزوم بل تمنعها عن جعل الاحتياط في موطنه
 حتى يكون العقاب على مخالفة دون الواقع وما ذكره في رده اللاحق
 ان يكون جوابا له كما سيأتي وبالحكمة في الدلائل والاراء لا يكون
 .. الا على تقدير وجود الرشد اليه وهو في المقام غير متجهز بما
 لقي العقاب على الواقع المحملي فيكلف عن جعل الاحتياط في
 مفاد الاخبار في قوله فلتا يجاب الاحتياط في موضعين ان الزمان
 . بين الاصل والاخبار ليس الذي العقاب القدر المشترك
 بين كونه على مخالفة الاحتياط لو الواقع بدعي الاصل اللزوم
 من العقاب والاخباري عدمه وان على المحل البهائي عن
 بعض الاخبار بين التصريح بان له العقاب على مخالفة الواقع
 مع كونه قائل بوجود الاحتياط واما كون العقاب على مخالفة

الواقع او الاحتياط هو مسئلة خارجة عن محل النزاع في جميع
 انه يمكن اختيار اجاب الاحتياط نف او مع ذلك يكتسب نفع
 على الواقع كما عرفت من بعض الاخبار بين لان اجاب الاحتياط
 نف لا ينافي كون العقاب على الواقع لان العمل بالامارات والاحكام
 الاحتياطية الظاهرية واجب نف مع ان العقاب فيها على
 الواقع كما سيأتي من المضم التصريح في او احسن باب البراءة وكذا
 وجوب الاحتياط نف في السبل المشبهة قوله مضاعف الى ان الاحتياط
 لا يخفى ان اولوية الارشاد على التخصيص بينة على عدم كون
 الارشاد دمارا او ان فيه على تقدير مجازية حضورية وحيث
 فقد على التخصيص وانت غير نفق في خصوصية فيه كما انه لو كان
 حقيقة ايضا لم يختار فيقتضيه عليه في غير المنع للانه ان
 خلاف ظاهرا صلي بل ان ارد وجه خلاف الظواهر والاخبار
 اليه لا يبرهنه قاصر في قوله وحيث ان مقتضى التدبر ان غالب
 اوله

.. اوله البراءة كما باو سنة معارض للدلالة الاحتياط من غير نقض
 .. لقوله كل شيء مطلق كما عرفت في قضية الحكومة والذم من طرف
 .. اخبار البراءة او الاحتياط في جميع قوله لكونها الزاوية لا لا يخفى ان
 الزجر الى المرحات السنية في القطعين خارج عن
 العلم واعترف به المضم في محله ثم خالفنا القوم في حضور مجاب
 جهة الصدور مثل مخالفة العامة وينبغي على صوابها في القطعين
 قوله وحيث ما تقدم من الاصول ان النسبة بينهما في الظاهر
 عموم مطلق الا انها على حصة الامعاء المركبة خازية كلية
 حفظ الى ان الترخيص البراءة على قوله كل شيء مطلق محمول على
 الاحتياط وهو وان كان تخلفا لثبته التوجيه وكل على الا
 فيما بالمصومية الا ان الاخبار التوقف مورد الاعتبار فيه
 دليل البراءة بوجه هو ما تفرغ فيه الضمان او ان ثبت التوقف
 فيه باخبار التوقف نحو به ما لا ينفذ في التهمة التوجيهية التزم

.. بحكم الاجتماع المركب لكل من قال بالوقوف في قارص
 السنين قال به في الافتراض ومن قال بالبراءة فيه قال به في
 البصر فيكون ما للافتراض فيه داخل في اخبار البراءة من باب
 الخصوصية لا عن ضرر سور وانه وداخل في اخبار الاحتياط
 بالاجماع المركب فيكون كل ما مضاهيه ومن البين ان مورد الد
 ماع اذا كان مضاهيا يجب ان يعامل معهما معاملة المتباينين
 وان كان احدهما ظاهرا في الفرد الاخر ايضا لعدم احتمال اطلاق
 المفرد عن شئ مما اذ لو اضره عن حديث كل شئ بل لم يرد
 لغو العدم للمورد له وان اضره عن اخبار الوقوف فاللغة
 للمركب مانع عنه فاذا كانت متباينين يجب ان يرجع الى اللاحقات
 وقد عرفت انها مع اخبار الوقوف قوله في صنفان ما ورد فيه في
 معارض الا لا يخفى ان عدم وقوع ما تعارض فيه الضمان في
 قوله كل شئ في خبر المنع لان كل شئ اطلاقا في خبر ما القول
 المحفوض

.. المحفوض اعني صيغة لا تفعل والثاني المنع والآخر الذي هو
 من الامور البينة ومن البين ان المراد بالذي في الحديث ليس
 هو الاول بل الثاني حيث ان الذي في ما تعارض فيه الثاني عن
 محض لا لعل لا يطلانه وصحة ما يبدل على البراءة فيكون كل من
 الطائفتين ظاهرا في اضره ويرجع القارض الى العموم المطلق
 كما فرضه المحب قوله فتأمل اللاحقات الى منع الاجتماع
 المركب لان بعض من يقول بالبراءة في الافتراض يقول في
 تعارض فيه الضمان كما ان رايه في آخر الجواب المتقدم وفيما
 سيأتي قوله مع ان الجميع مورد التهمة لا هذا البراءة عن
 على ان التي وحاصل انك لا تكون النسبة محمولا مطلقا بل
 بما من المتباينين نظر الى ان ادلة الوقوف لما في الوجوبية
 والحيثية فكل حديث كل شئ في خبره ومن لادلة البراءة

اما محمولة للتحريمية فواضح واما الوجوبية فلا انها تفيد
 من احتمال التخييم في مقام العمل والافتاء والاعتقاد في
 ان الدليل يقف في الوجوبية على انه واجب في كل ادلة
 بوجوبه والاعتقاد في مقتضى المحرمات فيشملها كل شئ في الواقع
 انها بهذه التهمة تنقل الى التخييم فيحصر مورد اخبار الوقوف
 كقوله كل شئ به قوله فتأمل اللاحقات الى دفع وحاله
 ان محذور احتمال التهمة في التهمة الوجوبية لا يوجب انقلابها
 الى التخييم من جهة ان المراد منها ان يكون الاشتباه في ان
 حكم هذه الواقعة هو الوجوب او غير الوجوب من الاحكام واقعا
 الحتمية بالنسبة الى تلك التهمة التي يحل اطلاق الدليلين
 ومقتضى ادلتها غير الوجوب قطعا فلا يشملها ادلة الزادة
 فاما بالنسبة الى الجهات الاخرى كالافتاء بالوجوب والمحظوظ
 او

او اعتقاده او ايجاده على انه واجب في خارجة عن محل
 الكلام ومقتضى الدلالة من وجهها من هذه الجهات عن
 التهمة الوجوبية وذلك لا يوجب دفعها في اوله الا
 حتى تكون النسبة بينهما مبانة كلية فافهم قوله في بيان
 الاستحسان لا يخفى على جميع اخبار الباب على الكلام
 مع عدم ملائمة في خصوص الموقفة لما استظهر على وجهها وان
 كان منافيا في زواياها سواء كان من باب التثنية او الا
 الا انه مجاز لغوي على من اختلف المشهور واصول على من اختلف على
 التقديرين لا يضر اليه الا بقرينة لا يصلح شئ مما ذكر في
 لذل ان خصوص ما مع اخره انه لا يستشعر من اية الله
 نعم لا بأس بحملها عليه بقاعدة الجمع بعد ملاحظة العلم
 بينها وبين اخبار البراءة لانه اقرب وضوح الجمع دون الكل

على العرش واللامعة مع كونه من اردء وجوه خلاف الظاهر لا يخرج
 في رد الاخبار ي كما عرفت اللامعة ان كل ام من الدخول
 له في المقام وتكون في صورة ابي غطارة والاسد للامعة
 الحديث تارة فيقول النبي واخرى باستدلال الامام من
 الشاذ النادر وقد يجمع الجميع عليه اما الاول فلان مقتضى
 تعليل الشهادتين بما فيهما من الامور فيكون على الامور
 والاهل ان من حيث لا يعلم ثبت الملكة على اركانها والبناء
 منه في الاحكام الشرعية فهو العقاب الذي وجبت
 ان تنبأ على الواقع المحمول فيه عقلا فحين ان يكون
 عن جعل الاحتياط في الشهادتين لكي يكون العقاب على ما
 وقد اجتمعنا عند ذلك بوجوه تسمى ببناء بعضها وهو انه لو لم
 دلالة على الوعد فلا بد من جعل على الاحتياط او غيره مما يوجب
 وبين

وبين اولى الامة لولا ان يمكن حمل اخبار الامة على جهة
 لان الجمع على كل حال لا يمكن للعلماء على الكرامة في قبيل
 قوله لا بأس بالام العلماء من مسلمين الذين يفتنون ولم ار
 عليه جماعا الا صاحب الحديث في مقتضىه وبما لا يخفى
 الامة اظهر من اخبار التثنية بل وجميع اخبار التوفيق والام
 بل في الحقيقة في الحقيقة بحيث لا يمكن الفرق فيها من
 الوجوه فتعذر حمل اخبار التثنية على الاحتياط لولا ان
 واما الثاني فانه راي المصنف في وجه الدلالة ان الامام لا
 حاصل ان استفاد من تعليل طرح ان ربان الجمع عليه
 لا ريب فيه ليس الا وجود الريب فيه لان التثنية تجعل
 ان دعوى الريب في بطلانها والام يمكن مع ما جعل في
 بالشرع عن الدعاية ونحوها ما ذكره المصنف وان كان التثنية

بما يجب بوجه الى انه يعلم ان الاستشهاد بعقل النبي لا يقيم
 الدواعي وحول الاحتياط في الشهادتين لا يخفى ان مقتضى
 انما يتصور ان كان الشهادتين الامور العقل اما لو كان
 من الامور البينة غيبتها كما ذهب اليه في العقل فلا لان
 معناه ان ان مما يجب الاجتناب عنه للامعة بين عتبة
 وحرام بين وانما يجب الاحتياط بالجمع عليه فان قيل لانه
 لو كان بين النبي فلا وجه لتثنية الامور في كلام الامام
 ولا للاستشهاد بالنبي التثنية عليه لولا ان يثبت العقل
 في كلام الامام وللاستشهاد بالامام بغير الشهادتين في النبي
 على المطلوب الذي هو طرح ان دلالة التثنية في قلنا هو
 لمن يطالع على ما رواه في مقام الاسئلة والواجبة حيث
 لا يفتقر فيها على ما على ما رواه السوال بل بما يثبت ان
 علم

حكم كل ما له مدعية في ذلك من باب العموم او المخصوص
 ولم له من نظائري اخبارهم ولما حصل ان الشاذ داخل
 في بين النبي فلا وجه للاستدلال وبطل عليه مقتضى
 بالجمع عليه الذي هو بين الشدة والتأكيدات الواردة
 في طرحه من الامر بطرحه او لا وتعليله بان الجمع عليه
 لا ريب فيه ثانيا ونحو ما يمل في الفصل ان المقارن بين
 من الاخبار على اقسام قسم بين رتبة وهو ما يشهد به
 علمه المرجحات المذكورة في الرواية وقسم بين عتبة هو
 ما يقتضيه المرجحات المذكورة وانما على معارضات
 تلك المرجحات وقسم مقول وهو ما ليس فيه هذه المرجحات
 ومعارضاتها وادعى ان هذه الاقسام مستفادة من الرواية
 وما يدل او يوجب ما ذكرنا اطباهم على من جعل ان

في مجاري الاصول والاشكال على انه العقل بان ادلة الاصول
 . احصت من مصادرها العقل الذي هو مورد القصة لان المسائل
 . مقارنت بين العقول وليس فيه دليل يوجب مجاري الاصول
 . كل ما يريده ان عقول مجاري الاصول اعني الشبهات من المسائل
 . حمل قوله بين شدة على الفرد النادر اذ ليس هو في اقسام الخلال
 . البين والبين الشد بعد المصادرات والاماميات شي ليس عليه
 . ورشده من مجاري الاصول فمسلما ترى قوله هو المراد بان
 . ما فيه رب للان الشدة لا يذاهبه الاصول ان دعي الامر المسائل
 . ولكنه لا يفي بما قلناه من كونه بين الغي لكن ظاهره ليس الا في
 . الختم حيث يدعي ان الاجتماع على احد المتعارضين يوجب صحة
 . ان من البين الغي والتم الواقي بحيث يرجع المتعارض
 . بينهما الى المتعارض بين الحق واللاحق هو الحق والتم وادوية
 . ابطال مقالة بانه لا يلائم مع تاحر الزجج بالشدة الى احد
 . ما قال ولكن نحن نقول بدخوله في البين الغي الواقي بل انما
 ندعى

ندعى وقوله بقرينة المقابلة ويحتمل في البين الغي والتم
 . وعدم دخوله في الشبهات فجادوا انما يتيم في رده للذي رونا ان
 . لا يضر معه تاحر الزجج بالشدة عن الامامية ويحتمل في رده
 . عنه لا يخفى انه بعد ان اشكال تلك الاخبار على صيغة الامر والاد
 . فغان بليكان على هذه الجمل المنبئية للولادة بالاثاث على الارشاد
 . فنقول ان مقتضى كون الاصول في الادام التمهيد والادام ان
 . الاحتجاب بالارشاد وخالق الاصول عدم الفرق بين كون
 . المنزوعة صيغة الفعل ويحتمل كونها في اللفظ او مستفاد من اللفظ
 . الجارية بل قد عرفت ان محي الجمل على الارشاد لا يرفع في رده
 . خيارى اذ لو كان واجبا لمكان كاشف عن جعل الاحكام
 . بل كاشف عنها على الاحتجاب به خلاف ظاهر لا يصر الى
 . الا بقرينة وما سياتى منه ولا يصح ان يكون قرينة له كما سياتى
 . فوجهه فمسلما قيل انه اشارة الى ان الارشاد انما يكون اذ كان

المرشد اليها بالمقامات بان تكون المصرة المحملة قابلة للاس
 . بوجوبية كمالها وانما بد من البين ان المصرة المحملة في الماش
 . مخصصة بالما حيث قال يحيى المحمات فلا يمكن على ذلك
 . الذي يحتمل للبدان تكون المصرة المحملة قابلة للامتنان بل هي
 . والادلة وفيه تامل فم وقيل انه اشارة الى التمسك المذكورة
 . انما يتيم على تقدير كون الامام في مقام بيان المناسبة تقريبا
 . للامام ومن البين ظهور كلامه في الاستشهاد والارشاد لال
 . بينهما مافرة وانحة قوله احد لا يحرم الشبهات لا يخفى ان احد
 . الشبهة للموضوعية لا يتلزم تخصيص الارشاد بها الحكيم العقلا
 . في محتاج ان كاشفة لا اكان الامام ثابان الواقي ولو كان
 . اقل ولا يبعد دعوى كثرة الامام في الشبهات الحكيم العاقل
 . على ان الحمل هو النسخ الحوادث في التمسك واما علمه فلا

وجه فالشبهات الموضوعية داخلية في الشبهات بعقبي المرفوعة
 . الامام انما خارجة على الالة ودعوى ان الشبهات الحكيم
 . كما الموضوعية داخلية في الللال البين مدفوعة بما سياتى في محله
 . ومن نعم قوله والمراد جعل الشبهة الى حصول ان المراد منها
 . للمجموع والادلة في مقام بيان ما روي من الخلال والامام له
 . اخذ يرون المجموع مع انه يتامى استشهاد الامام ومن البين
 . ان ارفاق جعل الشبهة للوجوب الوقوع في الملكة والادلة
 . الامام كبرى كلية وهو ان كل ما كان كاشفا للاحتجاب عنه وجب
 . ومنه ما لا يخفى للامام ان اراد توقف الامام على علم الذي
 . الشرعية فهو مشروع لما صفة الاستدلال بالكلية العقلية او كذا
 . الاحتساب عن الشبهات اوجبا عقلا عند اعز التمسك
 . كاشفا عن جعل الاحتجاب عن الوقوع العقاب على الواقع
 . وان اراد توقفه على علم الذي العقلية فالمطلب مجموع كاشف

من غامضة الدلالة لا يباين في سلم الصدق لا يخفى
 ان ترك ان ترك ما مشبه للبدل على عدم الدلائل ان
 ترك المشبه لجزاير يكون تركه واجبا ومع ذلك كان سببا
 لكونه تركا لما استبان له الدائم وهذا نظير قوله من ترك
 الصغير فهو للكبير ترك قوله منها رواية ابي بصير لا يخفى
 انه شبه الحيات بحجى السلطان والتهات بحما والفسق
 باليهية والعقل بالالهي ومن الدين ان الداعي في عمل الدنيا
 يرعى اطرافه معاقبة عقلا بل يرعى العقل من جهة عدمه
 من رعى الخلف بترك رعيها ومعاقبة عليه من رعاها
 الضرب المثل بالشبه ايضا من جهة عدمه من رعيها عن الوجود في
 اطر محكوم عقلا انما القاعدة الغير تركه وهو ما ورد
 ان في حال الدلالة لا يخفى ان العقاب على ترك الحق غير معقول
 اذ ليس

اذا ليس هو الا ترك الدلالة لا يباين في سلم الصدق لا يخفى
 وجه نقاش ان يكون المراد من العقاب سببا على الخطأ كونه من الله
 وفي يوم القيمة ما يستقل العقل به وجوب دفعه وان لم يكن من رعي
 العقاب وبذلك المقدار من الدلائل انما يلقب ان يدعى الله من
 المناسط عظم والدلالة في قوله في اخر الحديث ان كان عقابا للعقاب
 سهل على الدخيل بل من معاقبة بعد ثبوت نيل الدنيا من له السبب
 انك لن احدث من الدنيا شيئا قليلا فان كان حلالا لا فقد بدت
 فها ان كان عقابا فخذت عقابا يسيرا في مقابل الدلائل ان
 العقاب سهل للبدل فافهم قوله ان اريد من الدلالة انما حصل
 ان اطراف العمل الداعي الى التمسك من اذ كان طريق تحصيله بالدليل
 العلم للوجه للعلم بالواقع بالمرء او الدليل الظني الناظر اليه
 له او انك العقاب به العمل بالواقع فظهر ما متفق بهما الدلائل
 حلان الدلالة المقصودة في العقبة لا يفيد العلم العقلي بالواقع

كما لا يخفى واما الثاني فلم يذكره المصنف واما الثالث فلم يذكره
 معقول للدلالة اسم المقرب ولكن لا يخفى ان الدلائل في
 العبرة اذا قامت على اطراف الشبهة فكيف يكون مورد
 داخل في العموم بالدلائل وانه من اطرافها وحصيل انك
 وضوا المشكوكات في اطراف العلوم بالدلائل في العلم
 بالدلائل الى الدلائل والدلائل والمرجع منه هو الدلائل سيما في قبلة
 في باب الشبهة المحصورة قوله هو اطراب او لا منع فلو لا لا يخفى
 ان ما ذكره من نظيره لا يقع في رده ما ذكره بقوله قلت اذ
 يخدري هذه الطرق للدلائل فقاء العلم الداعي لعدم تنبيهها
 ولذا اصدى بعض تلامذته في حجة بحال ارباب الطنون
 الطريقة وحاصل دعوى انك العقاب بالواقع بعد
 الحجة عن العلم به لم يكن عقابا بغيره في رعيه انما العقل
 بموجب الدلائل من عدم العقاب بغيره ولكنه في وجهه بالاطلاق
 توهم

وصرح بطلانه فبقوله فهو عقاب بالواقع بموجب الدلائل بالواقع
 من حيث هو ولا يخدري هذه الطرق في الاول ان توجه كلامه
 بان الامارة الشرعية اذا قامت على بعض اطراف الشبهة
 تكون كاشفة عن توسعة الشك في دائرة الدلائل والافتتاح
 الشك في امتثال الواقع ببعض محذلة نظرها ادعاء جماعة
 في الشبهة المحصورة من جوانبها عقاب بعض اطرافها مع بقا
 الاخر مورد الدلائل في الدلالة اوله البراءة عليه من كل
 علم ينكر الله ما ادعاء من الدلائل والافلو فرض تناسلها
 من انهم معني به لان ذلك امر معقول بل لا ريب من
 جعل الظن في زمن الافتتاح الدلائل للرفع اليه عن الواقع
 بالمرء والدالك كيف يخدري الدلائل حتى يلدن المقرب
 وان شئت قلت ان عمل العقل هو من الاجتناب عظم علمه بعد
 حجت الرخصة من انك على جوانبها عقاب بعض اطرافها

تفصيله في الشبهة المحصورة ويدل على ما ذكرنا انه لو لم يثبت
بالامارة القائمة على الطهارة او البراءة في بعض اطراف الشبهة
لكان هذا محالاً فالعلوم جعلها اذ من جعلها محالاً لم يبق بين
سوارد العلوم الاجمالية وبين الحالفة عنه وان اخذ بها
فلما يتصور له وجه معقول الا الكشف عن امتناع العلم بها
لموافقة الاحتمالية ودع نقول اذا رجعنا الى الدلالة الشرعية
وعلمنا ان ثمة بعض الحركات الواقعية تفصيل بعد العلم
الاجمال بوجودها فكيف جعل الظن عن امتناع الشئ في موافقة
بما قامت عليه الامارة وجه لا يفي للعلم الاجمال ان وجهه
انه من كرات الامارة على خلاف الواقع بان كانت الطهارة
كان العلم الاجمالي على النجاسة واما اذا كانت على طهارة لما في العلم
فلما تم حكمته على العقل مدعومة بانه حق لو اردنا الكشف
من قيام الامارة وكنتا نقول ان نفس جعل الظن في التمسك
بالواقع

بالواقع مع انه قد يقوم على خلافه وعدم العلم بمصادفة كل
على طبقه للواقع كاشف عن اقتناعه بالموافقة الاجمالية فانه
تعمد جعل الامر على ما نحتاجه الامارات من باب الظن المطلق
فان الكشف كل حيث يكون رافعا للامارة في غاية الاعتكاف
من غير فرق بين الكشف والحكمة اما على الثاني فواضح ان
المفروض عدم شئ جعل من الشئ وانما العقل لما انما العقل
به يقدر بفتح به العسر وحكم العقل بوجوب الاحتياط في غير
موارد العسر باق بحاله واما على الاول فهو ان كان كاشفا عن
الظن الدالة كاشف عن جعله في موارد العسر دون غيره بل يفي
ان العلم الاجمالي بحاله فتم ولكن ما ذكرنا كاشف في رد الاخبار في الله
من ارباب الظنون الخاصة فانهم قد وجهوا ما بين ما ذكرنا في
في هذه العبارة اشعار الى الوجهية الثاني بالاول ايضا فتم
فتم وناتيا لثمة الا حاصل ما ذكرنا في الشبهة الخامس من ثبوتها

الشبهة الشبهة المحصورة الفرق بين قيام الامارة الشرعية على
بعض اطراف الشبهة فعلا واما وبين ما اوضحنا في ارتكاب
بعض المحلات في جواز الاقتناع في الاحتياط على القدر الذي
قامت عليه الامارة واحراز الامور في الباقي لكونه للمحال ان
يكون العلوم بالاجمال هو القدر العلوم من غير فرق بين ان يكون
قيام الامارة بعد العلم الاجمال او قبل كما وجه به هنا وتفصيل
في الثاني بين ان يكون الاصل قبل العلم الاجمالي او بعده في عدم
وجوب الاحتياط في غير ما اوضحنا في الاول وجهه في الثاني
كما ذكره هناك قلت اما ما ذكره من عدم جواز الاحتياط
الباقي لو كان الاصل بعده فهو باطلا فمحموعه للذين جعلوا فيه
قد يكون كاشفا عن حصوله قبله بان يقال له الطبيب كسبت هذا
قبل ان يكون فكيف يشرب احد الدنانير الا فطره لو لم يكن
كاشفا وان لم يكن رافعا للامارة العلم الاجمال الدان الكاشف منه
رافع

رافع لانه وكاشف عن عدم تنجيح سبق الاصل في نظير ذلك
المادة في الاستحباب تنجيح عن الاستدلال ان قيام الامارة
على بعض اطراف الشبهة كاشف عن كونها مورد الاحتياط في رفع
اشارة ما عرفت من وجوب الاحتياط في العلوم بالاجمال بين الاقل
والاكثر من غير فرق بين ان يكون اعتبارا من باب الظن الى امر او
المطلق اما على الاول فواضح واما على الثاني فلان العمل بالظن
اذا كان من باب الاجمال فليس كاشفا عن حصول مواده فيه فيكون
رافعا لانه ومن ثمة الوجهية التفصيل بين قيام الامارة والامارة
في كون الاول رافعا لانه لو كان قبله او بعده وعدمه في الثاني
وجه الجمهور ما عرفت من الكشف في الاول دون الثاني لكن قد
عرفت لزوم الاتزام بالكشف في بعض موارد الاصل وبيان تفصيله
في باب الشبهة المحصورة وارجو ان يحاط به عن الدليل بالتفصيل بالشبهة الوجهية
التي اتفق الاخبار على ابطالها مع اننا قد اجمال بوجود الواجبات
الكبرى ومقتضى حكم العقل وجوب تعجيل فراغ الدية عنها فبالاجمال

حتى كل ما يحل الوجوب قوله الوجه الثاني ان الاصل في
 لا يخفى ان مرجع القاعدة الضمنية قد عرفت حكومتها
 عدة الضمنية فيجوز عليها قوله بقوله على قاعدة اللطف
 وقد حكمتك بما جامع في مسئلة احواله الراءه احد من
 السيد في مسئلة الخطر والاباحة وحاصله ان العرض
 من حيث الابطال ونصب السلوك ان الالكتب بان
 مصالح افعال العباد ومفاسد او افعالهم في العبادات
 اللابديه والفيوضات السريه والافعال في العرض
 وحيث لم يكن مبينه مكلفه ذلك عن عدم ابرار من
 غير فرق بين العقاب وغيره او من المفاسد في سوية
 وية ويمكن ان يقال انه لم يعلم من السيد على ما في
 المقام بل انما على ما في مسئلة الخطر والاباحة التي
 كان النزاع فيها عنده في الاشياء قبل صدور الشرح بل

لا ينفع ذلك بعد صدور الشرح والبيان قد مر
 هذه القليل في شرح المحققين في الهداية وما قرأ عليه غاية
 الاضمار ولكن الاضمار عدم الرقي في حيزان قاعدة
 اللطف بين قبل البقية وبعده ولكن قبل البيان من روله
 غايق وبين بعد البيان او الشك فيه قبل الوصول اليها
 من دون مانع او من فرضنا العلم بعدم صدور البيان او عدم
 وصوله مع فرض عدم المانع عن شيء مما لا أعلم ان الذي
 بينه الكتاب التمس للاباحة مانع حلي ولا في القليل في شرح
 البيان من الامثلة لتاس من دون مانع في حكم بقاعدة
 اللطف لعدم الحكم في الاول واقفاً في مبينه في الثاني
 وان فرضنا مانعاً للمنافع والمانع عدم بيان عن
 عدم بيان لو شك فيه بل يجري في العوارض عدم
 الدليل

ايضاً لانه قد بقيت القطع ومن البين قطعية للملازمة بين
 عدم البيان من دون مانع وبين مبين عدم الحكم والمفارقة
 واما قاعدة الفقه في وان كانت حارثة الا انها غير نافذة
 ترفع العقاب للحكم والمفارقة في المقام في الحكم واقفاً
 وجود العائق او احواله فلا ريب في عدم حيزان شيء في قاعدة
 اللطف وعدم الدليل بل لابد للحاكم الضمني من الرجوع الى
 عدة من غير فرق بين القطع بعدم البيان وبين انك فيه
 اذا كانا مستندين الى وجود المانع او احواله من غير فرق بين
 بعد البقية وقبل البيان وبين بعد البيان وقبل الوصول الى
 او احواله واما بان قاعدة الفقه عرفت محالها مع قاعدة
 الضمنية في القليل بل وما يحقق احرازها في حيزان
 للملازمة من اللوازم التي تبين مع احواله في الاضمار
 انه ان اراد من اللوازم التي تبين مع احواله للفاسد لا حيزان
 التي

التي لا ترجع الى العقاب بل هي من خواص بعض الافعال كما
 استكشفنا من بعض الاضمار والديات مثل طول الوقف
 وتفرق المبين ومخبرها فلا ريب في حيزان عقاب
 قيام اولية الراءه لا ينفع في تداركها والكف عن عدمها
 بالمره لان ذلك موقوف على استفادة الرجعة منها وقد
 عرفت سابقاً فيكون لا يثبت منها الرجعة التي من النكاح
 في حق المستب التي بل من المانع عن جميع المفاسد وان ابيت
 الداع عن ظهور كل شيء فيه حاله لا يقبض في حيزان ظهوره على
 سائر احواله الراءه التي لا يتقارن بها شيء من الرجعة وقد ايداه
 سابقاً بالاجماع على حسن الاحتياط في الثبات المزمع
 وسائر الوجوه الماضية ثم ولا يمانع في احواله وجود الفقه مع
 قيام الدليل على الراءه قاعدة اللطف مدعوي ان الواجب عليه
 الامر بجل ما يقرب والهي عن كل ما يبعد الا فيكون نقضاً للعرض

فلو كانت في الشهادت مفردة يوجب على الحكم ان يثبت في
من التكليف ليس بالاعلام التكليف على وجوده والاربع في
انه يحصل باخبار التلخيص ويحتمل ان ادلة الاحتياط للمنفعة
التي هي عن وجودها وانما عدم التكليف فلعلة عدمه في العقل
على الصلح وقد تقرر ان حسن التكليف وتحميه من حسن العقل
وتحميه بل هو لازم من سطر من يقول بان حسن الاشياء وحسنها
على الوضوء والاعتبارات ولذا قوتينا في حكمه صاحب الفضل
وبالله فلا ريب في قيام احتمال وجود تلك الفاسد ووجوب
دفعها عقلا نعم لا يجب دفعها شرعا وان كان الرب في يادي
النظر وجوبه كل شئ للامانة بل هو على العقل والشرع لا على
العقل بوجوب اعتبارها اذ هي من ذلك على الشرع على طبق
الادراك والاعتبار على شئ من الشايات والعقاب والاسناد
من مذهب الاخبار فان قلت حكم العقل بوجوب دفعها وان

الطريقين كما صرح به المصنف وسياتي في ذلك من قائلين
وبين الظن بان المشكوك من ان لا يثبت على مخالفة الله
الواقع وح فليكون الامعاء منزلة الى صورة المضادة للواقع
سلم فانما يكون ذلك ما اذا كان الضر ناشيا من غير افعال
والحلية من الاسباب المتعارضة ولو لم نقاسم باللائز ام بالمعقولة
من باب الامعاء للام من جهة ادراك العقل بان في مخالفة فتح نفسي
حتى يثبت الوجوب الشرعي من باب الامانة فانه وان اراد منها
للفساد الديني التي هي من خواص صفات الافعال المتفصل الزرق
والعمر كما هو ظاهر العقل في قوله اذ العقل لا يعلم الا فالتنزل
المنكسر ليس في محله ما عرفت من عدم وجوب دفعه
من تلك الفاسد التي لا يستند ترميها بعد الدرك في
فصل عن القول في مضمون الشبهة من مضمون من عدم دفع

كان ارثا وبالله ان يعرض النفس على المهلكة من القبايح
النفسية ففقدت جميع حكم العقل بوجوب الدفع حتى النفسية
الارثا وبه حكم الشرع على طبق الثاني وان كان ارثا وبالله
اللائز بالنسبة الى الاول الزام شرعي فالقول من اللامانة
ام ان احد عاثر اذ هو والادراك الزام ولا مضرة عند الله
سواء الا انكار للامانة راب واللائز ام بعدم قيام احتمال
لها بعد ثبوت البراءة او اللز ام من جهة حسن التكليف وتحميه
لحسن التكليف وتحميه حيث بطل الادراك فقلنا الثالث قلت
مع انه على اللز ام عقلا صاحب الفضل بل هو من هذا ان
الادراك مبني على كون الظن بالضرر ما هو اشد من باب الضرر
حتى لا يبعد دعوى ان فتح مخالفة وتعرض النفس عليه فتح نفسي
كما جرد الامعاء على اللز ام في قوله الفاسد الديني ولكن في
حيث التمسك لان الظن ان الظن بالضرر حتى في الديني ما هو اشد من باب

العلوم كما ترى فانه من قوله ان الحكمي عن الحق لا الخالي على ما هو
المضمون هو الحديث الذي تبارى وانت جدير بان النسبة الى
بجوة غير ظاهرة من كلامه بل ظاهر كلامه لا يخفى على التمسك
بعد بيان الوجه لعلام الحق اراد من البراءة براءة الواقعة
للاظهارية واللائز ام بتبديله بقوله لو كان هناك دلالة وكذا
قوله فيجب التوقف الى امر اذ لا معنى لتوقف البراءة العقلية بل
وقوله القرآن بالادبارة له بناء على ان مقتضى النظر في امرها في
كون الحكم المتفاد منها محلا واقعا بعد ملاحظة ما قرره في محله
من ان الزام في الادبارة واللائز ام هو في الواقعين دون
الظاهرين وانما عبارة العار في حكمه نزع هو بان في البراءة الوا
فلما اقل من الاطلاق فوجب تقييده بغير عبارة الغير في
البراءة الواقعية وح تعيين التفصيل بين عموم التلوي وغيره اذ بعد

كون المسئلة مما يحسم البلوى كان عدم الدليل كاشفا قطعيا او
ظنيا عن عدم الحكم في الواقع والى مثل ان التفصيل بينها
سقطت كحاشية من المحقق من عدم الدليل على الحكم اثبات
عدم الحكم واقعا استغنى عن كلامه واما على تقدير
استفادة البراءة الظاهرية من كلامه فلا وجه للتفصيل كما ذكره
المحقق قوله المراد بالدليل الخ هذا الكلام توطئة للاستفادة
البراءة الظاهرية العقلية من كلامه وابطال التفصيل به او بعدم
ارادة نفي الحكم العقلي للوجه له ابدى كما ذكره ولكن قد عرفت
ظهور كلامه في البراءة الواقعية وان التفصيل في غاية المتل
قوله عن هذا القسم الثاني اعلم هذا الخ لا يخفى على تقدير ظهور كلام
المحقق في البراءة العقلية كما انهم به المضم للوجه له ان
الدليل في الاحكام العقلية لا يقر في محله وفاقا لغيره ان الحكم

العقلي لا يكون ظاهرا ابدا فاعية عدم الدليل عن استغاب
حال العقل كما يات في الاحكام العقلية وغيره ليس في محله فم لو
كان المراد من البراءة الواقعية كحاشية ما ذكره قدس من النعم
في محله فاقول قوله لا الظن بعدم الحكم واقعا لا لا يخفى ان
البراءة نفسها وان لم تكن مقيدة للظن بالواقع الا ان اصله
العدم قائمة في جميع موارد او قد حققنا في محله انها من العدا
رات المعبرة التي يفقد الظن نوعا واعتبارا وان كانت من
السببية المقيدة بعدم الظن على خلافها التي لا زعمها عدم
معادتها لشي من الدلالة الا انها في موارد انتهت منوعية
وهي مبنية عن العار من لبطان الاحتياط منهاج للمنافع
من افلاتها الظن بعدم الحكم واقعا بعد كونها اشارة ناظرة
بل يلزم الظن المنزور الظن بعدم المقيدة فيها ونسوية بواقع



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله
 الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين اليوم الدين
 وبعد فيقول السبعاء النوب والعصيان المتمشيان
 اللذنبان الثاني سدى سبيل البيان ابن معصوم الحسيني
 ابو القاسم الاشكوري صلا والعزى مكنا ومندنا انتم
 انه لما كان كتاب القوانين نالها لم يلبث احد بماله ولم ينج
 ناسج على منواله لاهتوانه على تحقيقات شريفة خلعت عنها الزبر
 المتداوله وانطوانه على تدقيقات لطيفة لم يجرها الكتب المتطا
 ولة المناولة بل مبتلات لم يسبق اليها اذهان المتقدمين و
 لم يحط على انصارها من متقدمي مقتضى الى ايصاح ما لعله مبتدئ
 الى البيان من توجع لعلها الى اصلاح ما علم ان يترأى
 في تنقيح عوانته هذا مع كثرة ما علق عليه في هذا الباب

لم يكن له شرح بهذا المنه الصعاب وكلف من صوره من النفا
 للدرج كان المناسب بل الواجب ان اعلق عليه شرحا وافيا
 لتبين مقاصده وترجيح مقاصده واصلا في مقصوده و
 عشراته وتنقيح معضلاته وذاك الذي قد مر عنى في كثير من
 ازكباء الامم والافناء الاحياء اجناس الله الكريم الزا
 ان يتفهم به وسائل الطلاب ويجعله دهر الى يوم الحاسن
 الى الاطباء صلوات الله وسلامه عليهم في المنبر والمنا
 قوله اما الله تعالى في مقصده من تقدم مقدم مقصوده
 بفتح الدال او بكسره ولكن المنقول عن جلال الله في اللغة
 مقصوده لفظا وفعلا معى والاستعمال ان يعنى به هو القو
 وكسر الدال ذنا وروا اصرح غير واحد من الافاضل ان
 الفصحى يخلف لان مقتضى المعنى الفاعل كسر الدال لما يترقى
 للف



الف عليه السلام اسما بالفتح على خلاف القياس لكونه احد من
 السعدى او من اللازم وذكرنا العلامة في السيرة الحلف بانها
 ان اذنت من اللازم فاقبال كسر الدال لئلا يكون احد من
 السعدى فقد ايفى بمقتضى النسبة لان كل امر يتوقف عليه
 الاصلى كانه يقدم صاحبها على غيره ثم اورده عليه بعدم اخصا
 النسبة في ما دل بل يفي بفتح الدال على حقة انها امر يقيد بها
 الان ان ايام المقصود لتوقفه عليها قلت وارجح لو كان وجه
 المذهب هو ما ذكره ولما كان وجه ما ذكره لعله وجه للفتح على
 القاعدة بما بعد ضرورة الفجر والمهرة وان كانت تعجب
 الاستعمال بل يدل على ما ذكره من كونه فاعلا للمعنى ان لها
 اطلاقات ومعان احدا المعنى اللغوي هو وصف وهو ذات
 ثبت له التقديم وثابتها انها تطلق على مقدمة الخبر وانها
 كل ما يتوقف عليه المقصود ومنه اطلاقه على ما لا يتم الواجب الدل

وعلى ما نقتضيه من المطالب المذكورة امام العقود و
 الثالث منقول من الثاني كما ان الثاني منقول من الاول
 ومن البين ان مقتضى النسبة بين المنقول منه والمنقول
 اليه يكون المقدمة بالثاني التي هي على اعتبارها
في الثاني في المنقول منه اعني مقدمة التي هي على اعتبارها
 المتقدم من حيث نفسه وليس المحوط في المقام انهم اللاحقة
 تقدم من حيث نفسه واما انهم في ذلك المتقدم بفعل
 الغير فليس له اهم خارج عن المعنى الذي هو في اصل ان المقدمة
 سواء كان ما هو من اللازم او المتعدي كانت معنى القول
 اما على الاول فواجب واما على الثاني فليس من لزوم اعتبار من
 في مقدمته على صفة التقدم في المعنى الذي هو في اصل ان المقدمة
 في صاحبها واصلها في مقدم اللاحقة الى امر ليس على حد
 وان كان الثاني متديا على ان المعنى المنقول منه لا يكون من
 ملاحظة

من
 (العلم)
 الد
 و

من ملاحظة الغير اعني من مقدمه و هذا يعني في ملاحظة النسبة
 المقدمة فمادة شخها العلامة واما ملاحظة المقدمة فملاحظة اللفظ
 ومعنى مع كونه محالاً على المحل المحال له وجهه للنسبة التقديرية
 ثم ان المقدمة كما يجب ان يكون ما هو من اللازم معنى ان
 اللاحقة المذكورة قبل المقدمة مقدمة عليه بانها كل محل
 ان يكون ما هو من اللازم فطر الى انها تقدم صاحبها على
 غير هو الاول التي هي على اعتبارها في مقدمه فانه لا يخفى
 عند ذمة ما قوله اصول الفقه لا والظاهر ان هذا الترتيب
 حتى حين العلمية وليس معنى ذلك لفظ الاصول في هذا التركيب
 ولو في حال العلمية لا معنى محي الى ان واما المصريح في حال
 العلمية فهو المحل من التركيب من ان يكون كماله حال العلمية للام
 حين للمضافة على ان يكون التقيد داخل الفيد خارجا

كما في السيرة علم من المحققين للاستلزام ذلك اجماع العلمية
 طالما في قوله فاما رتبة باعتبار العلمية الى قدم العيني
 المعنى العلمي على المعنى اللفظي مع ان الاول منقول عن الثاني و
 مقدم عليه بالطبع لكن التي هي على اعتبارها احضرنا في مقدمته
 لاجله اولاً لاجل كونه المقدم بالذات كما قيل في قوله هو العلم
 لا المراد بالعلم هو التقدير وبالقواعد الفقهية بالعلم الواقعية
 ولقد اخطأ من جعل العلم عبارة عن القدر المشترك بينه وبين
 الظن اعني الدقة والراجح والقواعد اعم من الظاهرية
 والواقعية لان قواعد الاصول التي سبى عليها الفقه لا يعمل
 ان يكون ظنية واما التقيد بالظاهر فهو الحكم دون القواعد
 نعم كونه القاعدة الظاهرية بما كان هو موضوعها الظن يمكن
 دعوى

دعوى ذلك ولكن قواعد الاصول كلها او بعضها كل لان
 اكثرها احوال الادلة الظنية والمراد بالتمسك الاستدلال
 والظن وبما الاستنباط العرفي وبما الاصل ما يباين ويتوقف
 الفقه وكذا التقيد بالآخرين من قوله يخرج ما لقواعد
 لم يقرض المعنى اخراج الفقرات بقيد العلم والقواعد العلمية
 بقيد المبدء فقه وهو صريح ودعوى بدهية بعض مسائل الاصول
 فيقتضى التعريف مدعومة بمنع كونها مع عدم حضورها
 على ان قوله وبقولنا المبدء الى قد عرفت ان المراد بالتمسك الظن
 والاستدلال في المناهج اخراج البديهيات بها من الاستنباط
 والعرفية بلها لا يخرج من هذا التقيد واما يخرج بقيد الد
 حكاه لان الاول صفة للاستنباط والادعاء الظن به فلهذا
 لخصوص المطالب الشرعية والثاني للاستنباط الادعاء الشرعية

واما الملكة والعلامة والرياض فتخرج بصيد الاستطالة
 مهيأة للعمل دون العلم وانت بعد التمس في هذا في شرح
 الفاظ التعريف وفوائد القيد تعرف ان ملازمه المقصود
 مبني على قلة التمس ولذا وقع في الحاشية في صيغتين بوضوح
 كما فعلنا للاستراح عن التلف وان كان للتعريف مناقات
 اخر من غير تلك هذه الجهة التي استل بها الصنف قد تضمننا
 في محلهما مع حلها قوله ما ينبغي عليه ان يزيل اليه يرجع
 القاموس بغيره باسفل الشيء وعن اخر باسفل الحواس
 مغايرين للاول حتى يكون مشتركا بينهما لفظا وحقيقة في احدهما
 ومجازا في الاخر بل هذه الاطلاقات مع ضرب بعضها من بعض
 لا يوجب القول بقدر المعاني والاصناف انما هو العرف بالبر
 والتأخر في الاستعمال المعنى الحقيقي والاستعمال اللفظي بغيرها

من المفاهيم من غير الدلالة اسم بمتجوز الاشتراك ونقل نحو
 من التوسيع في نظامها مثل لفظ الجمع واليخص قوله
 وفي العرف يطلق الى ظاهره وضع لفظ الاصل المعاني الاربع
 ونسبة تامل للمعان ارجاع الاستقباب الى القاعدة واللب
 وحسب ان ام وضعها لمجمع الاصول العلمية فزاد او اثار شيئا
 بالنسبة الى غير مجموع قوله يمكن الامر بالعكس ولا يبعد عوي
 وضع لمجموع الاصول العلمية حتى اصالة الفقه بوضع واحد بل لا يبعد
 عدم اطلاقه على الاطلاقات الاعلانية والظاهر في قوله استعمال
 الدلالة الاصل في الاستعمال الحقيقية بناء على ارادة المراجع منه
 هو مبني على ان يكون مرجعه الى الظن النوعي وارفعناه الى اصله
 عدم القيدية امكن او اذ ارجع في القاعدة اما القاعدة والثاني
 فمما يتاثران والاشتراك بينهما ليس بجيد لان القاعدة عبارة عن
 قضية مطلقة والدليل هو ان عبارة عن القول النوعي من القضايا
 او ما يمكن التوصل الى حكم الاصول بناء على لها تباين العقل والادراك

قوله والدلالة بنا ارادة العلم ان غرضه تعيين المنقول من
 الاختلاف في المراد من التركيب اللفظي بعد تبين الوضع
 مطلقا عن معقول الدلالة في تبين في استعماله في كتاب اوستة
 او كلام متعلق باللفظ المنقول بعد العلم بوضوح متعلق به
 ارادة حتى يبين عن المراد بل الزاع المعقول هو ما ذكرنا من الاستعمال
 في تعيين المنقول وحسب علمه بنا فانه ذلك لما علق في الحاشية
 من عدم استل ارادة المعنى النوعي المنقول بخلاف ارادة الدلالة
 منها فانه متعلق بالمنقول المصوح وان اردت الاستراحة عن الد
 شكال فاجعل الزاع في بيان معنى يطبق على المعنى العلمي فانه
 بلازم ما في الحاشية اذ ليس فيه حكاية فنقل ان كان غير ملائم
 الكلمات الاخرين حيث فهم حيون بانهم اختاروا ما اختاروا
 لكونه بالفضل الت وحصل ما افاده في الحاشية لبيان القول
 المصوح لا ان المراد من الاصول الدلالة هو ان يكون قبل بان اصول

اصل الفقه بمعنى ادلة الفقه موضوعه للملكة ادراك القول
 فقد نقلنا لفظ اصول الفقه من المعنى الخاص هو ادلة الفقه
 الى المعنى العام هو ملكة ادراك القواعد لان القواعد علم
 من الدلالة وهو نقل من الخاص الى العام ولا ريب انه مرجع
 لان اغلب العقول لا تتصل بالعام الى الخاص وقد عرفت فانه
 بان نقلنا في مدح قول الملكة للدلالة اصل المعنى العلمي واخرى بالحق
 بعد انما اضيف اليه الادراك عما جعلناه متعلقا بالادراك
 يعني عدلنا عن الدلالة التي هو متعلق اليه الادراك في المعنى العلمي
 الى ما جعلناه متعلقا بالادراك وهو القواعد لانها في المعنى العلمي
 من متعلق به وهو نقل من الخاص الى العام وانما احتجنا الى النقل
 ولم نخرجها للملكة ادراك ادلة الفقه لان التام موضوعه متعلق
 للامثال والمكاشاة وادلة الفقه موضوعه لعل الاصول على ان يكون
 لو اردت منها ما ينبغي عليه الفقه فان وضع لفظ اصول الفقه بهذا المعنى

لملكه اذراك القواعد من نقل العام الى الخاص لان مباني الفقه
اعتمدت القواعد لتبنيها ففسدت الدلالة التي هي موضوع علم الفقه
صول والقواعد التي هي عبارة عن المسائل وغيرهما مما ينبغي عليه
الفقه بخلاف القواعد فانها عبارة عن المسائل وحدها بل لا بد
دعوى عدم الاحتياج الى النقل لصحة المباني على القواعد من
قبل انطباق العلم على الفيزين اعناية ما حصلنا من عبارة
بعبارة مل وان كان بعض عبارات قاصرة عما يستلزمه فافق طاق
مراده الواضح من جهة بالوفاء والافاضة فكم قلنا القاصد واليه ولي
السلطان ولعل السير صحيح في ابيح الاستدلال فام ظلمت في توجيه
الحاشية بانه لو اطلق لفظ اصول الفقه بمعنى مباني الفقه لكان
ان يقال ان معناه العلم بملكه اذراك تلك المباني فكل ان ما هو
ما لو فسر بالدلالة فان تفسير للعلمي بانه ملكه اذراك غلط فلك
من

من القول بما فيه اولا الى ما يمكن ملكه لا اذراك منطلقا
مع هذا العلم العلمي انتهى وان كان له احتمال اخر اقرب الى عبارة
ولعل ما وجهناه به عبارة القواعد اولى وان كان عبارة قاصرة و
فتمتية بالنقل في محله لا انه من تحت مائة كما ادعاه الاستاذ
عليه السلام فخذت عليه حركته في العلم ان العلم ان مراد في العلم وان
اعلم دعوى كونه اعتمد من حيث اختصاص الاول بالادراك الحاصل
باله اعني القواعد الدالة ولذا اصدق العالم على انه دون الدلالة
فكره في المنهجية الى العلم ان المراد به العلم بالادراك ان نسبة
بالشرعية اعني الاحكام الشرعية وعبرنا من الاحكام الوضعية على
القول بانها احكام شرعية لان الفقه عبارة عن العلم بما يتعلق
بافعال المكلفين والتي يتعلق بها العلم في الاحكام او الفقه
علم بمعارض افعال المكلفين وحقيقة كل علم في موضوعه اذراك
موضوعه وان يكون قيد الشرعية توجيها الى معنى على جبريد الاحكام

فيه من القيد بارة ففسد الدلالة ان الحسن من جهة
هذا اضافتها الى التوجه في عدم تعلق العلم بملكه اذراك
وان الدلالة امور تصور يتكاسلها بالصورات من جهة
المراد بها هو العلم بحقيقة حدوثها من التمسك بالبيانات
يقال علمت بين يدي في وجوده وادراكه من العلوم المعاصرة الى
التصورات امر شائع كانه حقيقة عن حقيقة وانما علم ارادة
الجنسية لان النسب الجنسية الشرعية لو كانت توقيفية مثل
ما يتعلق بغير الاحكام كقوله الصراط حق والجنسية كذا نحو ما يتعلق
بما وصافه الانبياء او الصفات الثبوتية واللبتية وما يتعلق بالاحكام
او غير توقيفية كالعادات ونحوها لا يتعلق بها افعال المكلفين
فكره في ما هو شأنه الا وقد صرح في هذا السلطان العلم وهو
منى ما حله المستقلات من بيان الشرع وكبر محض على كل

من وجه من فائدة المسئلة للارادة في الدلالة الكتاب
والنسبة على جميع المسقلات العقلية الا ان يقال ان المسقلات
غير ما حوز من ان روع وان كانت مقبولة ببيانها لان المتبادر
من الدلائل التأسيس للتأسيس هو من الدلائل الداعي الى
الشرعية بما فيه الصريح في حيث الى ذلك بل يجوز ان يكون المراد ما
كان من الشهادة يشتمل كل علم من العلم علمنا به حتى في مثل وجوب
النظر في الحق وان لم يكن به ثبوت الشك بالبيان الشرعي لا شك
بعض الاحكام حركته ما يتعلق بالعمل لا في الدلالة على ان المراد بالنسب
الجنسية التي فسر العلم هو النسب الدلالة لثبوتها لغيره في حق
من عدم تعلقها بالافعال المراد بالتعلق هو مجرد الدلائل
والعلاقة التي تعلق تصور ما بين الصدين فضلا عن التماسك
وعدم الواسعة فربما ذلك الدلائل وتلك كارتباطها بالافعال
الدلائل بالعلم مثلا او الصفاق بالصفاء ليدركه مع الواسعة

الهياب بالاصطلاح كوصح انقضاء بالنسبة الى الاجل لان
واللغة عليه ليست مباشرة من العلاقة الوضعية بل هو ملا
زمتها فورية طرية او لولا جريان العادة وبنار اهل العرف
ارادة العاني عند التلف بالالفاظ للوضعية لما حصل العلم
من اللفظ ولذا لو كان اللفظ او التوضيح بلا فورية لولا التورية
في كل ما يحصل حاصل العلم او الظن من طرأه ومع ذلك فهو
امر خارج عن مدلول اللفظ لان اللفظ موضوع لتفسير المعنى
للا ارادة التفسير وان له غرضاً في وضع الالفاظ فظهر ان اللفظ
من حيث هو ليس هو كل مقدر في الشيء ومع ما احسنه بعض
الخارجية دليل مصطلح على شيء اخر غير مدلوله الخارجي او الذي
القائم بالنفس عند التفسير وانما هو بالنسبة الى المدلول
فقدري في هذا الحد وراى من احوال الدليل والذليل لعدم

لعدم معقولية استناد الحكم الى العلم الى ما هو محض الشرع
واللفظ التقوي لم يدره الصدقات كعدم التعليل في ما ذكرنا
في شرح العبارة فطرح على ما هو عليه في الهدى والعقل
وبعض التعليلات وتعرضها خارج عن وضع الكتاب وتوهمه
في الجاني الا وفيه ان ارد دفع الدلائل الدخيلة في
الدعوى الفصل وان تغاير احوالها في الالفاظ الدخيلة في
والعنوان من الدليل والمدلول الغائبة الحقيقية وان ارد
الدلائل الثاني اعني عدم كون الالفاظ مثبتة للدعوى بل كانت
عن الدعوى فغير واضح ان فصل الشيء دليل عليه معنى بل معنى
العرف وانما احتمل دفع الدلائل الثاني في عبارة العلم لعدم
استناده على العلم الصوري ولا غير الحكم بالخطابات بل هو
الاجماع الخبيث لولا النسبة الخبيثة في الدلائل بحاله لان الحكم
كاشافاً كان عبارة عن دليل الادلة الشرعية التي منها الكتاب

فيلزم الدلائل بل في الاجماع ايضا على طريقة الى حصة وحده
ان عدم كون الالفاظ مثبتة لكانت للبيان كون الكتاب
والنسبة دليلان ظاهرين على مدلولها لما عرفت من دلالة
ارادة التعليل فانها بحكم العادة ولو ظن ان كان التعليل
وضوح الصديق بالرايين الفاطمية ولست لالة عقلية على عقل
مضامينها في اخبارات الكتاب في الشعر واما ان اشياءها
فبستغنى منها عن القضية الاخيرة اذ يلزم في كون العلم الد
في دليل على مدلوله افادة العلم او الظن بارادة التعليل
من غير اعتبار مدلول التعليل للذليل والظن انما يتصل
في الاخبار دون الدلائل فافهم قوله وقد عرفت ان المدلول
ان البحث عن بعض الموضوعات مثل اللفظ الصلوة في محرم
من الموضوعات المستبقة من الادلة وان كان وطقة اللفظ
اللائحة لا يدل على حضورها في القضية بل البادى التصورية كاحت
عن

عن الموضوع وحدوده وحسن ثباته واحرازه كذا الصلوة
التي تحتمل منها المبادئ المنطقية والعلانية وهي باجماع
للفقيهين بحث عنها بما الاول اذ لم يكن الموضوع ثباتاً
او شيئاً في علم اخر يغني عن المنطق والعلان من المبادئ
اعني ما يتوقف عليه العلم او التعليل مدونه الحكم لا يثبت
الاصول غير متوقف عليها حداً واحقيقاً ان كل ما عرفت من المبادئ
الاصول من المبادئ للفقهاء اذ هو متوقف عليها قبل اقدارها
المعالم حيث جعل المبادئ اللغوية والاصول مقدمتين للفقهاء
فهم ما اجابوا عن السعي في قوله عن ادلتها من تعليلات
انها من صوره او كما ان جعل الظن لغوا متعلقاً بالعلم
لو كان محجاً لكان المبادئ التصورية لولا الاعتقاد والاحتياط
من العلم الصحيح بان المبادئ هي الملائمة في لا يجوز تعلق الظن
به اذ لا يخفى ان الملائمة بمعنى القوة لا تصح بكونها من الادلة

ان يقال ان ملكة الصدق عبارة عن الصدق الثاني و
 الصدق سوا كان غلبا او شائبا يتوقف بكونه من الدلالة
 ولكنه بعيد ان كان يقين من الزبدية حيث علم العلم بقوله
 حرة او قللا بل ذلك لا يجوز جعلها صفة للعلم بالحق بل هو
 للوجه المتقدم وتأتيها ان اخراج علم الله انما يتم اذا كان
 للعلم بالعلم هو الصدق او الدلالة و كما علمي فقد ارادة
 الملكة فهو خارج عن اصله مضاف الى عدم توقف حرة على
 تعلل الظرف بالعلم بل هو خارج لو تعلل بالاحكام ايضا لان
 المتبادر من قولنا العلم المتعلق بالاحكام الحاصلة من الدلالة
 اعتبار الحضور والاستبالات بالنسبة الى العالم بها لا مجرد الدلالة
 بالوصف بل على مدخلية الدلالة وعليها التعلق بالانسان
 والى عدم محتمل مظهر الوصف لانهم لم يعمروا في الحكم والحق
 قائلين في مسائل من حكمة على حكمه فم لا يورث بالاحكام الى حكمه

الى اصله لا يورث من الدلالة وثانيتها في اخراج علم الملكة خان
 الوجه في وجهه كسب الدلالة على كون علومهم على غير من الضرورة
 البهيمية وهو مبني على قيام البرهان على فقد تمام القوة اللاتية
 مبني على كون الملكة اسم يابس بافعلية كما ذكر بعض الحكماء في العقاب
 في اهل الطبيعة انهم قد جعل حصوله لهم على حصوله للادراك من علمه
 الظن الذي هو من افعال الذهن الذي لا يستعمله علمه من الملكة
 الا ان يقال ان وجهه في عدم العلم بالعلم ان يكون علمهم
 بالاحكام ناشيا عن الدلالة على وجه الظن توقف ذلك على التمام
 التامة بحقايقهم وهو من بناء على عدم لزوم العلم بالعلم
 في التمدد وكفاية محرم عدم العلم بالفادور العقاب في اخراج
 علوم الانبياء انما اورد وجهه في وجهها الدلالة على الضرورة في علومهم
 ولذا ان بعض الدلالة وان كانت مدخلية الا ان استفادهم
 منها ليس

كما استفادتنا من كتابهم بالظن والاستدلال وهو كما ترى لان
 علومهم اذا كان على سبيل الاستعداد والقبالية كما هو المشهور
 بين الأصوليين وصرح به المصنف في باب ترك الاستفصال
 ولذا احكم بحريان الاصل في علم الامام فلم لا يجوز ان يكون علمه
 مهم على وجه الظن والاستدلال ولذا اورد في الجواب
 استنباطهم من الكتاب بعض الاحكام استنباطا ظنا بالذات
 الدلالة وحده على العار في طرف الاستنباط مضافا الى ان الفرق
 بين استفادتنا واستفادتهم انما يكون علمنا في القضايا المجردة
 الى اعمال الاصول والقواعد الطبيعية الى الاحتياج اليها المصغرة
 واما الاستفادة من الكتاب والرسالة الفقهية فلا فرق
 بيننا وبينهم الا من تلك الجهة المذكورة ولذا لا يحصل لنا
 الظن ولهم العلم وهذا الاصل في الفرق الداعي الى الفرق بيننا وبينهم

القطعيات عن الفقه وقد ذكره المصنف جليا في قوله ويمكن
 اخراجه الى ظاهر القليل والاستدلال فقه السلب ارادة
 يرى الدين والدين والذنب والذنب الضروري معنى عدم احتياج
 حصول العلم الى الوسيط كما لو جدد انبياء مثل في العلم وحسن الدلائل
 ويحتمل او معنى يحصل بغير ظن سواء حصل الوسيط على وجه الضرورة
 والحدس المتواترات عندهم يرى انها ضرورية لا يشترط العلم
 بها الى الوسيط اعني التواتر وان لم يكن بالظن ام لا واقل في العلم
 بالغير كما لمساعدة عدم صحة السلب عليه في هذه الاصطلاح
 وجهه في العلم في التعريف بناء على الدلالة علمه بالسلب في كماله
 في زمان لا ينبغي ان تسميه التيقية بالعلم الظاهري جلدان
 ما جرى عليه الاصطلاح فان المنقول عن الشارع الكلام ان
 العلم الظاهري هو العلم المتعلق بالموضوع بجل حظه ان كان او لم

وبعبارة اخرى الجهل بالحكم الواقعي جعل المكلف غير ملزم
 بالحكم الظاهري واما الحالات التي لا ترجع الى الجهل كالتيقية
 والمكلف وعيوبها من الاعذار الدخلة في الاحكام المتعلقة
 بها على حصة تلك الحالات احكام واقعية بدلية نافذة
 وليس هذا الحكم الظاهري في قبيل الواقعي كما لا يخفى واما الاول
 الاول من الاحكام المتعلقة بذات الشيء من حيث هو
 مع قطع النظر عن حالات المكلف عن الجهل عن غير اوج
 حضور العلم من الموضع مثلا لو وجد تعلق الظهارة والنجاسة
 بالموضعات الملوثة كما هو جرت صواب الحدائق فان الحكم
 المتعلق بهذا الموضع للعلوم ايضا حكم واقعي هذا هو الاول
 لا يستلزم ان يعرفه ان الاستلزام انما يكون له لو لم يرده الحكم
 الواقعي لا مطلق الاحكام قوله ومنها ان المراد بالعلم هو العلم
 او الله

او الله تعالى والواجب الاول والاول من الجهل في الزبد كان ان
 من صاحب العلم عن غاية المرام ان يحمل العلم على الظن احد
 الدجوة وان كان مجازا للدلالة مع شيوع محققا للظنية
 قوله عن ادائها لان المراد بها هي الدلالة الظنية ولكن كما
 مع كونه مجازا عن ما توسل لم يحد له استعمال لم يطلق اليه
 وانما كمال ابتناؤه على حرمه القطعيات عن الفقه لا بد من
 اشكال عدم انعكاس التعريف لان اغلب الفناوي في العلم
 مستند الى الاصول والامارات النوعية المتقدمة وحيث
 كل الفقه او حله وحمل الظن على النوعي فيكون كونه سببا مجازا عن
 مجاز لفقد المناسبة بينه وبين العلم ابدال بتوسط ملك
 الظن النحوي ومثل من حرمه الفناوي في مجازي الاصول عن
 الفقه اذا كانت هذا المجاز ووجه حرمه الفناوي لفقد العلم
 الماترسة او التقيد بالظن النوعي بما مع ذلك والوجه والاول

واطلاق العلم على الحالة الموجودة في مجازي الظنون النوعية
 من الكس والوهم خال عن العلاقة حتى لو التزم كونه مجازا
 عن المعنى المجازي المعنى الظن العقلي لعدم المناسبة بين
 الكس والظن لعدم ما بينه وبين العلم مضافا الى فقدان
 القنينة للراوة الظن من العلم ودعوى الشيوع فيه مع
 كونه محسنا لا يوجب الدلالة التوفيق في المجاز المشتمل على
 لا ترجح المجاز على الحقيقة وصحة الدلالة لا يفي ان يكون
 بينة فعدلهما يجب المفهوم الصطلي يشمل العلم والظن في محسنا
 تخصها بالتالي يحتاج الى تبيين مفسرة فتم وانما ان الدلالة
 كما لا يقيد العلم بالحكم الواقعي لا تقيد الظن به ايضا وانما يقيد
 الظن بان مدلولها حكم واقعي لان الظن بان الواقع مطلق
 عند من قام له الدلالة كدجور الذي حق العالم بالواقع
 واما الجليل به فليس له الحكم بان الواقع مطلق بسبب الدلالة
 لان

لان شهور الشيء للشيء في العلم بالثبوت له فاشبات الظن
 بالواقع لا تقيد الظن به ايضا وانما تقيد الظن بان مدلولها حكم
 واقعي لان الظن بما في العلم وانما حكم في نفسه الظن بمطابقة
 مدلولها له الذي انه لو قام عند احد الامارة غير مقبولة
 عند العالم على حرمه شرب السم فلا علم بان من قام
 الامارة قد ظن بالواقع وانما حكم بان من يطابق مدلولها
 اي الحقيقة للواقع وان لم يثبت للحاكم من يدعيه فارجع الى
 الاستدلال اذ ام الله افاد اح قوله ومنها ان المراد العلم بوجوب
 العمل لا لا يخفى انه ان اراد استعمال لفظ العلم في العلم بوجوب
 العمل او اخبار الوجوب قبل الاحكام او استعمال لفظ الاحكام
 فيه انه مع تباينه بعد المعنى هو ان كان قوله عن ادائها متعلقا
 بالعلم او الاحكام اما على الاول فلان العلم بوجوب العمل بال
 مقام التي هي مدلول الدلالة ليس حاصل من تلك الدلالة التي

عليها بل من دليل عقل او شرعي قام على حجةها ومع ذلك
هذه العلم من المسائل الكلامية او الدلالية لا الفقهية
واما على الثاني فلان العلم هو العمل بالاحكام الخاصة
من الدولة امر مندرج في مسائل الزمان حاصل للعلماء
على حد سواء ولو لم يكن بديهة هو المسائل الكلامية او الدلالية
وان اراد جعلها علم فليكنها سببه للطلاب العلم على الفقه
من قبل اطلاق اسم المتعلق اى العلم على المتعلق وكبر الفقه
كما قيل في جميع الجواب الاول وقد عرفت ما فيه فتم ومنها ان
المراد العلم بانه مدلول الدليل لا بمعنى ان الفقه عبارة عن
الاحكام الواقعية من حيث كونها دليل للدولة العلمية لا الظنية
للمن حيث نفس لا يشوبها في نفس الامر حتى لا يقو في الدولة
الظنية جميع الفقه لتعريف عالما ويراد من العلم الظن او
الاحكام الشرعية العلمية فائدة كانت او واقعية او فقهية

والفقهية على الهيئة المنجزة هو قولنا الدلالة الفقهية علم
بأنها علم على الظنية حتى اتوى فقهية على ذلك مسطرة العلم
في الحاشية لبيان كون هذا الوجه اردو الوجه من ان الفقه عبارة
عن العلم او الظن بمبادئ العلم على الدلالة غير مستلزم
للعلم او الظن بانها مرادات الشريعة انه اراد عدم الظن
الشخصي محض ولكنه لا يقتضي لعدم كون مناط الفقهية به
اراد عدم حصول الظن النوعي فهو مجموع من حوله من جهة انما
بيان لوجه منافاة ارادة الملكة من الاجابة الى الفقه ومحصل
المنافاة ان الاجابة المذكورة موقوفة على ارادة الدار ان من
العلم والفقهية على ما ذكرنا متعلق بالعلم والاحكام واما لو لم يكن
لم يدرك فلا يراد من ارادة الملكة منه مثل علم نحو مثلا ان الملكة
من الكيفيات النفسانية التي لا يعتد بالمتعلق وراها فلو
وجدنا في اللفظ متعلقا بما علمنا انه بمعنى الفعل لا الفعل
اذ كل متعلق بالنفس من جهة ويرغب من جهة اخرى فاذ كان

المراد بالدراة الاصح من القطع والظن فلا يجوز ارادة
الملكة منه ثانيا لانه لا يصح بالعلمية والظنية متعلقا الى
المنافاة بين اصل الملكة والدراة لان الاولى من الكيفيات
النفسانية والثاني من مقولة الفعل والافعال فهو من فعل
النفس او فاعلا لهما والملكة لا تصح بالدراة ان اي لفظا
بل المقولات المتعددة من المتضادين فالجمع بين الدراة
والمملكة في التعريف وادعاء ان الفقه هو ملكة ادراة ان الاحكام
يوجب عند هذه التي وفيه وهو كما ترى قوله لا لنا نقول ان
محصل الجواب ان المراد بالدراة ان ليس هو الدراة الحقيقي
اعني العقلي حتى لا يجمع مع الملكة بمعنى القوة بل المراد بها الدراة
الطاري على الملكة والعلم والظن اعني الدراة بالملكة على
بالفعل في فلا مانع له ان يعمل العلم على ملكة الدراة او الدراة
بالملكة في فلا يخفى ان الملكة والدراة ان هذا الذي يضاف
وقوله

وقوله الملكة مع مجازي لا بمنزلة ان يقال فالمراد من عمل العلم
بمعنى الدراة ان عمله على معناه المجازي هو ملكة الدراة ان كذا
قوله بعض الخشبة في ترجمة العبارة والحاصل ان المراد بالعلم من
هو الدراة العقلي بل هو الدراة بالملكة فالعلم بمعنى الدراة
مجاز استعمال في الملكة مجازا والملكة باعتبار الدراة ان تصح
بالظنية والعلمية قوله فمقتضى ما ذكرنا من ان لا حال عدم ارادة
الملكة للاجوبة الى الفقه فتعريف هذا الملك فلهذا اختاره
في الجواب الاول من بقاء العلم على معناه لوجه علاقة له
بين الملكة والظن وللهذا لا يشار للاجوبة المجتبية على ارادة
الظن من العلم فقد بانها ان ليس يقين مسببا عن ملكة
الظن بل المسبب عنها هو الظن ووجه ذلك ان الوازن العلم الذي
الراجح فان علمه بالظنية وهو كون الماهية من العالم
وان كان موجودا الا انه غير ظاهر والعرضي العلاقة ان كان

ظاهرة فتعني العلم لنفسه وقال ما حاصله ان العلاقة بين
الشيء والمراد والشيء الحقيقي لما يكون محجة للتجوز على العلاقة بينهما
ولو لم يكن رابطا بينهما محجة للتجوز كما في الدورية الدورية بين
عنه بسبب التجاز في التجاز ان الدلالة عبارة عن سبب التجاز
من الحقيقة والمراد بسبب التجاز من التجاز ليس هو نقل اللفظين
الشيء الحقيقي الى التجاز في نقل من ذلك الشيء الى التجاز الى
تجاز اخر كما هو الفاضل الى الشيء في حاشية التكملة في الدلالة
به استعمال اللفظ في معنى تجاز ليس فيه وبين الشيء الحقيقي
علاقة بل علاقة بغيره كانت بين الشيء الحقيقي والتجاز
كاستعمال العلم في الملكة التي ليس فيها وبين العلم علاقة بل
علاقة كانت ثابته بين العلم والظن الذي هو كونه محجة
له في العلاقة المشابهة وهي شاهدة العلم مع الظن في العلم
او وجوب العلم بالظن انه لا ينفصل في السبب من التجاز استعمال
اللفظ

اللفظ في التجاز الاول ان قلنا بكفاية نوع العلاقة في التجاز
ولكن بشرط ملاحظة المناسبة بين الشيء الدلالي والشيء الحقيقي
لئلا يكون الشيء الدلالي لغوا اجيبا بالمرءه ان لو فرض عدم التثنية
بين العلم والظن فلا يجز استعمال العلم في الملكة بعلاقة
كانت بين العلم والظن مع كون الظن اجيبا عن العلم عدم
ملاحظة المناسبة واما قلنا باعتبار شخص العلاقة في التجاز
فلا يستعمل في التجاز الاول للزم جدا حتى يكون الاستعمال الثاني
محكما لان وجود العلاقة بين الشيء الدلالي والشيء الحقيقي
لا يفي في استعمال اللفظ في الشيء الثاني على هذا القول ان بعد
فرض عدم الاستعمال في التجاز الاول مع وجود ما يتفقد عدم
كفايته في استعمال اللفظ فيه فاذا لم يكن العلاقة كفاية
في الاستعمال في ما استعمل عليها فذلك كفاية في استعماله في ما استعمل
عليها مع فلا بد من الاستعمال في الدلالة ان يكون العلاقة ثابته بين

بين الشيء الحقيقي والشيء الدلالي وبين الشيء الثاني من جهة
بشخص العلاقة في جميع المراتب وان لم يكن ثابته بين الشيء الثاني
والشيء الحقيقي في كل طرف فثابت اما على طرفه الفاضل اجيب
فاعتبار الاستعمال في التجاز الاول على القول باعتبار شخص العلاقة
او من فاته من غيره قوله هو وكل يلزم الاتي ان سبب التجاز عن التجاز
يلزم على تقدير ارادة وجوب العمل وسد كقول الدليل بان ارادة
العلم الظن بعلاقة وجوب العمل وتوهمها مدلول الدليل ثم ارادة
العلم بمعنى الظن الملكة بعلاقة السببية المستتبيلة كان الارادة
على تقدير ارادة الرجم يدعو ارادة العلم بعلاقة
ثم ارادة الملكة بعلاقة السببية ولكن لا يخفى ان جعل هذه
الوجوه من قبل سبب التجاز يستلزم ان يكون مراد الجاهل ارادة
الظن وجعل الامر الذي كونه علاقة لها واللمة عن ظاهر من علمهم
بل الظن ارادتها منه ان فقد برهان وعنده في الدلالة في العلم

تجوز فضلا عن السبب فتم قوله وموضوعه الدلالة الدورية
موضوع كل علم ما يبحث عن عوارضه الذاتية وللعلماء في العلم
الذي انزع عن كل احد من ارادة الاطلاع فليرجع الى يدعي التجاز
العلمية وخفيها في ثنائى اول باب اصالة الدلالة والدلالة في العلم
وهي اللغة المرشدة في اصطلاح الدلائل بان قولان مضاعفان
منها قول اخر في اصطلاح الاصوليين ما يمكن التوصل به الى العلم
فيه الى مطلوب حيز والمراد بالتوصل الاستقبال العلم او الظن بهما
على كون الدلالة دليل عندهم وقيد الدلالة على ما في الحقيقة الثانية
للدخول الغفلة وقيد الحق لا حيزه ما لا يخفى على شرط العلم
وان كان سبب العلاقة عبارة عن حيزه الذي في الجاهل لاخر
بما ان المطلوب النظري يحصل من حركته ثلث احوال هي ان
من المطلوب الدلالة الى الجاهل الموصلة وثانها حركته الذي في الجاهل
تحصيل ما يناسبها بالطلب والشرط وثالثها الحركه منها الى العلم

فقطلا وهي الانتقال من الباري السبعة الى السبعة والاربعين
في التعريف هي الحجة الوسطانية التي هي الحجة التي لا غير
وتان من لفظ التوصل مع ملا حقة كون المتبادر من الافعال
للإختلافية فمن حيث اشعاره بذلك دل على الرتبة التنازلية
حيث التوصل عبارة اخرى عن الانتقال الذي دل على الرتبة
فانهم والنسبة بين الاصطلاحين تبين على تبين العمل والرجوع
لعدم انطباق الدليل المحل الذي على نفس الوسط الذي هو جزء
القياس الذي هو دليل الال للبرهان مضاف الى المناط في الدليل
المنطقي لفعليته الاتصال وفي الدليل الاصولي الفقرة وان
سواء افترقت بالفعلية لهما ونظروا من حاشية الكتاب



